المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف







# مسائل الخلاف بين الفراء والرضي في شرح الكافية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في
اللغة العربية وآدابها

## تخصص / النحو والصرف


إعداد الطالبة

ريم بنت خلف بن مفتن الجعيد

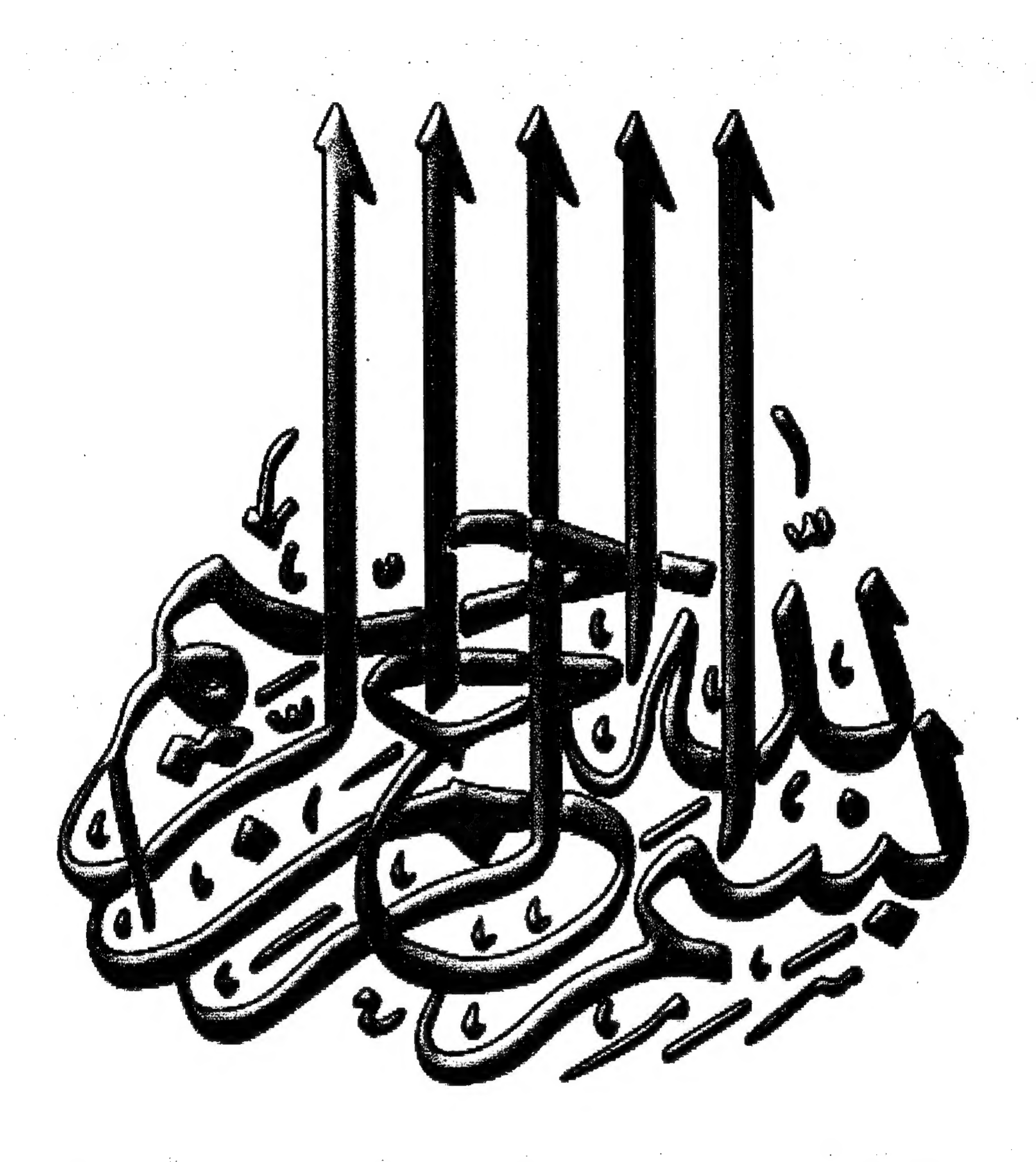
الرقم الجامعي: ٤٢٢٧٠٠٣٥

إشراف

الأستاذ الدكتور / رياض بن حسن الخوام



١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

## إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : ريم بنت خلف مفتي الجعيد الرقم الجامعي : (٤٢٢٧٠٠٣٥)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : نحو وصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : نحو وصرف

عنوان الأطروحة : مسائل الخلاف بين الفراء والرضي في شرح الكافية -

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة بتاريخ : ٢٦/ ٤ /١٤٢٥ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د/ حسن الحفظي — المناقش الأول : محمد المختار ولد أباه — المناقش الثاني : أ.د/ محمد سالم العميري

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : عبد الله بن ناصر القرني

التوقيع :

# ملخص الرسالة


يتناول هذا البحث مسائل الخلاف الواردة بين الفراء والرضي في شرح الكافية.

والبحث مشتمل على مقدمة، وتمهيد، ثم ثلاثة فصول فخاتمة .

أمّا **المقدمة** : ففيها أسباب اختيار هذا الموضوع ،وأهميته ، ومنهج الباحثة فيه.

وجاء **التمهيد**: للتعريف الموجز بكل من النحويين الجليلين: الفراء والرضي. كما تحدثت الباحثة فيه عن الدراسات السابقة التي تعرضت لكل منهما .

أما **الفصول** فجاءت على النحو الآتي :

**الفصل الأول** : للمسائل التي اختلف فيها الفراء والرضي المتعلقة بالحروف والأدوات . منها:الخلاف حول نون المثنى،الخلاف حول (أل) في (الآن)،الخلاف حول أصل (بلى)

**الفصل الثاني** : لمسائل الخلاف بينهما في التراكيب النحوية .ومنها:بناء المنادى،القول في (اللهم)،حكم إضافة (غير)،حذف خبر (إنَّ).

**الفصل الثالث** : للمسائل التي اختلف فيها الفراء والرضي في العوامل النحوية .منها:العامل في المتنازع فيه،القول في (حاشا)،نصب الجزأين بـ(ليت)

أمّا **الخاتمة**: ففيها نتائج هذا البحث .

وينتهي البحث بفهارس فنية شاملة .



الطالبة :
ريم خلف بن مفتاح الجهيد

المشرف :
أ.د/ رياض حسن الخوّام

# إهداء

والدي الحبيب :

ها قد تحقق الحلم ... ووفيت بوعدي

رحمك الله وأسكنك فسيح جناته

ابنتك

# المقـــدمـــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فقد خضت غمار تحقيق المخطوطات، ودراسة النصوص في مرحلة الماجستير .

إذ شاركت زملائي في تحقيق كتاب " مصابيح الجامع الصحيح " للدماميني.

وأحببت أن أخوض في مرحلة الدكتوراه ميدانا آخر غير ميدان التحقيق ،ألا وهو دراسة موضوع نحوي.

وبعد أن عرض عليّ أستاذي الكريم : رياض الخوام ، دراسة مسائل الخـــلاف الواردة بين الفراء والرضي في شرح الكافية ،وبعد تتبع هذه المسائل وجدتها تصـــلح لئن تكون موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه ، وذلك للأسباب الآتية :ــ

١- أنّ الفراء يعدّ من أكثر النحاة الذين تصدى لهم الرضـــي بالمخالفـــة فـــي شرحه على الكافية ، إذ ذكره في أكثر من ستين موضعاً.

٢- أنَ الفراء من أئمة مدرســـة الكوفـــة ،ومـــن أشـــهر أعلامهـــا . وآراؤه مشهورة. كما أنّ خلافاته مع النحويين مشهورة . فأحببت أن أتتبع هـــذه الآراء وأقارنها بما جاء عند غيره من النحاة .

٣- أنّ الفراء من النحاة الأوائل المبرزين المشهورين ، والرضي من النحـــاة المتأخرين المحققين – كما وصفه أهل الحواشي ــ ولاشـــك أن تتلمـــذي على هذين العَلَمين المشهورين، فيه فائدة كبيرة لتكويني العلمي .

٤- أنّ هذه الدراسة قد تضيف إلى مسائل الخلاف المشهورة مســـائل أخـــرى خلافية ،لم تذكر في الكتب التي اعتنت بذلك.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، ثـــم ثلاثـــة فصـــول فخاتمة .

أمّا المقدمـــة : فذكرت فيها أسباب اختياري هذا الموضوع ،وأهميته ، ومنهجي

فيه.

وجاء التمهيد: للتعريف الموجز بكل من النحويين الجليلين: الفراء والرضي. كما تحدثت فيه عن الدراسات السابقة التي تعرضت لكل منهما .

أما الفصول فجاءت على النحو الآتي :

الفصل الأول : عرضت فيه المسائل التي اختلف فيها الفراء والرضي المتعلقة بالحروف والأدوات .[1] منها:الخلاف حول نون المثنى،الخلاف حول (أل) في (الآن)،الخلاف حول أصل (بلى)

الفصل الثاني :ذكرت فيه مسائل الخلاف بينهما في التراكيب النحوية . ومنها:بناء المنادى،القول في (اللهم)،حكم إضافة (غير)،حذف خبر (إنَّ).

الفصل الثالث : عرضت فيه المسائل التي اختلف فيها الفراء والرضي في العوامل النحوية .منها:العامل في المتنازع فيه،القول في (حاشا)،نصب الجزأين بـ(ليت)

أمَّا الخاتمة: فذكرت فيها نتائج هذا البحث .

وأنهيت بحثي بفهارس فنية شاملة .

وقد سرت في تناول هذه المسائل الخلافية وفق المنهج الآتي:

١- وضعت عنواناً لكل مسألة يناسب موضع الخلاف .

٢- عرضت نص المسألة كما جاء عند الرضي في شرح الكافية .

٣- وثقت المسألة من مظانّها؛ للوقوف على حقيقتها،ومعرفة آراء العلماء المتقدمين فيها .

---

((١) أعني بالأدوات ما ذكره السيوطي في الإتقان بقوله: " وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف التي شابهت الحروف في احتياجها إلى غيرها لبيان معناها".الإتقان في علوم القرآن للسيوطي:١/١٩٠

٤- ضمنت المسألة الرأي الراجح وفق مابدا لي من المناقشة المفصلة .

٥- رتبت المسائل حسب ورودها في شرح الرضي على الكافية .

وأخيرا،يطيب لي في هذا المقام أنْ أشكر لكل ذي فضلٍ فضله بعد الله سبحانه وتعالى ممن كان له يدٌ في مساعدتي على إتمام هذا البحث .

وأقدِّم شكري أولاً لوالديّ الكريمين ، فقد قال الله تعالى :﴿ أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير﴾ واعترافي بحقهما الذي لا يوفّيه قول ولا عمل . داعية المولى ـ عز وجل ـ أن يغفر لهما وأن يسكن والدي جنات الخلود ،وأن يمدّ في عمر والدتي ويمتِّعها بوافر الصحة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور/ رياض بن حسن الخوام الذي رعى هذا البحث منذ بدايته حتى استوى على عوده ، فأفاض عليَّ من علمه الغزير ، مما ساعد على تذليل الصعاب .وكان له عليّ فضل كبير بتوجيهاته الرشيدة وآرائه السديدة . أسأله جلّت قدرته أن يكافئه على ما بذله من جهد خيراً وإحساناً وعفواً وغفراناً .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموفور لجامعة أم القرى ،ولكلية اللغة العربية،ممثلة في عميدها الدكتور/عبدالله القرني _ حفظه الله _ ولقسم الدراسات العليا العربية خاصة ،لرئيسه السابق سعادة الأستاذ الدكتور/سليمان العايد،ورئيسه الحالي سعادة الأستاذ الدكتور/عليان الحازمي _ حفظهما الله _ ، ولجميع أعضاء هيئة التدريس فيه ، لما بذلوه معنا من جهدٍ ، ولما قدموه لنا من عون .

كما أشكر الأستاذين الفاضلين المناقشين على مابذلاه من جهد في قراءة الرسالة.جزاهما الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول إلى كل من آزرني ، وقدّم لي يد المساعدة لأتمّ هذا العمل .

إلى كل هؤلاء أقول : جزاكم الله عني خيراً ،وأجزل لي ولكم المثوبة.

وبعد، فإني لا أدَّعي لنفسي في هذا البحث فضلاً ، فما فيه من صواب فبمحض فضله سبحانه وكرمه، وما فيه من خطأ فمن نفسي، أسأل الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

# التمهيد

**ويشمل:**

**أولاً : ترجمة موجزة للفراء والرضي الاستراباذي.**

**ثانيا: الدراسات السابقة التي تتصل بهما.**

## أولاً : تعريف موجز بالفراء والرضي الاستراباذي :

### (١) الفراء* :

### أ- مولده ووفاته :

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ، مولى بني منْقر . عُرف بـالفرّاء ولم يكن يعمل في الفِراء أو يبيعها لكنه كان يفري الكلام ، أي يحسن تقطيعه وتفصيله

قال ابن الأنباري في كتاب الأضداد :" وبعض أصحابنا يقول : إنما سمّي الفرّاء فـرّاء لأنه كان يحسن نظم المسائل ، فشبه بالخارز الذي يخرز الأديم .ومـا عـرف ببيـع الفِراء ولا شرائها قط "[١] .

ولد الفرّاء بالكوفة سنة أربع وأربعين ومائة للهجـرة . وتـوفي سـنة سـبع ومائتين للهجرة في طريق عودته من مكة[٢] .

وذكر السمعاني أنه توفي سنة تسع ومائتين للهجرة[٣] .

### (ب) أساتذته :

تربّى الفرّاء على شيوخ عِدّة ، فكان منهم الكسـائي ويـونس بـن حبيـب، وسفيان بن عيينه[١] .

---

* انظر : ترجمته في : مراتب النحويين : ٨٦ ــ ٨٩ ، والفهرست : ٦٦، و تاريخ بغداد: ١٤٩/١٤ ــ ١٥٥ ، ونزهة الألبّا ١٢٦ ،ووفيات الأعيان : ٢٢٨/٢ ، ــ ٦٧ ، و تهذيب التهذيب : ٢١٢/١١ وغاية النهاية : ٣٧١/٢ و مفتاح السعادة : ١٤٤/١ ، والأعلام : ١٤٦/٨ .

(١) الأضواء : ١٥٤.

(٢) انظر : وفيات الأعيان : ٢٢٥/٥ وبغية الوعاة : ٢٢٢/٥.

(٣) انظر مفتاح السعادة : ١٤٤/١.

(جـ) **آثاره :**

ترك الفرّاء عدداً من التصانيف والتآليف ، أغلبها في النحو واللغة .

وقد ذكر ابن النديم له سبعة عشر مؤلفاً ، هي : [٢]

١- آلة الكتَّاب .

٢- الأيام والليالي .

٣- البهاء ، أو البهي / وهو أصل كتاب الفصيح لثعلب ، ألّفه لعبد الله بن طاهر

٤- الجمع والتثنية في القرآن .

٥- الحدود ، وهو في قواعد العربية .

٦- حروف المعجم .

٧- الفاخر في الأمثال .

٨- فعل وأفعل .

٩- اللغات .

١٠- المذكر والمؤنث .

١١- المشكل الصغير .

١٢- المشكل الكبير .

١٣- المصادر في القرآن .

١٤- المقصور والممدود .

١٥- الوقف والابتداء .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : ١٤/١٥٢.

(٢) انظر الفهرست : ٧٧.

١٦- النوادر

١٧- معاني القرآن .

**(٢)الرضي الاستراباذي :***

على الرغم من شهرة الرضي إلا أن كثيراً من جوانب حياته مجهـول ، إذ لـم تذكر كتب التراجم أخباراً تتعلق بميلاده أو نشأته أو شيوخه الذين تتلمذ على أيـديهم أو تلاميذه الذين تأثروا بفكره.

فقد اقتصرت كتب التراجم ــ بلا استثناء ــ على ذكر اسـمه وتـاريخ وفاتـه وإشارات مهمة إلى مكانته العلمية ،وتقديرهم لعلمه ونبوغه .

وقد اتفق من ترجم للرضي على أنّ اسمه هو : رضي الـدين محمـد بـن الحسـن الاستراباذي ، نسبة إلى استراباذ إحدى قرى طبرستان[١] .

أما تاريخ ميلاده فغامض ، وكذلك تاريخ وفاته ، فقد قال السيوطي:"وأخبرنـي صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عَزْم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمان أو ست، والشكّ مني "[٢]

فيحتمل أن تكون وفاته سنة ٦٨٤هـ أو سنة ٦٨٦هـ .

وقد ترك الرضي إضافة لشرح كافية ابن الحاجب ، شرحا له على الشافية[٣] .

---

* انظر ترجمته في : البداية والنهاية ٣٠١/١٣ - ٣١٠ ،و النجوم الزاهرة: ٣٧١/٧ : ٣٧٤ ،و بغية الوعاة : ٥٦٧/١ - ٢٦٨ ،و بدائع الزهور : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ،و شذرات الذهب : ٣٩/٥ وهدية العارفين : ٦٥٥/٥ ٥ ،و الأعلام : ٨٦/٦ .

(١) انظر بغية الوعاة : ٥٦٧/١ ، خزانة الأدب : ٢٨/١ ، والأعلام ٨٦/٦ .

(٢) البغية : ٥٦٧/١ - ٥٦٨ .

(٣) انظر المرجع السابق .

## ثانياً : الدراسات التي قامت حول الفراء والرضي :

لقد كثرت الدراسات حول هذين العلمين البارزين، وقد وقعت على بعض منها ،وأفدت مما له صلة ببحثي . من هذه الدراسات ما يأتي :

(١) **الفراء :**

(أ) **الرسائل العلمية :**

١) آراء الكسائي والفراء الواردة في كتاب همع الهوامع ، رسالة ماجستير لخديجة حسين عبد الباري الحفظي ، من الرئاسة العامة لتعليم البنات ، عام ١٤١٤هـ .

٢) أصول النحو في معاني القرآن للفراء ، تحقيق ودراسة محمد عبد الفتاح مصطفى العمراوي ، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة . عام ١٩٩٢م .

٣) جهود ابن الفراء الصرفية لمحمد علي خيرات الدغريري . رسالة ماجستير جامعة أم القرى عام ١٤١٢هـ .

٤) الخلاف النحوي بين الفراء وسيبويه من خلال معاني القرآن لمصطفى أيت زراف ، رسالة ماجستير ،جامعة محمد الخامس ، ١٩٩٥م .

٥) الفراء وآراؤه النحوية واللغوية من خلال كتابه معاني القرآن ، لعبد الحكيم العصامي، رسالة ماجستير ،جامعة محمد الخامس ، ١٩٩٥م .

٦) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء لعبد العزيز أحمد البجادي ، رسالة ماجستير ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٥هـ .

٧) مصطلحات النحو الكوفي من كتاب معاني القرآن للفراء لميمونة أحمد سعيد الفوتاوي . رسالة ماجستير ،جامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٠٧هـ .

٨) منهج الفراء في كتابه تفسير معاني القرآن لحسين محمد شريف هاشم ،

رسالة ماجستير ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٦هـ .

**(ب)الدوريات :**

١- آراء الفراء في النحو لعبد المنعم محمد جاسم ، مقال ، بمجلة المورد ، العدد (٣) من العام ١٩٧٤م ، ص : ١٣٣ ــ ١٤٠ .

٢- أبو زكريا الفراء الحسين عبد الرحيم مبارك ، مقال بمجلة رسالة الإسلام العدد (٥٧)، ١٣٨٤هـ ، ص : ٩٦ ــ ١٠٩ .

٣- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، لعبد الجليل شلبي مقال بمجلة : الكتاب العربي ن العدد (١٣) يونيو ١٩٦٥م ، ص : ٤١-٤٧ .

٤- التفسير النحوي بين الطبري والفراء لمصطفى جمال ، مقال بمجلة بحوث جامعة حلب العدد ((٨) ١٩٨٦م ، ص : ١٥١ ــ ١٦٣ .

٥- الفراء أمير الأمراء في النحو لإسماعيل العبابجي ، مجلة العربي العدد (١٨٣) ١٣٩٤م ص : ١٦٤ ــ ١٦٩ .

٦- الفراء والدراسات القرآنية ،تقويم كتابه معاني القرآن للفراء لأحمد شهاب عمر ، مجلة المورد العدد (٤) ١٩٨٨م ، ص ٣ ــ ٤ .

٧- الفراء والدراسات القرآنية : موقف الفراء من القراءات القرآنية لعلي ناصر غالب ، مجلة المورد ، العدد (٤) ١٩٨٨م ، ص : ١٥-٢٧ .

٨- من فكر الفراء الصوتي لصبيح التميمي ،مجلة المورد ، العدد (٣) ١٩٩٠م ص : ١٩٤ ــ ٢٠١ .

**(جـ) الكتب المطبوعة :**

١- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو و اللغة للدكتور أحمد مكي الأنصاري ــ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.

٢- في المصطلح الصرفي عند الفراء في كتابه معاني القرآن ، لشرف الدين علي

الراجحي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٣- العامل اللغوي بين سيبويه والفراء لصبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

(٢) الرضي :

(أ) **الرسائل العلمية :**

١- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية ، رسالة دكتوراه لمصطفى فؤاد أحمد محمد ،جامعة أم القرى ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٨م .

٢- البحوث الصوتية في شرحي الرضي للشافية والكافية في ضوء الفكر الصوتي الحديث ، رسالة دكتوراه لأحمد عبد التواب عبد الله طرفاية ،جامعة الأزهر .

٣- تحقيق الآراء التي نسبها الرضي للمبرد في شرحه علىكافية ابن الحاجب رسالة دكتوراه لسعاد يوسف أبو المجد عيسى، جامعة الأزهر .

٤- الشافية لابن الحاجب وشرحها للجار بردي مقارناً بشرح الرضي دراسة تحليلية وصفية، رسالة دكتوراه لحياة مصطفى محمد عقاب ، جامعة أم القرى ١٤١١هـ.

(ب) **الكتب المطبوعة :**

١- تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية ، للشيخ عبد القادر عمر البغدادي ـ شرح محمود الفجال ، ١٤١٦هـ .

٢- تعليقات على مسائل الرضي الخلافية في كتابه المسمىّ شرح الكافية ، لحمدي المقدم ، مطبعة الأمانة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م .

٣- خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب لعبد القادر عمر البغدادي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٩م .

٤- الرضي الاستراباذي عالم النحو واللغة للدكتورة أميرة علي توفيق، مطبوعات

الإدارة العامة لكليات البنات الطبعة الثانية ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

٥- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، دراسة لدحض شبهة الاحتجاج بالحديث لقواعد النحو ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في شرح الرضي ، لمحمود فجال ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ .

ولعلّي فيما أقدمه من دراسة حول هذين العلمين أضيف ما يفيد في إيضاح شخصيتهما العلمية ، وآرائهما النحوية، بما يثري الدرس النحوي العربي.

# الفصل الأول

## مسائل الخلاف في الحروف والأدوات

**ويشمل المسائل الآتية : ■**

**(١) الخلافُ حولَ نونِ المُثنَّى**

**(٢) (منذُ) بينَ البساطةِ والتركيبِ**

**(٣) الخلافُ حولَ أصلِ (لَنْ) و (لَمْ)**

**(٤) الخلافُ حولَ (أل) في (الآن)**

**(٥) الخلافُ حولَ أصلِ (بلى)**

## ( ١ ) الخِلافُ حَولَ نونِ المُثَنَّى

### قال الرضي :

"وقـالَ الفـراءُ :هـو(أي: النـون) للفـرق بـين المفـردِ المنصـوبِ الموقـوفِ عليـه بالألف ، والمثنى المرفوع ، وثبوتُه مع اللام يضعِّفه ، وكذا مع الياءِ وواوِ الجمع"[١]

### المناقشة :

أُختُلف في زيادة النون بعد الألف والياء في المثنى ، على مذاهب ، أحد هذه المذاهب للفراء، وقد خالفه فيه غيره من النحاة ، ومنهم الرضي كما يظهر من هذا النص .

أمَّا ما قيل في زيادة النون فهو كما يأتي :

١ - أنها عوض من الحركة والتنوين ، وهو قول سيبويه ، قال : "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : ... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما مُنِع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : (هما الرجلان) ، و(رأيت الرجلين) و(مررت بالرجلين) "[٢]

ورده ابن مالك وقال : " وأما النون فليست عوضاً من حركة الواحد ؛ لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات، قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض وليست عوضاً من تنوينه؛ لثبوته فيما لا تنوينين في واحده نحو:( يازيدان) ، و(لا رجلين فيها) وإذا لم تكن عوضاً من أحدهما، فأن لا تكون عوضاً منهما أو من تنوينات فصاعداً أحق وأولى"[٣]

---

(١) شرح الكافية ٧٨/١ .

(٢) الكتاب ١٧/١ - ١٨ .

(٣) شرح التسهيل ٧٥/١ .

٢ - أنها دخلت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو : ( رأيت زيداً ) ، وهو مذهب الفراء . كما جاء في نص الرضي .

وقد نقله عنه ابن جني من قبل بقوله :" وذهب الفراء إلى أنّ نون التثنية إنما دخلت فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد . ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (عندي رجلان) ، فلولا النون، لالتبس بقولك : (ضربت رجلا) . فإذا جاءت النون أعلمتك أن الكلمة مثناة ، وأنها ليست واحداً منصوباً"[١]

أما الأنباري فقد نسبه للكوفيين عموماً[٢].

وسأؤخر الحديث عما ورد على مذهب الفراء هذا من أقوال ، بعد إيراد ما تبقى من مذاهب النحاة في نون المثنى .

٣ - أنها عوض من تنوينين ، وهو قول ثعلب ، وردّه ابن مالك في مجمل رده لكل من ذهب إلى أنها عوض عن التنوين كما مرّ .[٣]

٤ - أن النون عوض من حركة الواحد ، وهو قول الزجاج .قال أبوجعفر النحاس :

" وعند أبي إسحاق عوض من الحركة"[٤]

وقد ردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون - كما مرّ[٥]

٥ - أنها عوض من تنوين الواحد وحركته الكائنين هما فيه ، وعوض من الحركة فقط في تثنية( أحمر)، وشبهه، إذ لا تنوين فيه ، وعوض من التنوين فقط في نحو : (عصا)

---

(١) سر الصناعة :٤٧٠/٢ .

(٢) أسرار العربية : ٥٤

(٣) انظر التسهيل: ٥٧/١ والمساعد: ٤٧/١

(٤)انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧/١: و إعراب القرآن للنحاس ٥/١

(٥)انظر شرح التسهيل: ٧٥/١

و(قاضٍ)، إذ لا حركة فيه ، ولا عوض من واحدٍ منهما في تثنية( حبلى)[1] . وهو قول ابن جني .قال : " واعلم أن للنون في التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية ثلاثة أحوال: حالاً تكون فيها عوض من الحركة والتنوين جميعاً ، وحالاً تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها ، وحالاً تكون فيها عوضاً من التنوين وحده "[2]

٦ ـ أنها عوض من تنوين الواحد ، وهو رأي ابن كيسان[3]

٧ ـ أنها لرفع توهم الإضافة في نحو :( رأيت بنين كرماء) ، ورفع توهم الإفراد في الإشارة وبعض المقصور والمنقوص ، نحو : (هذان) و(الخوزلان) ، و(مررت بالمهتدين )

قال ابن مالك : "كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد ، ورفع توهم الإضافة بيِّن وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نونٌ لم تعلم إضافة من عدمها في نحو :( رأيت بني كرماء )، و(عجبت من ناصري باغين ). ورفع توهم الإفراد أيضاً بيِّن في مواضع منها تثنية اسم الإشارة ، وبعض المقصورات نحو :( هذان) و(الخوزلان) في تثنية بعض العرب: (الخوزلى) ، ومنها جمع المنقوص في حال الجر نحو : (مررت بالمهتدين ) و(انتسبت إلى أبين كرام) ، فلولا النون في هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره"[4]

ومع تسليمنا بأن الخلاف في بعض هذه المسألة لا ينبني عليه حكم نحوي ، إلا أنه ينبغي علينا أن نضع هذه الأقوال في ميزان الترجيح والتضعيف لنصل إلى ما نرتضيه فيها .

---

١- شرح التسهيل:٧٥/١
٢- سر الصناعة: ٤٤٩/٢
٣- انظر المساعد:٧٤/١
٤- شرح التسهيل:٧٥/١

فبعد دراسة هذه الأقوال يبدو لي ما يأتي :

١ -أننا إذا استثنينا مذهبي الفراء وابن مالك ، فإننا سنجد أن باقي الأقوال يقود بعضها إلى الآخر : إذ إن مجملها يدور حول زيادة النون لأنها عوض من الحركة في الاسم المفرد، أو التنوين أو أكثر من تنوين ، أو عوضاً من كليهما.

٢ - أنه بالإمكان التوفيق بين رأي ابن مالك ، ورأي من سبقه من النحاة بعد أن حددنا علاقة المقاربة بين ما ذهبوا إليه .

وذلك أنّ آراء من سبقه تتناول القول في أصل هذه النون ، وكيف نشأت زيادتها ؟

وهل نشأت عن التنوين أو عن الحركة في الاسم المفرد ؟

أما رأي ابن مالك فيتعلق بالفائدة الناشئة من زيادة النون في المثنى والجمع ، إذ دخولها رفع توهم الإضافة والإفراد .

ومن ثم فلا تعارض بين ما ذهب إليه ابن مالك وما رآه من سبقه .

٣ - يبدو لي أنّ أضعف ما قيل في هذه المسألة هو الرأي المنسوب للفراء ، ومن ثم فاعتراض الرضي متَّجِه . وإن كان ما قاله الرضي هو في حقيقته إجمالاً لما سبقه إليه

ا بن جني على وجه واضح من التفصيل والتوسع في الردّ .

وقد علّق ابن جني على رأي الفراء ابتداءً بقوله :" وهذا القول عندنا على نهاية الخطل والضعف والفساد ، وله وجوه كثيرة تفسده ، وتشهد ببطلانه"[1]

وقد اتفق الرضي مع ابن جني في ثلاثة منها ، وهي التي ذكرها الرضي في هذا النص :

١ - ثبوت النون مع اللام في نحو :(قام الرجلان) يضعّف ما ذهب إليه الفراء؛ لعدم ثبوت ألف النصب مع الاسم المعرفة .

---

(١) سر الصناعة : ٤٧٠/٢ .

وزاد عليه ابن جني وقال : " فإن قال قائل : إن من العرب من يقف على ما فيه لام المعرفة في موضع النصب بالألف ، فيقول :(ضربت الرجلا) ، فدخلت النون فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد على هذه اللغة .فالجواب : أن هذه لغة من الشذوذ والقلة على حال لا ينبغي أن يجتمع جميع العرب على مراعاتها"(١)

٢ - ثبوت النون مع الياء في حالة النصب والجر يضعِّف ما ذهب إليه الفراء في نحو : (مررت بالزيدين) ، و(ضربت الزيدين) ، فيلحقون النون ولا ألف قبلها ، فدلّ ذلك على أن النون لم تدخل للتفريق بين رفع المثنى ونصب المفرد الموقوف عليه بالألف كما ذهب الفراء .

٣ - ثبوت النون في نحو :( قام الزيدون) ، مع واو الجمع يفسد أن تكون دخلت فرقاً بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، ويضعِّف مذهب الفراء .

وزاد ابن جني وجهاً آخراً ، هو :

٤- ثبوت النون في نحو :( هذان أحمران) ، وعدم ثبوت الألف في :( رأيت أحمر).

قال : "إنهم يقولون في مالا ينصرف كله :( هذان أحمران وأصفران) ، فيلحقون النون ، وأنت لو نصبت الواحد من هذا لم تقف عليه بالألف ، إنما كنت تقول:(رأيت أحمرَ وأصفرَ ، فإلحاقهم النون في التثنية يدل على أنها لم تلحق للفصل بين رفع الاثنين ونصب الواحد كما ذهب الفراء"(٢)

وبناءً على ما ذكر يسقط ما ذهب إليه الفراء لما يرد عليه من الاعتراضات التي أخذها عليه الرضي موافقاً فيها ابن جني .

---

(١) سر الصناعة ٤٧٠/٢ ـ ٤٧١ .

(٢) سر الصناعة ٤٧٤/٢ .

## الترجيح :

مما سبق نخلص إلى ما يأتي :

١-أن أرجح ما قيل في زيادة النون بعد الألف والياء في المثنى ، هو ما ذهب إليه سيبويه من أنها عوض عن الحركة والتنوين في الاسم المفرد ، وفق شرح ابن جني وفهمه لمقصود سيبويه ، وذلك؛ لشموله أحوال نون التثنية وجمع المذكر السالم ،إذ ليست النون عوضاً عن الحركة فقط، أو التنوين فقط ، بل تكون على ثلاثة أضرب حسب حالات الاسم المفرد .

٢- أن قول الفراء في أصل نون المثنى ضعيف ؛ لما ورد عليه من اعتراضات ـ كما بيّنّا ـ

## (٢) (مُنْذُ) بينَ البَسَاطةِ والتَّركيبِ

**قال الرضي :**

" قالَ الفراءُ : (منذُ) مركبـةٌ مِن (مِنْ) و (ذو) ؛ ولعلَّ اللغة السُّليميَّة غرّتـه ، فـالمرفوعُ عنده في نحو :( منذُ يومُ الجمعةِ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : من الوقت الذي هو يومُ الجمعةِ ، على حذفِ الموصوفِ و(ذو) طائيةٌ .

وينبغي أن يكونَ التقديرُ عنده في نحو : (ما رأيته منذ يومـان ): من ابتداءِ الوقتِ الذي هو يومـان، على حذفِ المضافِ قبلَ الموصوفِ؛ ليستقيمَ المعنى .

وقالَ بعضُ الكوفيين : أصلُ (منذْ) :( منْ إذْ) ، فَركِّبـا، وضُم الذال للساكنين ، فـالمرفوعُ فاعلُ فعلٍ مقدر . فتقديرُ(من ذو يومُ الجمعةِ) : من إذ مضى يومُ الجمعةِ ، أي: من وقتٍ مضى يومُ الجمعةِ .وينبغي أن يكونَ التقديرُ عنده في نحو :( مـا رأيتـه منذ يومـان) : من إذ ابتدأ يومان .أي : إذا ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقتِ بدخولهما في الوجود ، أي من وقتِ ابتداءِ يومين.

وأثرُ التكلفِ على المذهبين ظاهِرٌ لا يخفى"(١)

**المناقشة :**

المشهور أنّ "منذْ" حرف قائم بنفسه إذا انجرّ ما بعده ، واسم إذا ارتفع ما بعده (٢) .

وأختُلف في هذا الاسم هل هو بسيط أو مركب . وتبعاً لهذا اختلف في رفع مـا بعده على عدة أقوال ، وذلك كما يأتي .

١- **أولاً** : يرى البصريون أنه اسمٌ قائمٌ بذاته ، معناه مع المعرفة يقدَّر بأوَّلِ الوقتِ ومـع النكرةِ بالأمَد . فيكون التقدير : أولُ انقطاع الرؤيـة يومُ الجمعة ، وأمدُ انقطاع الرؤيـة يومان . في نحو :( مارأيته منذ يومُ الجمعة) ، أو (منذ يومان)(٣) .

---

(١) شرح الرضي : ١٥٢/٤ ـ ١٥٣ .

(٢) انظر : الجنى الداني : ٥٠٠/٥٠١ ، والمغني : ٣٣٥/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٢١٦/٢ والجنى الداني : ٥٠١/٥٠٢ .

وترتفع (منذ) عندهم على الابتداء ، فيكون المرفوع بعدها خبراً .

وقد أشار المبرد إلى هذا فقال في (مذ) المحذوفة من (منذ) :" فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكنها ، وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك :(لم آته مذ يومان) .. والمعنى إذا قلت : لم آته مذ يومان - أنك قلت: لم أره ، ثم خبَّرت بالمقدار والحقيقة والغاية ، فكأنك قلت : مدة ذلك يومان " [1] .

وأيّده ابن السراج[2] ، والفارسي[3] .

ونسب ابن مالك هذا الرأي إلى أكثر البصريين ، قال : " وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى: أول المدة ،في مثل : (لم أره مذ الجمعة) ، وبمعنى :جميعها في مثل: (لم أره مذ يومان) ، ومابعده خبر "[4] .

وجعله الرضي مذهبَ جمهور البصريين[5]

أما المرادي فقد قال :" وليس هو قولُ جميعهم"[6]

**ثانياً** : وافق الأخفشُ والزجاجُ والزجاجيُّ مذهبَ أكثر البصريين في كون (منذ) اسماً بسيطاً غير مركب . إلا أنها عندهم منصوبة على الظرفية، مخبرٌ بها عما بعدها ،بمعنى: (بينَ بين) . فيكون التقدير في( مالقيته منذ يومان) : بيني وبين لقائه يومان .

وقد نسب هذا الرأي لهم ابن هشام فقال :" وقال الأخفش والزجاج والزجاجي : ظرفان مخبرٌ بهما عما بعدهما ، ومعناهما (بين وبين) مضافين"[7].

---

(١) المقتضب : ٣٠/٣ .

(٢) انظر الأصول : ١٣٧/٢ .

(٣) انظر الإيضاح العضدي : ٢٦١ .

(٤) شرح التسهيل : ٢١٦/٢ .

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ١٥٤/٤ .

(٦) الجنى الداني : ٥٠٢ .

(٧) المغني : ٣٣٥/١ .

ونسبه الرضي للزجاجي على وجه الخصوص ،وأن (منذ) عنده ظرفٌ بمعنى :( انتهاء) أو( بعد) فقال : " والثاني : لأبي القاسم الزجاجي أنهما خبرا مبتدأين مقدَّمين .. وإن فسرهما بظرف كما تقول مثلاً في:( ما رأيته منذ يوم الجمعة )، أي : مع انتهائها ، أي : انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي :( ما رأيته مذ يومان)، أي : عقيبها وبعدها ، أي : بعد الرؤية يومان"[1]

وردَّ كلٌّ من ابن هشام والرضي هذا الرأي لما فيه من تعسُّفٍ من حيث المعنى[2] .

وقد أبان الدسوقي في حاشيته على المغني عن وجه هذا التعسف فقال :" لجعلهما بمعنى كلمتين مضافتين ، ولم يكن في المعنى تعرضٌ لمعنى النفي ، على أنك إذا قلت : (ما رأيته منذ يوم الخميس) يكون المعنى : بيني وبين لقائه يوم الخميس ، ولا شك أن هذا فاسدٌ، إذا لم يكن الكلام صادراً يوم الجمعة التالي ليوم الخميس"[3] .

**ثالثا** : ذهب الفراء إلى أن (منذ) اسم مركب من حرف الجر (مِنْ) و(ذو) الطائية . حيث حُذفت الواو من (ذو) تخفيفاً ، على أن يرتفع ما بعدها لأنه خبر مبتدأ محذوف[4]، وعليه يكون التقدير في نحو :( ما رأيته منذ يوم الجمعة )، و(ما رأيته منذ يومان) : ما رأيته من الوقت الذي هو يوم الجمعة، وما رأيته من الزمان الذي هو يومان[5].

وقد نسب هذا الرأي للفراء ابن الأنباري فقال :" وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف"[6] .

---

(١) شرح الرضي : ١٥٤/٤ .

(٢) انظر : المغني : ٣٣٥/٣ ، وشرح الرضي ١٥٤/٤ .

(٣) حاشية الدسوقي : ٣٣١/١ .

(٤) لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٥) انظر : الجنى الداني : ٥٠٢ والمغني : ٣٣٥/١ .

(٦) الإنصاف : ٣٨٣/١ .

وبيَّن ابن يعيش وجه التركيب في (منذ) عند الفراء فقال : " وذهب الفراء إلى أن (منذ) مركبة من (مِنْ) و (ذو) فحذفوا الواو تخفيفاً ، وما بعدها من صلة الذال"[1] .

وعلّل الرضي رأي الفراء هذا باغتراره بما رُوي عن بعض العرب من كسرهم ميم (منذ).

فقد قال ابن مالك : "وبنو سُليم يقولون : مِنذ ومِذ ـ بكسر الميم"[2] .

وذهب الرضي إلى أنّ التقدير عند الفراء في نحو : ( ما رأيته منذ يومان )، هو : من ابتداء الوقت الذي هو يومان ، على حذف المضاف قبل الموصوف[3] . وهو بعيدٌ ـ فيما يبدو لي ـ لأنّ الرضي فسَّر (منذ) عند الفراء على رأي أصحاب القول الأول . وأن معناها : ابتداء الوقت ، وهو مالم يقصده الفراء .

بل إنّ الرضي جعل دخول منذ على النكرة ، كما في : ( ما رأيته منذ يومان) يفيد معنى ابتداء الوقت ، عند البصريين .ودخولها على المعرفة كما في : (ما رأيته منذ يوم الجمعة) يفيد معنى الأمد . والعكس هو الصحيح .

فقد قال سيبويه في هذا:"وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها ، وذلك قولك : (ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم) .. " [4]

وقال المبرد في معناها إذا دخلت على نكرة :" والمعنى إذا قلت : ( لم آته مذ يومان ) أنك قلت: لم أره ، ثم خبَّرت بالمقدار والحقيقة والغاية .فكأنك قلت : مدة ذلك يومان"[5]

وقد رُدّ مذهب الفراء بأكثر من وجه :

---

(١) شرح المفصل : ٩٥/٤ .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٦/٢ .

(٣) شرح الرضي : ١٥٣/٤ .

(٤) الكتاب : ٣٠٨/٢ .

(٥) المقتضب : ٣٠/٣ .

١- لأنه لا يوجد ما يدّل على دعوى التركيب في (منذ) فقد قال ابن يعيش:" وهذه دعوى لا دليل عليها ، والأصل عدم التركيب"[١]

٢- لأن تقدير الفراء يوجب حذف المبتدأ من جملة صلة الموصول . وهذا لا يستقيم قاله ابن الأنباري :" قلنا : وهذا لا يستقيم أيضاً"[٢]

ويظهر أنّ تكلّف التقدير هذا هو الذي ضعّف قول الفراء عند الرضي ؛ إذ علّق الرضي عليه بقوله : وأثر التكلف ظاهر لا يخفى .

٣- لأن (ذو) بمعنى (الذي) لغة طيِّء ، ولغة الرفع فيما بعد (منذ) لغة جميع العرب .

قاله ابن الأنباري أيضاً :" والذي يبطل ما ذهب إليه الفراء أن (ذو) التي بمعنى (الذي) إنما تستعملها طيِّء خاصة ، و (منذ يومان) بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العرب قاطبة (ذو) بمعنى (الذي ) مع (مِنْ) - على زعمكم - دون سائر المواضع"[٣] .

أمّا قول الرضي :" ولعل اللغة السُّليميَّة غرّته " فأستبعده ، فقد نقل ابن جني عن الفراء تضعيفه للغات المخالفة لما عليه الجمهور .

قال ابن جني : " وقد أنشد الكوفيون :

فَهُمُ بِطانَتُهُم وَهم وزراؤهم　　　وهم القضاةُ ومِنْهِم الحكَّامُ[٤]

وروايته عن الفراء:" ومِنهِم الحجَّابُ" وحكى الفراء هذه اللغة ، وأنه سمعها من بعض بني سُليم. وحكى أن العرب جميعاً تضم هذه الميم نحو ﴿ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾[٥] و ﴿هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾[٦] .

---

(١) شرح المفصل : ٩٥/٤ .

(٢) الإنصاف : ٣٩٢/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) البيت بلا نسبة ، في الخصائص : ١٣٢/٣ ، وابن يعيش : ١٣٢/٢ وشرح التسهيل : ١٣٤/١ .

(٥) من الآية ١٢ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ١١١ من سورة المؤمنون .

وحكى اللحياني : "مِذ اليوم" و " مِذ الليلة " ـ بكسر الذال ـ

فالجواب : أنّ هذه اللغة ـ أعني " همِ القضاة " و"منهمِ الحجاب" ، من القلة ومخالفة الجمهور على ما حكيناه عن الفراء ، وما كانت هذه صفته وجب أن يُلغى ويُطرح ولا يقاس عليه غيره ، وأما حكاية اللحياني فكذلك أيضاً وتكون كغيرها مما دفعه أصحابنا وعجبوا منه"[1] .

فكيف يغترّ الفراء بهذه اللغة ، وهو يعلم ما بها من الضعف ، ومخالفتها الجمهور ؟

بل إنّ ابن الأنباري جعل لغة بني سليم هذه شاذة ، وقال : "هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها .. وإنما هي لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم"[2] .

**رابعاً** : رأى الكوفيون تبعاً للفراء أن (منذ) مركبة من (مِنْ) و (إذ) بعد حذف همزة (إذ) وعليه فإنّ الاسم بعدها يرتفع بفعل محذوف .

على تقدير : من إذ ابتدأ يوم الجمعة في :(ما رأيته منذ يوم الجمعة) .ومن إذ مضى يومان في : (ما رأيته منذ يومان ).

وقد نسب ابن الأنباري هذا الرأي لهم ، فقال :" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّ الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من (مِنْ ) و (إذ) فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت (من ) بالذال وضمّت الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب"[3] .

وقد رُدَّ قول الكوفيين هذا بعدم وجود دليل على تركيب (منذ) كما رُدّ قول الفراء"[4]

---

(١) سر الصناعة : ٥٥٩/٢ .

(٢) الإنصاف : ٣٩٢/١ .

(٣) الإنصاف : ٣٨٢/١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٩٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٤ .

واختار ابن مالك رأي الكوفيين هذا مع مخالفتهم في القول بتركيب (منذ) فهي عنده اسم قائم بذاته ، يدلّ معناه على الزمان الماضي . وهو منصوب على الظرفية مضاف إلى جملة فعلية حُذِف فعلها، كما يرى الكوفيون. وتقدير الفعل المحذوف عنده (كان)؛ لدلالة (منذ) على الزمن الماضي فمعنى : ( ما رأيته منذ يوم الجمعة) ، و(ما رأيته منذ يومان) : منذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان .

والذي دعاه إلى هذا القول ، اعتماده على ثلاثة أدلة ، هي :

١- ليتم التطابق بين (منذ) و(مذ) إذا كانا اسمين في إضافتهما لجملة فعلية .

٢- للتخلص من الابتداء بنكرة دون مسوّغ ومن تعريف لم يُعهَد ، إذا ابتدئ بها كما هو مذهب البصريين .

٣- للتخلص من الربط بين جملتين في جملة واحدة بلا رابط ، وذلك إذا قدِّرت (منذ) مبتدأ وما بعدها خبر ، أو خبراً وما بعدها مبتدأ ، أو خبراً لمبتدأ محذوف .

إذ تكون في هذه الحالة في صدر جملة مسبوقة بجملة أخرى وهي الجملة الفعلية قبلها دون وجود رابط بينهما .

وقد عبر ابن مالك عن رأيه هذا قائلاً :" والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها . والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ،ومذ كان يومان .وهو قول المحققين من الكوفيين . وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مذ) و (منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى. فهو أولى من اختلاف الاستعمال. وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوّغ إن ادّعي التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادّعي التعريف . وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدّر"[1] .

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٧/٢ .

ويرُدّ دليل ابن مالك الثاني ، أنّ الابتداء بالنكرة جاز لاختصاص (يومان) من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم فاستغني عن التعريف[1] .

**خامساً** : زاد الرضي مذهباً خامساً في (منذ) ، ادّعى فيه تركُّبَها من (مِنْ) و (إذ) كما ذهب الكوفيون .

على أن تفيد معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقعها . كما أفادتهما (مِنْ) و (إذ) وجعل هذا دليلاً على تركبها منهما .

وذهب الرضي إلى أنّ التركيب حصل بحذف همزة (إذ) فبقي الاسم على (مِنْذْ) - بنون وذال ساكنين - ثم ضمّت الذال تخلصاً من التقاء الساكنين ، تشبيهاً لها بالغايات المعربة في الأصل كقبلُ وبعدُ . ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم - كما هو اللغة السُّليميَّة - فضمّوا الميم إتباعا للذال . فصار الاسم على (مُنْذُ) .

وبيَّن الرضي الغرض من هذا التركيب فقال :" تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود "[2] .

فإذا أريد تحديد الزمان بذكر مجموعه من أوله إلى آخره كما في نحو : (منذ يومان) فيجب أن يكون أصل (منذ) عنده :من أول إذ ، فحذف أول المضاف إلى (إذ) ورُكبَت (منذ) من (مِنْ) و (إذ) .

أما إذا أريد تحديد الزمان بذكر أوله ، دون تعرض لذكر آخره ، فلا يُحتاج إلى تقدير مضاف وحذفه وذلك نحو :( منذ قام زيد )، أي : منذ قيام زيد .

ومن الواضح أنّ فيما قال الرضي تعسفاً ، كان قد أخذه على الفراء والكوفيين فيما ذهبوا إليه .

و يضعّف ماذهب إليه الرضي - في رأيي - كلٌّ مما يأتي :

---

(١) انظر : شرح الرضي : ٤/١٥٨ .

(٢) شرح الرضي : ٤/١٥٥ .

١- ادعاء تركيب (منذ) دون دليل ، سوى الاعتماد على المعنى ، واتفاقه مع معنى (مِنْ) و (إذ) .

٢- لو سلّمنا بهذا الاتفاق فإننا لا نُسلّم بإفادة (منذ) لمعنى ابتداء الوقت في كل مواقعها فهذا المعنى لا ينطبق مثلاً على نحو : (ما رأيته منذ يومان) ، إذ يحتمل المعنى فيه : أمد انقطاع الرؤية يومان ، لا أول انقطاعها يومان .

٣- أن الرضي نفسه حكم على ما ذهب إليه بعدم خلوه من التعسّف وبرّره بقصد جعل (منذ) في جميع استعمالاتها راجعة إلى أصل واحد ، وعلى وتيرة واحدة[1] .

ولهذا لا يجوز - في رأيي - أن يغتفر هذا التعسف .

## الترجيح:

وبعد ، فلم يسلم من هذه الأقوال إلا رأي جمهور البصريين ، إذ تعرّضت بقية الآراء لما يردّها- كما رأينا-؛ لذا فإنّ مذهب جمهور البصريين هو المذهب الراجح في (منذ) فهي اسم قائم بذاته وما بعده مرفوع لأنه خبر لها .

وذلك للأسباب الآتية :

١- خلوّ مذهبهم من القول بادعاء التركيب دون إقامة دليل .

٢- خلوه من تكلفِ التقدير ،وعدم استقامة المعنى .

٣- لأن النحاة متفقون على اسمية (منذ) إذا ارتفع ما بعدها . وأنها تتصدّر الجملة والأقرب إلى القبول ،وانسجام التقدير أن تكون مبتدأ وما بعدها خبر .

---

(١) شرح الرضي : ١٦٠/٤ .

## (٣) الخِلافُ حَولَ أصلِ (لنْ) و (لمْ)

### قالَ الرضي :

" قالَ الفراءُ : أصلُ " لنْ " و " لمْ" : " لا " ، فأبدِلَ الألفُ نوناً في أحدهما وميماً في الآخر .وقالَ الخليلُ : أصلُ " لنْ " : لا أن ، قال :

يُرَجّـي المـرءُ مـالا أنْ يُلاقـي  وتَعْـرِضُ دونَ أدنـاه الخطـوبُ

أي : لن يلاقي .وقال سيبويه : " إنه مفرد ؛ إذ لا معنى للمصدرية في (لن) كما كانت في "أنْ" ولأنـه جـاء تقديمُ معمـولِ معمولِـه عليـه ، حكـى سيبويه عن العربِ : عمـراً لـن أضربَ .

وللخليلِ أن يقولَ : لا منعَ أن تتغيرَ الكلمـةُ بالتركيـبِ عن مقتضـاها معنـىً وعمـلا ، إذ هو وضعٌ مستأنفٌ ، ولا دليلَ على قولِ الفراء"[١] .

### المناقشة :

اختلف النحويون في "لنْ" على ثلاثة مذاهب ، وهي :

١ ـ أنها حرفٌ مركبٌ من " لا " النافيـة و " أنْ " الناصبـة ، فأصلها ( لا أن) ثـم خففت همـزة "أنْ" بالتسـهيل بالحـذف ، فصـارت :"لا نْ" ثـم حـذفت الألـف لالتقـاء السـاكنين ، فصارت "لن"[٢].

وهو قول الخليل ،كما نقله عنه سيبويه .

قال سيبويه :" فأما الخليل فزعم أنهـا "لا أنْ" ولكنـهم حذفوا لكثرتـه فـي كلامهم ، كمـا قالوا :"وَيْلُمِّهِ" يريدون : وَيلٌ لأمّه ، وكما قالوا :" يومئذٍ ، وجُعلت بمنزلـة حـرف واحد كمـا جعلوا " هلا" بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي "هل ولا""[٣].

---

(١) شرح الكافية ٣٧/٥ـ٣٨ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرماني : ١٠٠ ، ورصف المباني للمالقي : ٢٨٥ .

(٣) الكتاب : ٥/٣ .

وتبعه الكسائي في دعوى التركيب .

قال المرادي :" وذهب الخليل ،والكسائي إلى أنها مركبة ،وأصلها " لا أن" حذفت همزة " أنْ" تخفيفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين "(١) .

وردّ ما ذهبا إليه من أكثر من وجه :

١ - رده سيبويه بعدم جواز :( زيداً لن أضرب) ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم معمول معمول (أنْ) عليها قال :"ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : ( أمّا زيداً فلن أضرب) ؛ لأنّ هذا اسمٌ، والفعل صلة فكأنه قال : أما زيداً فلا الضرب له"(٢) .

واحتج الرماني على إلزام سيبويه الخليل بعدم جواز (زيداً لن أضرب) وقال:" ولا يلزم الخليل هذا ؛ لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في غالب الأمر ، نحو ( هل) ، و(لو) ، و(ما) إذا ركبن ، فقيل : هلا ، ولولا ، ولوما . ألا ترى أن معاني هذه الحروف قد انتقلت عن الحكم الأول ، وكذلك (لن) لما ركبت انتقل حكمها"(٣) .

وأجاب عنه المالقي وقال :" والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب هنا كحكم (لولا) لأن (لو ) قبل ( لا) بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت (لا ) التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ، وصيَّرته إيجاباً ، فكأنّ كل واحد منها باقٍ على معناه ، و(لا) فيها عوض من الفعل ، وليست (لن) من هذا القبيل ؛ لأن (لن) و ( لا أن) في المعنى واحد ، وليس فيها إلا التسهيل خاصة ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنىً زائداً فلا يتناظران"(٤)

---

(١) الجنى الداني : ٢٧١ .

(٢) الكتاب ٥/٣ ..

(٣) معاني الحروف : ١٠٠

(٤) رصف المباني : ٢٨٧ .

٢ - رُدَّ من جهة أن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع[١] .

٣- رُدّ بأن "لا" الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ، قال المرادي:" يلزم منه أن تكون ( أن) وما بعدها في تقدير مفرد . فلا يكون قولك : (لن يقوم زيد ) كلاما . فإن قيل : يكون في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لازم الحذف كما نقل عن المبرد . فالجواب أن هذا القول ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن هذا المحذوف لم يظهر قط . ولا دليل عليه .

والثاني : أن " لا" تكون في ذلك ، قد دخلت على الجملة الاسمية ، ولم تكرر"[٢] .

٢ - أنها بسيطة ، وهو مذهب سيبويه والجمهور .

قال سيبويه :" وأما غيره - غير الخليل - فزعم أنه ليس في ( لن ) زيادة ، وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً"[٣] .

وقد أكّد ذلك ابن يعيش بقوله : "وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء ؛ عملاً بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو :( أن ،ولم، وأم) ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله"[٤] .

وأشار المالقي إلى أنه مذهب أكثر النحويين[٥] .

٣ - أن أصلها (لا) النافية ، أبدل من ألفها نون ، كما أبدل ميمٌ في ( لم ) وهو قول الفراء.

---

(١) انظر : رصف المباني : ٢٨٦ والجنى الداني : ٢٧١ .

(٢) الجنى الداني : ٢٧١ .

(٣) الكتاب : ٥/٣ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١٢/٨ .

(٥) رصف المباني : ٢٨٥ .

وإلى ذلك أشار المرادي فقال :"وذهب الفراء إلى أنّ (لن) هي (لا) ، أبدلت ألفها نوناً"[1] .

ونسبه ابن هشام له أيضاً فقال :(لن) حرف نصب ونفي واستقبال ، وليس أصله وأصل (لم ) :( لا) ، فأبدلت الألف نوناً في (لن) وميماً في (لم) خلافاً للفراء"[2] .

وذكر المالقي حجة الفراء في هذا الإبدال فقال :"وأصلها عند الفراء :(لا) النافية أبدل من ألفها نون ، لأن الألف والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون ألفا في الوقف في نحو :" لنسفعا" كذلك تبدل النون ألفا في نحو :( زيدا)[3] .وأورد المالقي ردين : الأول أشار إليه بقوله :

"أما مذهب الفراء فمردود أيضاً من حيث إبدال الثقيل من الخفيف ؛ لأن النون مقطع والألف صوت ، والصوت أخف من المقطع ، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل ، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر .

والثاني : قال عنه "ووجه آخر : أن ( لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع و(لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع ، فكيف تقاس (لن) على (لا) مع تناقض عملهما وعدم عمل لا؟" [4] .

وما ذكره المالقي في عدم جواز القول بإبدال (لن) من (لا) ، نستطيع قوله مع (لم) إذ يؤدي القول بالإبدال فيها إلى إبدال الثقيل من الخفيف ، وإلى حمل ما يعمل (لم) على مالا يعمل (لا) .

---

(١) الجنى الداني : /٢٧٢ لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٢) المغني : ٢٨٤/١ .

(٣) رصف المباني : ٢٨٥ .

(٤) رصف المباني ٢٨٧

ويمكن أن نضيف وجهاً آخر رداً على قول الفراء ، وهو أن المعروف أن مواضع إبدال الألف عن النون الساكنة إنما تكون في الوقف دون الوصل . وذلك في ثلاثة مواضع :

١ - أن تكون بدلاً من التنوين اللاحق علماً للصرف في الوقف نحو : (رأيت زيدا) .

٢- أن تكون بدلاً من نون التوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ووُقِف عليها ، نحو قوله تعالى:﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[1] إذا وقفت قلت :"النسفعا" .

٣ - أن تكون بدلاً من نون ( إذن) في الوقف أيضاً ، مثل :( أنا أزورك إذا) ، تريد : إذن[2].

و(لن) تستخدم في الوقف والوصل . ومن ثم لا يكون هناك وجه للقياس بينهما.

أمَّا (لم) فلم يرد إبدال الألف ميماً على أي حال لا وصلاً ولا وقفاً في موضع من المواضع

## الترجيح :

يبدو مما سبق أنّ مذهب سيبويه وجمهور النحاة هو المذهب المتَّجِه ؛ لما يأتي :

١- سقوط دليل من ادّعى التركيب (الخليل و الفراء) .

٢- أنّ وجود النظير يؤيد مذهب المنادين بالبساطة فـ(لن) و(لم )حرفان بسيطان مثل:( أن) و(أم) .

٣- أنّ إبدال الألف نوناً أو ميماً ليس معروفاً في إبدال الألف .

---

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٦٧٩/٢ .

## (٤) الخلافُ حول (أل) في (الآنَ)

### قالَ الرضي :

"وقالَ الفراءُ : أصلُ الفعلِ ، من : آنَ يَئِينُ ، أدخل عليه اللام بمعنى (الذي) ، أي: الوقتُ الذي حانَ ودخلَ ، قالَ : هذا كما نُقل عن النبي - ﷺ - أنه "نَهى عن قِيلَ وقالَ" فإنهما فعلان استُعملا استعمالَ الأسماءِ ، وتُركا على البناءِ الذي كانا عليه .

والجوابُ : أنّ (قيلَ وقالَ) محكيّان ، والمعنى : نَهى عن قوله : قيل كذا ، وقال فلانٌ كذا، يعني كثرة المقالاتِ ، و(الآن) ليس بمحكيّ"[1] .

### المناقشة :

ورد عن النحويين رأيان حول (الآن) أهي مبنية أم معربة :[2]

أ) ذهب كثير من النحويين إلى أنها ظرف من ظروف الزمان ،معناه الزمن الحاضر وهي مبنية على الفتح .

قال سيبويه في الكتاب مشيراً إلى هذا :"وأرى قولهم:" اضرب أيُّهم أفضل "، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسة عشر) وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا:( من الآن إلى غد) ، ففعلوا ذلك بـ ( أيهم) حين جاء مجيئاً لم يجئ أخواته عليه إلا قليلا ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا"[3]

ب) وفي مقابل هذا ، زعم بعض النحويين أن بعض العرب يعرب (الآن) .

واحتج على ذلك بقول الشاعر :

كأنهما مِلآنِ لمْ يتغيَّرا ... وقدْ مرَّ للدارينِ منْ بعدِنا عصرُ[4]

---

(١) شرح الرضي : ١٧٧/٤ .

(٢) (الآن) في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي :٢٤

(٣) الكتاب : ٤٠٠/٢ .

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٦/٢ . وفي اللسان (أين) نسبه لابن صخر .

أراد : (من الآن) فحذف نون (من) لالتقاء الساكنين ،وكسر نون (الآن) لدخول (من) عليها . فعلم أنّ (الآن) عند هذا الشاعر معربة[1] .

وضعَّف ابن مالك القول بأنها معربة ، وردَّ الاحتجاج بهذا البيت فقال :" وفي الاستدلال بهذا ضعف؛ لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء (الآن) لغتان ، بالفتح والكسر كما في (شتان) إلا أن الفتح أكثر وأشهر"[2] .

والحق ، أن توجيه ابن مالك قوي ، خاصة أنّ هذا البيت هو الشاهد الوحيد على استعمال (الآن) معربة مجرورة .

وعليه فـ (الآن) ظرف مبني على الفتح كما يقول جمهور النحاة .

إلا أنهم اختلفوا في علة بنائها على الفتح على عدة آراء :

**أولاً** : ذهب الخليل إلى أن (الآن) مبني ؛ لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد فإنه لا يثنّى ولا يجمع ولا يصغّر .

قال الخليل :" والعرب تنصبه في الجرّ والنصب والرفع ، لأنه لا يتمكّن في التصريف ، فلا يثنّى ولا يثلّث ولا يصغّر ، ولا يصرف ، ولا يضاف إليه شيء"[3]

وهذا الرأي لم ينسبه أحدٌ من النحويين إلى الخليل[4] .

إلاّ أنّ أبا حيان نسبه لابن مالك ،ورده بما ردّ به ابن مالك قول الزمخشري الذاهب إلى أن (الآن) مبني لوقوعه في أول أحواله بالألف واللام فخالف بذلك الأسماء وأشبه الحروف[5] .

---

(١) شرح التسهيل ٢٢٠/٢ ، والهمع ١٨٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢٢٠/٢ .

(٣) العين ،مادة أون ٤٠٤/٨ .

(٤) انظر : (الآن) في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي : ٢٤ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل : ٣٦٢/٣ .

وقد ردّ ابن مالك رأي الزمخشري بأنّ مخالفة الاسم لغيره من الأسماء لا تقتضي بناءه لشبهه بالحروف قال : "لو كانت مخالفة الاسم سائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم اعتبار ذلك مجمع عليه فوجب اطراح ما أفضى إليه"[1].

ويبدو من كلام ابن مالك أنه يذهب مذهب جمهور البصريين ، الذي سنذكره في مكانه ، وأن علة بناء (الآن) هي تضمنه معنى الإشارة ، كما أنه يجوّز أن تكون علة بنائه مشابهته للحروف . إذ قال :" وبني لتضمنه معنى الإشارة ، فإن معنى قولك :( أفعل الآن): أفعل في هذا الوقت .وجائز أن يقال : بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر." [2]

**ثانياً** : ذهب جمهور البصريين إلى أن (الآن) مبني لتضمنه معنى الإشارة لأن معناه: هذا الوقت[3] .

وقد بيَّن الزجاج مذهبهم هذا قائلاً :" فأما نصب (الآن) فهي حركة لالتقاء الساكنين ، ألا ترى أنك تقول : ( أنا الآن أكرمك) ، و(من الآن فعلت كذا وكذا ). وإنما كان في الأصل مبنياً وحرِّك لالتقاء الساكنين ، وبني (الآن) وفيه الألف واللام ؛ لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم . إنما تقول : (الغلام فعل كذا) ، إذا عهدته أنت ومخاطبك ، وهذه الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة .المعنى : أنت إلى هذا الوقت تفعل. فلم يعرب (الآن) كما لا يعرب (هذا) "[4] .

ونسب أبو جعفر النحاس هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه فقال :" مذهب الخليل وسيبويه أن سبيل الألف واللام أن يدخلا لمعهود ، و(الآن) ليس بمعهود وإنما معناه : نحن في

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢١٩/٢ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري : ٥٩٦/٢ والإنصاف ٥٢٣/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٥٣/١ .

هذا الوقت نفعل كذا ، فلما تضمنت معنى (هذا) وجب ألا يعرب ففتحت لالتقاء الساكنين"[1] .

واحتجّ البصريون على مذهبهم بمعنى الألف واللام في (الآن) إذ هي عندهم ليست لتعريف الجنس، ولا لتعريف العهد ، ولا اللاحقة للصفة كما في الحارث. بل جاءت للدلالة على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر ، فشابهت (هذا) فبنيت حملاً عليه .

وقد بيَّن ابن الأنباري حجتهم قائلاً :" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس ، كقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[2] أو لتعريف العهد ، كقوله تعالى:﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[3] أو يدخلا على شيء قد غلب عليه نعته فعُرف به، كقولك : الحارث، والعباس ... فلما دخلا ههنا على غير ما ذكر ، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك (الآن) كقولك: هذا الوقت ، فشابه اسم الإشارة ، واسم الإشارة مبني فكذلك ما أشبهه"[4] .

وقد ردّ ابن جني مذهبهم هذا ،واعترض على قول الزجاج إن اللام في (الآن) لعهدٍ غير متقدم ، وأنه مبني لتضمنه معنى الإشارة ؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف . فقال : " ومحال أيضاً أن يكون من أسماء الإشارة ؛ لأن جميع أسماء الإشارة لا تجد فيه لام التعريف ،وذلك نحو هذا ، وهذه ،وذلك، وتلك ، وهؤلاء وما أشبه ذلك . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن (الآن) إنما تعرّفه بالإشارة، وأنه إنما بني لما كانت الألف واللام فيه لغير عهدٍ متقدم... وأما ما اعتلّ به من أنه إنما بني لأن الألف واللام فيه لغير عهدٍ متقدم ففاسد أيضاً؛ لأنا قد نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٢٥٨/٢ .

(٢) الآية : ٢ ،من سورة العصر .

(٣) الآيتان : ١٥ ، ١٦، من سورة المزمل .

(٤) الإنصاف : ٥٢٢/٢ .

تقدم عهد ،وتلك الأسماء مع كون اللام فيها ، معربة ، وذلك نحو قولك : يا أيها الرجل..."[1].

**ثالثاً** : ذهب الكسائي والفراء ، كما ذكر الزجاجي[2] إلى أن (الآن) مبني ؛ لأنه منقول من قولهم : آن لك أن تفعل ، ثم أدخل عليه الألف واللام ، وترك على فتحته محكياً كما جاء في "أنهاكم عن قيلَ وقال"[3] على الحكاية[4].

ورأيهما يمثل اتجاه الكوفيين كما في الإنصاف[5] .

وقد صرَّح الفراء بهذا الرأي في المعاني إذ قال :" وإن شئتَ جعلت (الآن) أصلها من قولك : آن لك أن تفعل ، أدخلت عليها الألف واللام ، ثم تركتها على مذهب (فَعَل) فأتاها النصب من نصب (فَعَل) وهو وجه جيد ، كما قالوا: " نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن قيلَ وقالَ وكثرة السؤال". فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان . ولو خفضتا على أنهما أخرجتا من نية الفعل كان صواباً ، سمعت العرب تقول :" من شُبٍّ إلى دُبٍّ" ـ بالفتح ـ و"من شُبَّ إلى دُبَّ "؛ يقول : منذ كان صغيراً إلى أن دَبَّ ـ وهو فَعَلَ"[6]

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٣٥٢/١ .

(٢) اللامات : ٣٨ .

(٣) قال البخاري:حدثنا يعقوب بن إبراهيم ،حدثنا إسماعيل بن علية ،حدثنا خالد الحذّاء عن ابن أشوع عن الشعبي:حدثني كاتب المغيرة بن شعبة، قال: كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة:أن اكتب إليَّ بشيء سمعته من النبي ـصلى الله عليه وسلم ـ فكتب إليه: سمعت النبي ـصلى الله عليه وسلم يقول: ( إن الله كره لكم ثلاثا :قيل وقال ،وإضاعة المال ،وكثرة السؤال )انظر : البخاري:كتاب الزكاة،باب من سأل الناس كثيرا:٥٣٧/٢ .

(٤) الإنصاف ٥٢١/٢ .

(٥) انظر الإنصاف:٥٢١/٢

(٦) معاني القرآن للفراء : ٤٦٩/١ .

واحتج الكوفيون على مذهبهم هذا بأنّ الألف واللام في (الآن) بمعنى الذي ، فإذا قلت : الآن كان كذا ، كان المعنى : الوقت الذي آن كان كذا ، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ، نحو قول الفرزدق :

ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البليغ ولاَ ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ [1]

فكذلك في (الآن) بقي على فتحته كما روى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه "نهى عن قيل وقال " وهما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقّاهما على فتحتهما ، ومثله قولهم : من شبَّ إلى دبَّ ـ بالفتح ـ[2] .

ورُدّ مذهبهم بما يأتي :

١- أن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل ، وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر يتضح ذلك فيما أنشدوه من الأبيات لا في اختيار الكلام ، كما قال ابن الأنباري " فلا يكون فيه حجة"[3]

٢- ردّه ابن يعيش بأن (الآن) ليس مبنياً ، لأن أصله :(آن )كما بُني (قيلَ وقالَ)؛ لأن الأفعال المحكية تدخل عليها العوامل ، ولا تؤثر فيها نحو : تأبَّط شراً ، وبرق نحره ولا يدخل عليها الألف واللام[4] .

وأيده ابن مالك حين قال :" ولو كان (الآن) مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليها ، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهر فيهما ، فإنه يقال : من شُبٍّ إلى دُبٍّ ، و عن قيلٍ وقالٍ ، كما قيل من شبَّ إلى دبَّ وعن قيلَ وقالَ"[5] .

---

(١) البيت ، للفرزدق ، انظر ديوانه : ٥٢ .

(٢) انظر الإنصاف ٥٢١/٢ ـ ٥٢٢ .

(٣) الإنصاف : ٥٢٣/٢ .

(٤) شرح المفصل : ١٠٣/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٢٢٠/٢ .

ووجه الاعتراض هذا ، هو الذي ردّ به الرضي مذهب الفراء في (الآن) ، إذ قال : "والجواب : أنّ : (قيل وقال ): محكيان ، والمعنى : نهى عن قوله : قيل كذا ، وقال فلان كذا ، يعني كثرة المقالات ، و(الآن) ليس بمحكي"(١) .

وما ذكره الرضي ذكره من قبل ابن الأنباري وتبعه في ذلك ابن يعيش وابن مالك ، فقد قال الأنباري :" وأما ما شبهوه به من نهيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن قيل وقال ، فليس بمشبه له، لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ، ولا تدخل عليها الألف واللام"(٢) .

**رابعاً :** ذهب المبرد إلى أن (الآن) مبني ؛ لأنه وقع من أول وهلة معرّفاً بالألف واللام، وسبيل ما دخلا عليه أن يكون منكوراً ، ثم يُعرّف بهما . فلما جاء على غير بابه بُني . وهذا الرأي لابن السراج أيضاً . (٣) .

وقد نسبه ابن السراج للمبرد فقال :" قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ إنما بني لأنه وقع معرفة ، وهو ما وقعت معرفته قبل نكرته ؛ لأنك إذا قلت : الآن فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان، فليس له ما يشركه ، ليس هو آنٌ وآنٌ فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة ،وإنما وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت"(٤) .

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري ، فقال :" ومنها (الآن) وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام ، وهي علة بنائها"(٥) .

وردّ ابن مالك هذا الرأي ، بعدم بناء (الجمّاء الغفير) و(اللات) ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، قال :" ولو كان هذا سبب بنائه لبني (الجمّاء الغفير) و (اللات)

---

(١) شرح الرضي : ١٧٧/٤ .

(٢) الإنصاف : ٥٢٣/٢ .

(٣) انظر : المخصص لابن سيده : ٨٤/١٤ وهمع الهوامع : ٢٠٨/١ .

(٤) الأصول : ١٣٧/٢ .

(٥) المفصل : ٢٠٩ .

ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام . ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه ، فوجب اطراح ما أفضى إليه"[1] .

**خامساً :** ذهب أبو علي الفارسي إلى أنه بني ، لتضمنه معنى حرف التعريف ، ثم زيد فيه لام أخرى غير معتد بها .

نقله عنه ابن جني ، وتبعه في أن (الآن) مبني لتضمنه معنى حرف التعريف ، وأن اللام فيه زائدة إذ ليست للتعريف ، إذ لو كان الاسم معرَّفاً بها لجاز سقوطها منه ، كما أنه يمتنع أن يكون (الآن) من الأسماء المضمرة ، أو من الأعلام ، أومن الأسماء المبهمة ، أومن الأسماء المضافة ، إذ هي محدودة بحدود لا يندرج تحتها (الآن) قال : " فلزوم هذه اللام (الآن) دلالة على أنها ليست للتعريف ، وإذا كان معرفاً باللام لا محالة ، واستحال أن تكون التي فيه هي التي عرَّفته ، وجب أن يكون معرَّفاً بلام أخرى محذوفة غير هذه الظاهرة التي فيه ، بمنزلة (أمس) في أنه تعرَّف بلام مرادة ، والقول فيهما واحد ، ولذلك بنيا لتضمنهما معنى حرف التعريف . وهذا رأي أبي علي ، وعنه أخذته ، وهو الصواب الذي لابد من القول به "[2] .

وضعفه ابن مالك قائلاً :" وضعف هذا القول بيِّن ؛ لأن تضمين اسم معنى اختصارٌ ينافي زيادة مالا يعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه ؟" [3] .

**سادساً :** ذهب ابن يعيش إلى أن (الآن) مبني؛ لإبهامه ودلالته على كل زمن حاضر قال :" والذي أراه أن تعريفه بما فيه من اللام الظاهرة ، وأما لزومها فعلى حسب إرادة معنى التعريف فيها ، بخلاف (الرجل) و(الغلام)، فإنه لم تلزمهما اللام؛ لأنهما يستعملان معرفة ونكرة ، فإذا أريد النكرة ، لم يأتوا باللام ، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوهما اللام

---

(١) شرح التسهيل : ٢١٩/٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٥٢/١-٣٥٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢١٩/٢ .

وكذلك نظائرهما ، وأما (الآن) فلما أريد به المعرفة البتة ، لزمت أداته ، وأما علة بنائه، فلإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له ، ولزمه حرف التعريف مجرى (الذي) و (التي)" [(١)] .

ولا يخفى ما بين قول ابن يعيش وقول المبرد وابن السراج السابق من اتفاق ، إذ يشترك الرأيان في أن (الآن) وقع من أول الأمر معرّفاً بالألف واللام .

ومن ثم فهو مردود بما رُدَّ به رأي المبرد وابن السراج . وإلى هذا أشار الدكتور رياض الخوام " وهذا الرأي على الرغم من عدم اشتهاره ، وعدم ورود ما يؤيده أو ما يضعفه، يمكن أن يرد عليه ما ورد على رأي المبرد وابن السراج ، لأنه يتفق معهما في كون (الآن) قد استعمل معرفة ابتداء" [(٢)] .

## الترجيح :

وبعد ، فعلى الرغم من تعدد أقوال النحاة وتعارضها حول العلة في بناء (الآن) إلا أن بناءه هو المعتمد ، إذ يثبته السماع الصحيح عن العرب .

أما مخالفة الرضي للفراء في ذهابه إلى أن (الآن) مبني لأنه من الفعل (آن) فهي ضعيفة وسبب هذا الضعف ما يأتي :

١ - أن الفراء علّل بناء (الآن) بالقياس على الأفعال المحكية التي استعملت استعمال الأسماء ، وبقيت على بنائها وهو قياس غير صحيح لأن (الآن) غير محكي .

٢ - لأنه لم يثبت في السماع الصحيح دخول (أل) على فعل من الأفعال إلا في ضرورة الشعر .

---

(١) شرح المفصل : ١٠٤/٤ .

(٢) (الآن) في الدرس النحوي : ٤٣ .

## (٥) الخلاف حول أصل (بلى)

### قال الرضي:

"وزعمَ الفراءُ ، أنّ أصلَهَا "بَلْ" زيدتْ عليها الألفُ للوقفِ ، فلذا كانت للرجوع عن النفي ، كما كانت "بلْ" للرجوع عن الجحدِ في :( ما قام زيد ، بل عمرو) ؛ والأولى كونها حرفاً برأسها"[١]

### المناقشة :

(بلى) حرف من حروف الجواب والتصديق ، يختص بالنفي ، ويفيد إبطاله .

مثَّل الزجاجي لبيان معناه بقولنا :( أما خرج زيد ؟)، فيقال :( بلى)[٢] .

سواء أكان المنفي صريحاً نحو هذا المثال ، أو مؤولاً كقوله تعالى :﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾ لوقوعها بعد قوله :﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ أي : ما هداني فهي لرفع النفي وإبطاله [٣].

وفي أصل وضع "بلى" خلاف بين النحاة ، يُمثَّلُ بما يأتي :

**أولاً** : يرى جمهور النحاة أنها حرف قائم برأسه ، ثلاثي الوضع ،والألف فيه أصلية ففي الكتاب ذكرها سيبويه مع ما كان على ثلاثة أحرف أصول ، نحو : نَعَم ،وبَجَل .

قال مفرِّقاً بينها وبين (نعم) في المعنى :" وأمَّا (بلى) فتوجب به بعد النفي ، وأما (نعم) فعِدَةٌ وتصديق ، تقول : قد كان كذا وكذا ، فيقول : نعم ؛ وليسا اسمين"[٤] .

وليست الألف في آخرها زائدةً لإفادة معنى الإضراب أو التأنيث ، بل أصلية، كما قال المرادي :( بلى) حرف ثلاثي الوضع ،والألف فيه من أصل الكلمة ، وليس أصلها ( بل)

---

(١) شرح الرضي : ٢٠٠/٦ .

(٢) انظر حروف المعاني : ٦ ، والمغني : ١١٣/١ .

(٣) انظر : الصاحبي : ٢٠٧ وجواهر الأدب : ٤٤٨ ، والآيتين : ٥٧_٥٩ من سورة الزمر .

(٤) الكتاب : ٢٣٤/٤ .

التي للعطف ، فدخلت الألف للإيجاب ، أو للإضراب والرد، أو للتأنيث ، كالتاء في (رُبَّت) و (ثمَّت) خلافا لزاعمي ذلك"[1] .

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن الإفراد هو الأصل ، ولا يُخالف إلا بدليل ، قال الإربلي في هذا : "والصحيح الإفراد ؛ لأنه الأصل ولا موجب للمخالفة"[2] .

وواضح من النص السالف أنّ الرضي يؤيد مذهب الجمهور، إذ قال : " والأولى كونها حرفاً برأسها ".

**ثانياً** : ذهب آخرون إلى أن الأصل في (بلى) : (بل) والألف زائدة [3] والجامع بينهما إفادة الإضراب[4] .

وانقسم أصحاب هذا الرأي إلى ثلاثة أقسام حين أرادوا تفسير زيادة الألف :

أ - ذهب الفراء إلى أنّ الألف زيدت للوقف ؛ لأنّ (بل) حرف عطف لا يصلح الوقوف عليه قال :".. فأرادوا أن يرجعوا عن الجحد ويقرّوا بما بعده فاختاروا (بلى) ؛لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد . إذ قالوا : ما قال عبد الله بل زيد ، فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح للوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد ، فقالوا :( بلى) "[5] .

ويظهر أن الفراء احتجّ على قوله هذا بدليلين ، هما :

١ - وجود جامع بين (بل) و (بلى) من حيث المعنى، وهو إفادة الإضراب . كما قال. وكما نقل الرضي في النص السالف .

---

(١) الجنى الداني : ٤٢٠ .

(٢) جواهر الأدب : ٤٤٨ .

(٣) انظر : المغني : ١٣١/١ وتحفة الغريب : ٢٣٥/١ .

(٤) رصف المباني : ١٥٧ .

(٥) معاني القرآن : ٥٣٠/١

٢ - أن ( بل) عند الكوفيين لا تقع إلا بعد النفي أو ما يجري مجراه[١] و(بلى) لا تقع إلا بعد النفي في اللفظ أو المعنى .

وقد خالفه الرضي فيما قال ، وإن لم يبيّن وجه ذلك .

ب - ذهب ابن فارس مذهب الفراء في أن الألف في (بلى) زائدة . إلا أنه فسَّر زيادتها بالدلالة على كلام محذوف بعدها . قال :" يقال : أما خرج زيد؟ فتقول: بلى .

والمعنى : أنها (بل)، وصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام. كأنك قلت : بل خرج زيد وكذلك قوله جلّ ثناؤه :﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٢] قالوا : بلى. المعنى - والله أعلم - بل أنت ربنا"[٣] .

جـ - ذهب فريق ثالث إلى أنّ الألف زائدة للتأنيث ، كالتاء في "رُبَّت" و "ثمَّت" واحتجّ أصحاب هذا الرأي بأمالتها .

قال الرماني :" بلى ... وهي تكتب بالياء؛ لأن الإمالة تحسن فيها "[٤] .

وأكدّ على ذلك صاحب المغني ، فقال :" وقال جماعة : الأصل (بل) والألف زائدة ، وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ، بدليل إمالتها "[٥] .

وزاد الشّمُنّي :" ولو لم تكن للتأنيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كألف( قبعثرى)، وتلك لا تُمَال"[٦]

ويردّ قولهم هذا أنّ الإمالة ليست دليلاً على التأنيث ، إذ يجوز أن تكون الألف أصلية ، ويجوز فيها حكم الإمالة .

---

(١) معاني الحروف : ٩٤ .

(٢) من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف .

(٣) الصاحبي : ٢٠٧ .

(٤) معاني الحروف : ١٠٥ .

(٥) المغني : ١/١١٣ .

(٦) حاشية الشمني : ١/٢٣٥ .

وقد ذكر الزمخشري أنّ (بلى) من الحروف المحدودة التي أميلت ؛ لقيامها مقام الجمل . قال :"والحروف لاتُمَال، نحو:("حتى) و (إلى) و (على) إلا إذا سُمِّيَ بها، وقد أمالوا (بلى) و (لا) و (يا) في النداء ؛ لإغنائها عن الجمل"[1].

**ثالثاً : ذهب السُّهيليّ** إلى أنها مركبة من (بل) التي للإضراب ، و (لا) التي للنفي . قال :" فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي . ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب"[2] . فشاكل لفظها معناها .

يبقى أخيراً أن نشير إلى أن الرضي لم يذكر إلا رأي الفراء في مقابلة رأي الجمهور . فلم يذكر رأي من قال بزيادتها أو تركيبها ،ممن جاء بعد الفراء. ولعلّ الرضي أراد أن يعارض أقوى رأي خالف رأي الجمهور في (بلى) وهو مذهب الفراء ، فإذا ردّه ، فما دونه مردود من باب الأولى .

## الترجيح :

إنّ (بلى) حرف قائم برأسه ، وحروفه الثلاثة أصلية . كما قال أصحاب المذهب الأول ، ويقوِّي رأيَهم كلٌّ مما يأتي :

١- أنّ هذا هو رأي جمهور النحاة .

٢- أنّ الأصل هو البساطة ، ومراعاة الأصل هو الأولى مالم يقم دليل على التركيب .وهنا لم يقو دليل على التركيب

٣- عدم وجود ما يدلّ على زيادة الألف في آخر (بلى) سواء أكانت الزيادة للوقف أو للتأنيث .

---

(١) المفصل : ٤٠٣ .

(٢) أمالي السهيلي : ٤٤-٤٥ .

إلى هنا نكون قد انتهينا من الفصل الأول ، وبيَّنا مسائل الخلاف بين الفراء والرضي المتعلقة بالحروف والأدوات .

وقد بان لنا أنّ الفراء في أكثر آرائه كان مخالفاً لمذهب الجمهور سواء أكان الخلاف حول أصل الحرف كما في نون المثنى، أو في (لم) و (لن) أو في القول بتركيب (بلى) و (منذ) أو الخلاف حول (أل) (الآن) .

وننتقل إلى الفصل الثاني ليتضح لنا الفكر النحوي عند الفراء والرضي في المسائل المتعلقة بالتراكيب النحوية .

# الفصل الثاني

## مسائل الخلاف في التراكيب النحوية

ويشمل المسائل الآتية :

(١) صرفُ مَفْعل وفُعَال من أسماءِ الأعداد .

(٢) قيامُ جملةِ خبرِ (كان) و (جعل) مقامَ الفاعلِ .

(٣) حكمُ الوصفِ الواقعِ بعد ناسخٍ رافعٍ لما بعده .

(٤) بناءُ المنادى .

(٥) القولُ في لامِ المستغاثِ به .

(٦) نصبُ المنادى النكرةِ المقصودةِ .

(٧) القولُ في (اللهم) .

(٨) ترخيمُ (حمراءَ) ونحوه .

(٩) ترخيمُ الرباعي الذي ثالثُه ساكنٌ .

(١٠) حروفُ العلةِ مع المندوبِ .

(١١) حكمُ ما بعد إلا في الاستثناءِ التامِ المنفي .

(١٢) حكمُ المستثنى في الاستثناءِ التامِ المنفي .

(١٣) هل يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ في المفرَّغِ نظراً إلى المقدَّرِ؟

(١٤) القولُ في اسمِ (لا) النافيةِ للجنسِ المعرفةِ .

(١٥) حكمُ إضافةِ (غير) .

(١٦) مُفَسِّرُ ضميرِ الشأنِ .

(١٧) حكمُ كافِ الخطابِ مع أسماءِ الأفعالِ .

(١٨) حذفُ لامِ الأمرِ .

(١٩) نعمَ وبئسَ فعلان أم اسمان.

(٢٠) القولُ في (ما) في (نعمَّا) .

(٢١) القولُ في خبرِ المبتدأِ (المقسمِ به) .

(٢٢) العطفُ بالرفعِ على اسمِ (كأنّ) ،و( ليت) ،و (لعل) .

(٢٣) القولُ في اللامِ في (لهنّك) .

(٢٤) حذفُ خبرِ (إنّ) .

## (١) صَرْفُ مَفْعلَ وفُعالَ من أسماءِ الأعدادِ

### قال الرضي :

" والفراءُ يجيزُ صرفَ هذا المعدولِ ،إذا لم يجر على الموصوفِ . وليسَ بوجهٍ ؛ إذ الموضوعُ على الوصفيةِ كـ ( أحمر) يؤثِّرُ فيه الوصفُ ، وإنْ لم يَتْبَع الموصوفَ"[١] .

### المناقشة :

ممَّا يمنعُ من الصرفِ اجتماعُ العدلِ والوصفِ في المعدولِ عن العددِ ، إلى مَفْعَل نحو : (مثنى) ، أو فُعَال نحو :( ثلاث) .

ولا خلافَ بين النحاةِ في أنَّ المعدولَ من العددِ على فُعَال أو مَفْعَل، هو الأعدادُ من واحدٍ إلى أربعة، فيقال :( رأيتُ القوم أحادَ أو موحد )، و(مررتُ بهم ثناءَ أو مثنى) ، و(نظرتُ إليهم ثلاثَ أو مثلث )، و(أعطيتُهم دراهم رُباعَ أو مربع). [٢]

وإنما الخلاف فيما عداها . حيث أجاز الكوفيون والزجاج القياسَ عليها ، فقالوا : خُمَاس ومَخْمَس وسُدَاس ومَسْدَس .. [٣]

وقد تعددت أقوالُ النحاةِ في سببِ منعها من الصرف ، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ قيل هي ممنوعةٌ للعدلِ مع الوصفيةِ . وهو مذهب سيبويه والجمهور[٤]

٢ ـ ذهب الفراءُ إلى أنها ممنوعةٌ من الصرف للعدل و التعريف، بنيةِ الألف واللام، وبنيةِ الإضافة[٥]

---

(١) شرح الكافية : ١٠٥/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٤٦/٣ والهمع : ٨٣/١ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد للمرادي : ١١٩٧/٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢٢٦/٣ والمقتضب : ٣٨١/٣ والهمع : ٨٦/١ .

(٥) معاني القرآن : ٢٥٤/١ .

٣ - علّل الزجّاج منعها؛ لاجتماع علتين فيها . عدلٌ في اللفظ ؛ لأنها معدولةٌ من اثنين اثنين .. وعدلٌ عن تأنيث[١]

كما اختلفوا في تنكير وتعريف هذه الأعداد المعدولة ،وذلك على النحو الآتي:

١ - ذهب معظم النحاة إلى أنها نكرة ، مستدلين بوقوعها حالاً في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[٢] .
وصفة في قوله تعالى :﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[٣] .

وقد أشار سيبويه إلى كونها نكرة ، فقال – عن الخليل - :" قلتُ : أفتصرفه في النكرة ، قال : لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة . وقال لي : قال أبو عمرو :" أولي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع " صفة كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة"[٤] .

٢ - ذهب الفراءُ إلى أنها معرفةٌ بنية الإضافة وبنية الألف واللام ، وهو سبب منعها من الصرف عنده - كما ذكرنا.

وبناءً على رأيه هذا أجاز صرفها في النكرة ، كونها معرفة تقبل التنكير .

وقد نسب الرضي في هذا النص للفراء مذهبَه في إجازة صرف هذه الأعداد المعدولة ، مخالفاً ما عليه جمهور النحاة .

وإذا رجعنا إلى المعاني فسنجد أن الفراء عبّر عن رأيه هذا بقوله :" وأما قوله: ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ فإنها حروف لا تُجرَى . وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن .ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة ، وأنهن لا يضفن إلى مايضاف إليه الثلاثة والثلاث . فكان لامتناعه

---

(١) معاني القرآن للزجاج : ٨/٢ .

(٢) من الآية (٣) من سورة النساء

(٣) من الآية ١ ، من سورة فاطر .

(٤) الكتاب ٢٢٦/٣ .

من الإضافة كأنّ فيه الألف واللام . وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة ... ومن جعلها نكرةً ،وذهب بها إلى الأسماء أجراها . والعرب تقول : ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثا ثلاثا"[1].

ويفهم من نص المعاني هذا ما يأتي :

١- أن الوجه عند الفراء أن تمنع ألفاظ العدد المعدولة من الصرف كما يجمع جمهور النحاة .

٢- أنها تمنع من الصرف عند الفراء للعدل والتعريف .

٣- أنه يجوز أن تصرف هذه الألفاظ إذا خرجت عن الوصفية واستعملت استعمال الأسماء.

وقد فُهم نصُّ الفراء هذا على أوجه متباينة :

١ ـ حمله ابن عقيل على أن الفراء يصرف مثنى وثلاث ونحوهما بناءً على كونها أسماءً نكراتٍ ، ويمنعها من الصرف على أنها معارف ، قال :"قال الفراء بناءً على مذهبه إنها امتنعت للعدل والتعريف بنية(أل) ومن جعلها نكرة، وذهب بها إلى الأسماء، أجراها بقول العرب : ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثا ثلاثا .

قال : ووجه الكلام أن لا تجرى" وأن تجعل معرفة لأنها مصروفة ، أي : معدولة. انتهى. ولا يعرف البصريون هذا"[2].

٢ ـ فهم الدماميني أن مراد الفراء هو منعُ هذه الأعداد من الصرف إذا كانت صفاتٍ وصرفها إذا كانت أسماءً . قال :" .. أن الفراء يرى أنها حالَ منع الصرف صفاتٍ ، وحالُ الصرفِ أسماءً ، وأنها على حالةٍ واحدةٍ بالنسبة إلى التصريف والتنكير"[3].

---

(١) معاني القرآن : ٢٥٤/١ .

(٢) المساعد : ٣٤/٣ .

(٣) تعليق الفرائد : ٥٧/٤ .

ويظهر أن الدماميني يردُّ ما فهمه ابنُ عقيل ، ويوافق ما ذهب إليه الرضي إذا حمل الرضي قولَ الفراء بجواز صرف المعدول من العدد على مجيئه اسماً لا صفه. ويتضح فهمه هذا من رده لرأي الفراء، قياساً على منع (أحمر) من الصرف حتى لو لم يجر على الوصف .

٣ - فهم بعضُ المتأخرين أنّ ما ذهب إليه الفراء إنما هو على وجه الوجوب لا الجواز إذ دعاهم لهذا قولُ ابن مالك : " ولا يجوز صرفها يعني (أُخَر) مقابل آخرين و(فُعَال ومفعل) في العدد . مذهوباً بها مذهب الأسماء خلافاً للفراء"[١].

وقد نبَّه الصبان على هذا ، وردَّ عليه فقال :" مرادُ الشارح تصويرُ الذهاب بها مذهب الأسماء . وأما ما نقله البعض عن البَهْوَتي ، وأقرّه من أنه لمَّا كان كلام التسهيل يقتضي أنّ الفراء يوجب صرفها لكونه جوازاً مقابلاً للمنع ، وهو يقتضي الوجوب . مع أن مذهب الفراء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه . احتاج الشارح إلى بيانه بقوله : فالمعنى .. إلخ فيردّ بأن الجواز الذي قالوا إنه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء شرعاً بعد امتناعه شرعاً لا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع .." [٢] .

ويستفاد من ردّ الصبان أن الوجه عند الفراء هو منع صرف هذه الأعداد فقد قال الفراء: " فوجه الكلام ألا تُجرى وأن تجعل معرفة ؛ لأنها مصروفة"[٣]وفي هذا دليل على أن حكم الصرف في مثنى وثلاث ونحوهما عند الفراء إنما على وجه الجواز لا الوجوب ، إذ المنع هو الوجه المختار عنده .

وسواءٌ أكان مقصد الفراء هو جواز الصرف إذا كانت هذه الأعداد المعدولة نكرةً، ومنعه إذا كانت معرفةً ، كما فهم ابن عقيل .أو صرفها إذا كانت أسماءً ومنعها إذا كانت صفاتٍ . فالجمهور على خلافه . مستدلين عليه بالآتي:-

---

(١) شرح التسهيل : ٢٢٢/٣

(٢) حاشية الصبان : ٣٥٤/٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢٥٥/١ .

**الدليل الأول** : أن هذه الألفاظ نكراتٌ عندهم ـ كما ذكرنا ـ ولم تستعمل إلا نكراتٍ ، خبراً نحو: "صلاة الليل مثنى مثنى"[1] .

أو صفةً نحو :" أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع"[2] .

أو حالاً نحو :" فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع "[3] .

**الدليل الثاني** : أنهم اشترطوا في منع الصفات من الصرف ، أن تكون صفةً في الأصل ، وإن زال تحققها معنىً .

فهم مثلاً لا يمنعون (أربع) من الصرف في :( مررت بنسوة أربع) ، كونه ليس صفةً في الأصل ، بل اسما للعدد . ثم استعمل صفة . لذا فهو منصرف بحسب أصله .

أما (أدهم) فممنوع من الصرف ؛ لأنه صفة في الأصل ، وإن استخدم اسماً .

وعليه ، فلا يجوز في:(ادخلوا ثلاث ثلاث) إلا المنع عند الجمهور ، لأنه وصف ممنوع من الصرف على الأصل ، وإن ذُهب به مذهب الأسماء[4] .

ويظهر أن الرضي في رده رأي الفراء اعتمد على مذهب الجمهور في اشتراطهم أصالة الصفة . ومنعها من الصرف حتى لو استعملت في غير الوصف .

فقد ردّ بذلك قول الفراء في جواز صرف العدد المعدول في (ادخلوا ثلاثا ثلاثا) بالقياس على منع جمهور النحاة صرف (أحمر) في نحو : (رُبَّ أحمرَ لقيته)؛ لأن (أحمر) صفة في الأصل ، وإن استعمل هنا استعمال الاسم .

على الرغم من أن له رأياً خاصاً في منع صرف (أحمر) في : (ربّ أحمرَ لقيته ).

---

(١) قال الإمام أحمد بن حنبل:حدثنا محمد بن عبيد،حدثنا الأعمش عن عطية بن سعد عن ابن عمر قال: سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم –يقول: (صلاة الليل مثنى مثنى،فإذا خفت الصبح فواحدة، إنّ الله تعالى وتر يحب الوتر) انظر : مسند الإمام أحمد :١٥٥/٢.

(٢) من الآية : ١، من سورة فاطر .

(٣) من الآية ٣ ، من سورة النساء ، وانظر : المخصص : ١٢١/١٧ وشرح الكافية الشافية : ١٤٤٦/٣ .

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية : ١٢١/١ وحاشية الصبان : ١٥٥/٣ .

إذ يرى الرضي أنّ معنى الوصفية في (أحمر) زال باستعماله علماً ، وكان حقه أن يزول عنه سبب المنع من الصرف تبعاً لهذا .

وقد عبَّر عن رأيه هذا فقال :" معنى الوصف في (أحمر) إذا زال بعد العلمية تحقيقاً لم يُعد بعد التنكير ؛ لأن معنى :ربَّ أحمر إذا ... رُبَّ مسمّى بأحمر كان فيه الحمر أو ، لا . حتى يجوز في السُّود أن المسمَّى كل واحد منهم بأحمر : رُبَّ أحمر لقيته ، فإذا لم يعد تحقيقاً لم يعتبر في منع الصرف .. ونحن نعلم أن معنى (أسود) الغالب : حيَّة سوداء .. فلم يثبت بنحو (أسود) أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها . فلا حجة إذاً لسيبويه في منع صرف (أحمر) المنكَّر بعد العلمية"[1] .

فالرضي بنى اعتراضه على أحد الأسس المعتبرة في الرفض وهو إجماع النحاة لا على رأيه الخاص .

## الترجيح :

إن ردَّ الرضي لما أجازه الفراء في صرف ألفاظ العدد المعدولة متَّجِه، يقوِّيه ما يأتي :

١ ـ أن هناك إجماعاً من النحاة على ردّ رأي الفراء ، والإجماع حجة .

٢ـ أن الوجه المختار عند الفراء هو منع الصرف كما يذهب النحاة ، لا عدم المنع من الصرف .

٣ ـ يقوِّي ردّ الرضي إجماع النحاة على منع صرف ما كان صفة في الأصل ، وإن استعمل استعمال الأسماء كأدهم ونحوه .

---

(١) شرح الكافية ١/١٢١ ـ ١٢٢ .

## (٢) قيامُ جملةِ خبرِ (كانَ) و (جَعَلَ) مقامَ الفاعلِ

### قال الرضي :

"وما أجازه الكسائيُ والفراءُ من قيامِ الجملةِ التي هي خبرٌ لـ (كانَ)، و(جعلَ) مقامَ الفاعلِ نحو: ( كين يُقامُ )، و(جُعِل يَفعَلُ) ؛ فبعيدٌ لوجهين :

أحدهما : أن هذين الفعلين من عواملِ المبتدأِ والخبرِ .وما حُذِف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنويّ ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منوياً ، فلا ينوب على هذا خبرُ كان المفرد أيضاً عن الفاعل نحو : كين قائم . وقد أجازه الفراء دون الكسائي .

والثاني : أن الجملةَ لا تقومُ مقامَ الفاعلِ إلا محكيةً أو مؤولةً بالمصدرِ المضمون. ولا معنى لـ (كينَ القيامُ)"[١] .

### المناقشة :

تعددت أقوالُ النحاةِ في هذه المسألة ،أي: في جعل (كان) و (جعل) ونحوهما مبنيين للمفعول . تبعاً لاختلاف توجيههم لقول سيبويه في الكتاب :" فهو كائن ومكونٌ كما تقول: ضاربٌ ومضروبٌ"[٢] .

فتباينت آراؤهم بين مجوِّزٍ ومانع ، وذلك على النحو الآتي :

١ ـ ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في (كان) وأخواتها أن تُرَدّ إلى المفعول الذي لم يسمَّ فاعله .

فقد نقل الصيمري هذا المنع عنهم .وجعله مذهبَ جميع البصريين[٣] .

وهو مذهب ابن خروف[١] .

---

(١) شرح الكافية : ٢١١/١ .

(٢) الكتاب : ٤٦/١ .

(٣) انظر : التبصرة والتذكرة : ١٢٥/١ .

وعلّل أصحابُ هذه المذهب المنعَ لسببين :

**الأول :** لأن (كان) تعمل في المبتدأ والخبر ، وردُّها لما لم يسمّ فاعله يوجب حذفَ اسمها وبقاءَ الخبر دون اسم .

وقد أشار الصيمري إلى ذلك بقوله :"والعلة في ذلك أن (كان) تعمل في المبتدأ والخبر . وقد ذكرنا أنه لابد للمبتدأ من الخبر . فلو رددنا (كان) إلى مالم يُسمّ فاعله لوجب أن نحذف اسمها المرفوع - وهو المبتدأ - ونبقي الخبر ، ولابد لكل واحد منهما من الآخر ، فلذلك لم يجز ردّها إلى مالم يُسمَّ فاعله"[٢] .

**الثاني :** ذكره ابن خروف. إذ حمل قول سيبويه :" فهو كائن ومكون " على أنه استدلالٌ على تصرف (كان) . لا على جواز ردِّها إلى مالم يسمّ فاعله .

قال :"وإنما قصد إلى أنه يستعمل منها اسم فاعل ، ولم يقصد عملاً ولاغيره. واسم المفعول منه (كين) - لو قيل - ولم يمنع منه ضعف( كان) عن التصرف"[٣]

وأيّده في هذا ابن أبي الربيع[٤] .

ويظهر مما سبق أن مااعترض به الرضي على قول الكسائي والفراء، إنما هو ترديدٌ لحجة المانعين ولمذهب ابن خروف .

إلا أنه لم يشر إلى قول سيبويه "فهو كائن ومكون"، ومادار حوله من اختلافات.

ويظهر أنّ موقفه هذا يشبه موقف ابن مالك ، فقد قال في شرح التسهيل :" ولا ينوب خبر (كان) المفرد خلافاً للفراء ، ولا مميز خلافاً للكسائي . ولا يجوز (كين يقام) ولا (جُعل يفعل) خلافاً له وللفراء"[٥] .

---

(١) انظر شرح الجمل : ٤٥٣/١ .

(٢) التبصرة والتذكرة : ١٢٥/١ .

(٣) شرح الجمل : ٤٥٣/١ .

(٤) انظر : البسيط : ٦٤٥ .

(٥) شرح التسهيل : ١٢٩/٢ .

فالأصل عندهما المنع . ولم يخالف إلا الكسائي والفراء . دون أن يشيرا إلى قول سيبويه ومادار حوله من خلاف .

٢ - ذهب الكسائي والفراء[١] إلى جواز ردّ (كان) و (جعل) .. لما لم يسمَّ فاعله .

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك :" وأجاز الكسائي في :( امتلأت الدار رجالاً) : امتُلئ رجالٌ.. وأجاز هو والفراء في (كان زيدٌ يقوم) ، و(جعل عمرو يفعل): كين يقام ، وجُعِل يفعل. والمسند إليه ضمير مجهول عند الكسائي ،ومستغنى عنه عند الفراء"[٢] .

وقد أجاز الفراء هذا بناءً على جواز :"كين قائمٌ" عنده . إذ يجوز عنده بناء هذه الأفعال للمفعول الذي لم يُسَمّ فاعله ، قياساً على سائر الأفعال "فكان زيدٌ قائماً" شبيه بـ

(ضرب زيدٌ عمراً) . فكما أن (ضرب) يُردّ لما لم يسمَّ فاعله ، ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ، فيُرفع مفعولاً لم يسمّ فاعله .فيقال فيه : ضُرِب عمروٌ . فكذلك يُفعل فيما أشبهه[٣]"

وقد رُدّ قول الفراء بما يأتي :

١ - أنّ رأيه يؤدي إلى حذف الاسم بلا دليل ، ذكر ذلك ابن خروف فقال :" والمانع منه أنها لا تُردّ إلى مالم يُسمّ فاعله إلا بحذف الاسم من غير دليل. فكما لا يحذف المبتدأ إلا بدليل ، لا يحذف اسمها إلا بدليل ، ولا دليل في بنية المفعول على الفاعل"[٤] .

٢ - أن رأيه لايفيد معنى ، إذ لا معنى لـ :كين القيام . قاله الرضي - كما يظهر من النص -

٣ - أنه يؤدي إلى حذف المسند إليه (الفاعل) وهو ما أنكره الفراء نفسه على الكسائي في باب التنازع ، ذكر ذلك الدماميني قائلاً :

---

(١) لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٢) شرح التسهيل : ١٣٠/٢ .

(٣) انظر تقييد ابن لُبّ : ٥٨٤ .

(٤) شرح الجمل : ٤٥٣/١ .

"وهذا من الفراء مشكلٌ ؛ لأنه أنكر على الكسائي في باب التنازع لمّا قال : إنه إذا أعملنا الثاني حذفنا فاعل الأول . فقال : إنّ الفاعل لا يصح الاستغناء عنه . ولا يقال : إنما يقال ذلك ؛ لأن الفعل هناك مبني للفاعل . أما ههنا فهو مبني للمفعول . لأنّا نقول : هو يقول ذلك أيضاً في نحو ضُرِبا وقُتِل غلاماك"[1] .

٣ - أجاز السيرافي ردّ هذه الأفعال لما لم يسمّ فاعله، بشرط أن تحذف الجملة التي هي الاسم والخبر معاً ، ويقام مقام الفاعل ضمير المصدر [2] .

وأيدَّ أبو علي الشلوبين السيرافيَ فيما ذهب إليه [3]

غير أن ابن خروف ردَّ رأي السيرافي ؛ لأن(كان) الناقصة لا مصدر لها .

فقال :" وهذا الذي ذهب فاسدٌ ؛ لأن (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها"[4] .

وبيَّن ابن السيد أن مراد سيبويه هو (كان) التامة التي لها مصدر ، ويجوز أن تُردّ لما لم يسمّ فاعله . فقال :" هذا الذي قاله السيرافي غلط ؛ لأن (كان) الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين ، إنما تدلّ على الزمان وحده . ولو كان لها مصدر لم تسمّ ناقصة ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد منطلقاً كوناً . كما زعم .

ولكن الذي يمكن أن تحمل عليه قول سيبويه أن يكون أراد (كان) التامة ؛ لأن(كان) التامة فعل صحيح يجري مجرى الأفعال الصحاح التي لا تتعدى إلى مفعول. نحو (قام) و (قعد) وسيبويه يجيز في هذا النوع من الأفعال أن تصاغ لما لم يسمّ فاعله"[5]

وردّ الشلوبين اعتراضه بأن الذي سوَّغ هذا البناء من (كان) الناقصة ، أمران:

**أحدهما :** أن (كان) الناقصة وغير الناقصة بمعنى واحد .

---

(١) تعليق الفرائد : ٢٦٣/٤ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٥٧/١ .

(٣) تقييد ابن لُبّ : ٥٨٦ .

(٤) شرح الجمل : ٣٨٥/١ .

(٥) إصلاح الخلل : ١٨٠ .

**والثاني :** أنّه لما كانت (كان) الناقصة بمعنى (كان) التامة . وكان الخبر في الناقصة عوضاً عن مصدرها وبمنزلته ، قوي بذلك كونها إياها . فكأنّ هذا البناء وإن كان من غير الناقصة إنما هو من الناقصة ، وعليه حصل التشبيه بين (كان زيدٌ قائماً) وبين (ضرب زيدٌ عمراً) [١] .

٤ - أجاز ابن عصفور ردّ هذه الأفعال إلى المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، شرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور ، بحيث يقام ذلك الظرف أو المجرور مقام الفاعل .

فقال :" والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، لكن لابدّ من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف ، فتقول :( كين في الدار) ، فالأصل مثلاً : (كان زيد قائماً في الدار )، على أن يكون (في الدار) متعلقاً بكان ، حُذِف المرفوع لشبهه بالفاعل، وحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف"[٢] .

## الترجيح :

بعد إيرادي جملة الأقوال في هذه المسألة أحسب أنّ فصل القول في هذه المسألة هو على النحو الآتي :

١ - أنّ أرجح ما قيل في حكم ردّ (كان) و (جعل) ونحوهما لما لم يسمّ فاعله ، هو مذهب البصريين . الذي اختاره الرضي . إذ يقوم على أساسٍ مُتَّفقٍ عليه. وهو أن هذا البناء يؤدي إلى حذف مالا يجوز حذفه إلا بدليل أو قرينة .

٢ - أنّ أفضل توجيه لما أراده سيبويه ، ما ذهب إليه ابن خروف ، وأنّ سيبويه أراد تصرف (كان) وعدم جمودها ، لا جواز بنائها للمفعول الذي لم يسمّ فاعله .

---

(١) أنظر : تقييد ابن لبّ : ٥٠ .

(٢) شرح الجمل : ٥٣٦/١ .

ويؤيده قول سيبويه بعد أن قال :" فهو كائن ومكون ، كما تقول : ضارب ومضروب ... فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تصرّف تصرّف الفعل الآخر"[1].

(فكان) فعل متصرف لا جامد مثل (ليس) .

٣ - أن الأقوال التي ذهب أصحابها إلى جواز ردّ هذه الأفعال إلى ما لم يسمّ فاعله هي أقوال ضعيفة . لأنها جميعاً تؤدي إلى حذف مالا يجوز حذفه إلا بدليل. فرأي الفراء يؤدي إلى حذف الفاعل. وأضعف منه رأي السيرافي، ورأي ابن عصفور؛ لما فيهما من تكلف الحذف ، بحذف اسم وخبر هذه الأفعال دون دليل.

---

(١) الكتاب : ٤٦/١ .

## (٣) حكمُ الوصفِ الواقعِ بعد ناسخٍ رافعٍ لما بعده

### قال الرضي :

"ويجوزُ عند الأخفشِ والفراء : (إنّ قائماً الزيدان ). وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمالَ في (ظنّ) أيضاً نحو :( ظننتُ قائماً الزيدان) .وكلاهما بعيدٌ عن القياس ؛ لأن الصفةَ لا تصيرُ مع فاعلها جملةً كالفعل ،إلا مع دخولِ معنىً يناسب الفعلَ عليها. كمعنى النفي والاستفهام أو دخولِ ما لابدَّ من تقديرها فعلاً بعده، كاللام الموصولة . وأمّا (إنّ) و (ظنّ) فليسا من ذينك في شيء ، بل هما يطلبان الاسمية ، فلا يصحُّ تقديرُها فعلاً بعدهما"[1] .

### المناقشة :

الخلافُ في هذه المسألة متفرعٌ على حكم : "أقائم الزيدان" الذي اختلف فيه على ثلاثة مذاهب :

**الأول :** ذهب سيبويه إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور دون اعتمادٍ على نفي أو استفهام ، على قبح .

وقد نصَّ على هذا في الكتاب فقال :" وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول : قائمٌ زيدٌ ، وذاك إذا لم تجعل (قائما) مقدَّما مبنيا على المبتدأ كما تؤخر وتقدِّم ، فتقول : ضرب زيداً عمروٌ ، و (عمروٌ) على (ضرب) مرتفع وكان الحدّ أن يكون مقدّما ويكون (زيد) مؤخراً . وكذلك هذا . الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : يقوم زيد ، وقام زيدٌ ، قبُح ؛ لأنه اسم .وإنما

(١) شرح الرضي : ١/٢٢٠ - ٢٢١ .

حَسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه .. "[1]

وقد نقل ابن مالك عن سيبويه رأيه هذا ، ثم قال :" هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره ، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاماً أو نفياً فقد قوّله مالم يقل"[2].

وتبع ابن مالك مذهب سيبويه ، فقد قال في الألفية :

| | |
|---|---|
| وأولٌ مبتـــــدأ والثـــــاني | فاعـلٌ أغنـى فـي أســارِ ذان |
| وَقِـسْ وكاستـفهامِ النفـي وقـد | يجوز نحو : فـائزٌ أولـو الرَّشـد |

فالابتداء بهذا الوصف عنده جائز ، ولا يستحسن إلا بعد اعتماد .

وقد صرَّح بهذا الشرط فقال : "ولا يجري ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أونفي خلافاً للأخفش"[3].

**<u>الثاني</u>** : ذهب جمهور البصريين إلى جواز الابتداء به بشروط .

قال أبو حيان مشيراً إلى تلك الشروط بقوله :" ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ شرطه الاعتماد ،على أن يتقدَّمه نفي أو استفهام، أو يقع صلة ،أو صفة، أو حالاً، أو خبراً ،أو ثانياً لـ (ظننت) ،أو ثالثاً لـ (أعلمت) "[4].

**<u>الثالث</u>** : ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز الابتداء بهذا الوصف دون اشتراط شرط الاعتماد.

---

(١) الكتاب:١٢٧/٢

(٢) شرح التسهيل ٢٧٢/١ .

(٣) نفس المصدر

(٤) التذييل والتكميل:٢٧٢/٣

قال ابن مالك ناسباً هذا القول لهم :" والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط النفي والاستفهام في الابتداء بالوصف المذكور"[1] .

وأكد أبو حيان هذا بقوله :" وذهب الأخفش ومن تبعه إلى أنه لا يشترط الاعتماد في إعماله"[2]

واحتجّ أصحاب هذا المذهب بقول الشاعر :

| | |
|---|---|
| خبيرٌ بنو لهبٍ فلاتك ملغياً | مقالة لهبي إذا الطيرُ مَرّتِ[3] |

وقول الآخر :

| | |
|---|---|
| فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم | إذا الدَّاعي المُثوِّب قالَ : يالا[4] |

واعترض أبوحيان على الاحتجاج بهما ، فقال :" لاحجة فيه . أما (خبيرٌ بنو لهب) فـ (خبير) خبر مقدم ، و(بنو لهب) مبتدأ . ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع ؛ لأن (خبيراً) فعيل ، يصحُّ أن يُخبَرَ به عن المفرد والمثنى والمجموع ... وأما قوله (فخيرٌ نحن) فـ (خيرٌ) : خبر مقدم ، و (نحن) مبتدأ. وعلى ما قررناه ونظرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر هو رافِع المبتدأ ، فالمبتدأ معمول له ، كما أنّ (من) الداخلة على المفضَّل عليه متعلقة به فلم يُفصل بينهما بأجنبي"[5] .

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧٤/١

(٢ ) التذييل والتكميل: ٣٧٥/٣

(٣) البيت لرجل من الطائيين ، انظر : شرح التسهيل : ٢٧٣٨ والمقاصد النحوية : ٥١٨/١ .

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي : في النوادر ١٨٥ و كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٢٧١/١ .

(٥) التذييل والتكميل ٢٧٥/٣ .

والخلاف في : إنّ قائماً الزيدان ، وظننتُ قائماً الزيدان ، محمول - كما قلنا - على منع أوجواز : أقائم زيد .

إذ دار الخلاف بين النحاة حوله على قولين .

**أولهما :** لم يجز جمهور البصريين : إنّ قائماً الزيدان ، وظننت قائما الزيدان ؛ بناءً على مذهبهم في منع إعمال الوصف عمل الفعل دون اعتماد .

وقد منع ابن مالك هذا أيضاً مع أنه جوّز " قائمٌ الزيدان" على قبُح. وقد علّل موقفه هذا بقوله :" والصحيح أن يقال :إعمالُ الصفةِ عملَ الفعلِ فرعُ إعمالِ الفعلِ ، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : (قائم الزيدان)

جواز : (إن قائماً الزيدان) ، و(لا ظننت قائماً الزيدان)؛ لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من (إن) و (ظننت) وامتناع وقوعه بعدهما"[1] .

ويظهر أن الرضي يتفق مع ابن مالك ، فهو لم يمنع ما أجازه الأخفش والفراء في نحو : (قائم زيدٌ) ، وإعماله دون اعتماد . إلا أنه منع قولهم :( إنّ قائماً الزيدان )، (وظننت قائما الزيدان )، إذ قال :" وكلاهما بعيد عن القياس"[2] ؛ للسبب نفسه الذي ذكره ابن مالك . (فقائم زيدٌ ) جائز لجواز : (قام زيد ).

أما : (إن قائما الزيدان )، و(ظننت قائما الزيدان) فممتنع ؛لعدم جواز :( إنّ قام الزيدان) و(ظننت قام الزيدان ).

**ثانيهما :** أجاز الأخفش والفراء[3] : ( إنّ قائما الزيدان) ونحوه، حملاً على :( قائمٌ زيدٌ) ونحوه.

---

(١) شرح التسهيل : ١٨/٢ .

(٢) شرح الرضي : ٢٢١/١ .

(٣) لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

ونسب ابن السراج هذا القول للفراء فقال :" وأجاز الفراء : (إن قائما الزيدان) ، و(إنّ قائما الزيدون) . على معنى إن من قام الزيدان ، وإنّ من قام الزيدون"[1] .

أما ابن مالك فنسبه للأخفش والفراء معاً قال : "وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم (إنّ) صفةً رافعةً لظاهرٍ مغنٍ عن الخبر ، فيقولان :( إنّ قائماً الزيدان) . وجواز هذا مبني على جواز :( قائم الزيدان) ونحوه ،دون استفهام ولا نفي"[2] .

وتبعاً لهذا ذهب الكوفيون إلى إجازة إعمال اسم (كان) فيما بعده إذا جاء وصفاً. وإعمال مفعول (ظنّ) الأول فيما بعده إذا كان وصفا كذلك. فيقولون كما قال أبو حيان : "كان ضاربٌ عمروٌ وزيدا .. وكذلك يقولون : ظننته ضاربٌ زيدٌ عمراً ، ويجيزون النصب بعد ظننته لأنه مفعول ثان وسد مسد الجملة المفسرة"[3] .

وقد استدلّ الكوفيون على جواز : ( ظننت قائما الزيدان )، ونحوه بقول الشاعر:

أظنّ ابنُ طرثوتٍ عُتَيْبَةَ ذاهِبا ... بِعَادِيتي تَكْذابُهُ وَجَعائِلُهْ [4]

وردّ ابن مالك احتجاجهم به ، فقال :" ولا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يريد :( أظنّ ابنُ طرثوت عقيبةَ شخصاً ذاهباً )، فحذف المفعول الأول للعلم به ، وترك الثاني كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [5] والأصل : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول وترك الثاني"[6].

---

(١) الأصول : ٢٥٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ١٧/٢ .

(٣) التذييل والتكميل ٦٤/٣ .

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه:٤٧٣

(٥)الآية : ١٨٠ ، من سورة آل عمران .

(٦) شرح التسهيل : ١٨/٢ .

أمّا أبو حيان فردّ مذهبهم هذا ؛ لعدم ورود سماع عليه ، قال :"وهذا كله باطل. ولم يُسمع منه شيء"[1] .

## الترجيح :

يبدو لي مما سبق ما يأتي :

١ ـ ذهاب سيبويه وابن مالك إلى جواز إعمال الوصف المضارع للفعل دون اعتمادٍ ،على قبح ، هو أقوى ما قيل في هذه المسألة وذلك لما يأتي :

أ ـ لأن السماع الصحيح يعضده .

ب ـ لعدم تعارضه مع القياس ؛ فالقياس على إجازة إعمال هذا الوصف لمضارعته الفعل.

٢ ـ أنّ مذهب الجمهور في منع : ( إنّ قائما الزيدان) ،و(كان قائم الزيدان)، (وظننت قائما الزيدان)، هو المُتَّجِه ؛ وذلك لمايأتي :

١- لأنه مذهب جمهور النحاة الذي ارتضوه .

٢- لبعد مذهب الفراء ومن معه عن القياس كما قال الرضي .

٣- لعدم جواز( إنّ قام الزيدان)، و(لا ظننت قام الزيدان) في : ( إنّ قائما الزيدان)، (وظننت قائما الزيدان) . فلا يصح قياسه على : (قائمٌ الزيدان ).

٤- لعدم ورود سماع يعضّد مذهب الفراء ، إلا ببيت ذي الرمة ، الذي سقط الاحتجاج به ؛ لما يرد عليه من احتمالٍ وتأويل .

---

(١) التذييل والتكميل ٦٤/٣ .

# (٤) بناءُ المُنادَى

## قال الرضي :

"وقالَ الفراءُ : أصلُ ( يازيدُ) : يازيداه ؛ ليكونَ المنادى بين الصوتين ، ثم أكتُفى بيا ، ونُوِيَ الألفُ ،فصارَ كالغاياتِ ،فبُنِيَ على الضمِّ ، وفُتِحَ المضافُ؛ لوقوعِ المضافِ إليه موقعَ الألفِ في " يازيداه". فحركتُه عنده ليست نصبا .

ولا أدري ما يقولُ في نصبِ المضارع والمفردِ النكرةِ ، ولِمَ لا يجري المضافُ مُجْرَاهما في كونه منصوباً"[١] .

## المناقشة :

من المسائلِ التي اختلف فيها النحاةُ ، القولُ في المنادى المفردِ المعرَّفِ . فالكوفيون يرون أنه معرب مرفوع بغير تنوين .

أما البصريون ويتفق معهم الفراء فيرون أنه مبنيٌ على الضم[٢] .

إلا أنَّ الفراءَ له رأيٌ مخالفٌ لرأي جمهور البصريين، في سبب بناء المنادى المفرد المعرّف ، وفي بناء المنادى المضاف .

وهذا الخلافُ هو الذي يعنينا في هذه المسألة ، وبيانُه كما يأتي :

١ - <u>جعل جمهور البصريين</u> المنادى بمنزلة المفعول به . والأصل في المنادى أن يكون في محل نصب، وناصبه فعل قدَّروه بـ "أدعو" أو " أنادي" أو بـ "يا".

فقد قال سيبويه : "اعلم أنّ النداء ، كلّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره . والمفرد رفعٌ. وهو في موضع اسم منصوب"[٣] .

---

(١) شرح الكافية : ٣٤٨/١ - ٣٤٩ .

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في العلل للوراق : ١٩٦ و أسرار العربية : ٢٢٤ و الإنصاف : ٣٢٣/١ .

(٣) الكتاب : ١٨٢/٢ .

وهم متفقون على أن المنادى المفرد المعرّف مبنيٌ على الضم ، إما لأنه يشبه كاف الخطاب من ثلاثة أوجه : الخطاب ، التعريف ، والإفراد ، أو لأنه وقع موقع اسم الخطاب

فالمبرد يرى أن الأصل في " يازيد" : أن تقول : يا إيَّاك ، أو يا أنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ، باسم خطاب فيقال فيه: " يَا إيَّاك" أو " يا أنت" .

قال في المقتضب :" فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفة ، بُني على الضم ، ولم يلحقه تنوين. وإنما فُعِل ذلك به لخروجه عن الباب ، ومضارعته مالا يكون معرباً . وذلك أنك إذا قلت : يازيدُ ويا عمروُ ، فقد أخرجته من بابه ؛ لأنّ حدّ الأسماء الظاهرة أن يُخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول :( قال زيد) ، فـ (زيد) غيرك وغير المخاطب ، ولا تقول : (قال زيد ). وأنت تعنيه - أعني المخاطب- فلما قلت : يازيدُ - خاطبته بهذا الاسم ، فأدخلته في باب مالا يكون إلا مبنياً : أنت ، وإياك."[1] .

وذهب مذهبه أبوعليّ الفارسي فقد قال في نحو : يازيدُ ، ويارجلُ : " فهذان الضربان بُنيا على الضم لوقوعهما موقع أسماء الخطاب .وأسماء الخطاب يغلب عليها معاني الحروف بدلالة أنّ كل موضع تقع فيه أسماءً تكون فيها دلالاتٌ على الخطاب . وقد تكون للخطاب مجردة من معاني الأسماء ، وذلك مثل الكاف في : ذلك ، وأولئك ، وهنالك . قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث إنهما مخاطبان ، فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن المنادى المفرد المعرفة إنما بني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه ؛ لأنه في التقدير بمنزلة "أنت" ، و"أنت" لا يكون إلا معرفة غير مضاف ، فخرج المنكور ؛ إذ كان مخالفاً لأنت من جهة التنكير ، والمضاف ؛ لأنّ " أنت" غير مضاف . فلم يبن لذلك مع تمكنه بالإضافة .

والوجه الثاني : أن المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر في المضاف والنكرة ، فالمضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء . والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك .

---

(١) المقتضب : ٢٠٤/٤ .

وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة والإقبال عليه فتنقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف . فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بنائه"[1] .

٢ - اتفق الفراء مع البصريين في بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ، إلا أنه خالفهم في سبب البناء . فلم يبنه لوقوعه موقع المضمر ، بل لأن أصله : ( يازيداه) كالاسم المندوب وقد نسب هذا الرأي للفراء[2] كلٌّ من الأنباري والعكبري[3]

فقد قال الأنباري : " وأما الفراء فتمسَّك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال :"يا زيداه" كالندبة . فيكون الاسم بين صوتين مديدين - وهما "يا" في أول الاسم ، والألف في آخره - والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو "يا" في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ ؛ لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه ،والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ؛ أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو:" جئتُ من قبلُ ومن بعدُ " أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك"[4].

ويظهر أن الفراء متأثر برأي الخليل في بناء المنادى المفرد المعرفة .فقد نقل عنه سيبويه في الكتاب مانصه :"وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم نصبوا المضاف نحو : ياعبدَ الله ، ويأخانا ،والنكرة حين قالوا : يارجلاً صالحا ، حين طال الكلام ،كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك .ورفعوا المفرد كما رفعوا "قبلُ" و"بعدُ" وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يازيدُ وياعمرو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في "قبل"[5] .

---

(١) شرح المفصّل : ١٣٠/١ .

(٢) لم أجد رأي الفراء هذا فيما بين يدي من مصادر .

(٣) الإنصاف ٣٢٣/١ والتبيين : ٤٤١ .

(٤) الإنصاف : ٣٢٣/١ .

(٥) الكتاب : ١٨٢/٢ - ١٨٣ .

فقول الخليل هذا يتفق مع رأي الفراء. وحاصلهما : أن المنادى المفرد المعرفة بني على الضم؛ لأنه لمَّا كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها ، أشبه " قبلُ ، وبعدُ" فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم .

إلا أن الفراء زاد على قول الخليل ببيان كيف أشبه المنادى المبني "قبلُ وبعدُ" وأنه كان في الأصل كالاسم المندوب.

ولعلّ هذه الزيادة هي التي أضعفت من رأي الفراء- فيما يبدو لي - ومحاولته إيجاد علاقة بين المنادى والمندوب ، وتعليل بناء المنادى تبعاً لبناء المندوب واختلال هذا بقولنا : ياعبدَ عمرو ، وعدم اتساقه مع المنادى المضاف .

وهو مالا يوجَّه لما ذهب إليه الخليل ، الذي ربط بين بناء المنادى وبناء قبلُ وبعدُ لاشتراكهما في ذات الموضع ، وهو أنها غايات يتم بها الكلام وينقطع عندها . فإذا طال الكلام كما في المنادى المضاف ينصب كما تنصب : قبلك وبعدك .

وقد أدخل الفراء المنادى المضاف تحت حكم البناء ، فالمضاف إليه يقع محل ألف الندبة فيكون ما قبله مبنياً على الفتح كما في المندوب .

قال ابن الأنباري مشيراً إلى رأي الفراء :" وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحاً ؛ لأن الاسم الثاني حلّ محل ألف الندبة في قولك :" يازيداه " والدال في " يا زيداه" مفتوحة فبقيت الفتحة على ما كانت في " ياعبد عمرو" كما كانت في " يا زيداه" والمضموم ههنا بمنزلة المنصوب والمنصوب بمنزلة المندوب"[1] .

غير أن الذين نقلوا رأي الفراء ردوه من عدة أوجه ،هي:

١ - أنّ ما ذكره يُبْطل بالمنادى المضاف، نحو : " يا عبدَ عمرو" .

---

(١) الإنصاف : ٣٢٤/١ .

قال ابن الأنباري :" فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد؛ فكان يجب أن يقال : يا عبدُ عمرو ، بالضم ؛ لأن أصله : يا عبد عمراه"[1].

٢ - يبطل ماذكره من أن الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه، بنحو: واقنسروناه.

قال ابن الأنباري :" والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جعله الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : واقنسروناه"[2].

٣- يبطل حمله بناء المنادى على بناء ا لمندوب ، لوقوعه بين صوتين بأن المندوب بُني قبل اتصال الألف به .

قال العكبري مشيراً إلى ذلك "المندوب بني قبل لحوق الألف ، وإنما فتح من أجل الألف ، فإذا لم تكن بقي على ما كان عليه"[3].

أما الرضي فقد كان اعتراضه من وجهين :

**الأول :** لماذا لم يُبن المنادى الشبيه بالمضاف والمفرد النكرة ، ولماذا نصبا ؟

**الثاني :** لم لا يكون المضاف منصوباً كالشبيه بالمضاف والمفرد النكرة ، لا مبنياً؟

ويبدو لي أن اعتراض الرضي هذا لا وجه له ، إذ يردُ عليه أنَّ الفراء جعل المنادى المضاف مبنياً ؛ بناءً على قوله بأن المضاف إليه حلّ محل ألف الندبة في يازيداه ، والدال مفتوحة ، فبني المنادى على الفتح تبعاً لذلك وهذا لا ينطبق على الشبيه بالمضاف والمفرد؛ لعدم صلاحيتهما للندبة والعكس صحيح ، لأن صلاحية المضاف للندبة جعلته مبنياً ولم ينصب مثل غيره .

---

(١) انظر الإنصاف: ٣٢٨/١ .

(٢) الإنصاف : ٣٢٨/١ .

(٣) التبيين : ٤٤١ .

وإذا كنا قد أسقطنا اعتراض الرضي على رأي الفراء في علة بناء المنادى إلا أنّ ما اعترض به ابن الأنباري والعكبري لا مجال لرده .

## الترجيح :

يبدو لي بعد عرض الخلاف في هذه المسألة ما يأتي :

١ - أن رأي الخليل والبصريين في أنّ المنادي يبنى عند مضارعته كاف الخطاب أو لوقوعه موقع اسم الخطاب ، أو لمضارعته الغايات ، كلها آراء صالحة لتعليل هذا البناء.

٢ - أنّ ما ذهب إليه الفراء يبطله ما يأتي :

أ - قولنا في المنادى ا لمضاف : يا عبدَ عمرو .

ب- اختلاف المنادى المبني عن بناء المندوب ؛ لأن المندوب بُني قبل اتصال الألف به .

## (٥) القولُ في لامِ المستغاثِ به في (يا لزيدٍ) ونحوه .

### قال الرضي :

" وحكى الفراءُ عن بعضهم : أنَّ أصلَ " يا لَزيدٍ" : يا آل زَيد، فخُفِّف . وهو ضعيفٌ؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل له، نحو : يا للدواهي ، ويالله ، ونحوهما[1]".

### المناقشة :

هذه مسألةٌ من المسائل المختَلَف في نسبتها إلى الفراء . إذ نسبها ابنُ مالك له، وعارضه أبو حيان محتجًّا بأنَّ الفراءَ حكى القول حكايةً ، ولم يقل به . واستدلّ بظاهر عبارة الفراء : ومن الناس من زعم كذا ...

وبيانُ المسألة أنه عند نداء الاسم على جهة الاستغاثة يجب فتح لامه . واختلف النحويون في أصل هذه اللام على أربعة أقوال :

**الأول :** أنها لام الجر ، متعلقة بالفعل المحذوف . وهو مذهب سيبويه ،إذ قال في اللام المفتوحة قبل الاسم في الاستغاثة والتعجب ما نصه :

" وقالوا : ياللعجب ويا للماء، لمَّا رأوا عجباً أو ماءً كثيراً ,كأنه يقول : تعال ياعجبُ ، وتعال ياماءُ . ومثل ذلك قولهم : ياللدواهي ، أي : تعالين .. "[2] .

واختاره ابن عصفور إذ قال :"... فلم يبق إلا أن تكون متعلقةً بالفعل الذي ينصب المنادى"[3] .

---

(١) شرح الرضي : ٣٥٣/١ .

(٢) الكتاب : ٢١٧/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٩/٢ .

**الثاني :** أنها لام الجر المتعلقة بحرف النداء . وهو مذهب ابن جني .

نصّ عليه بقوله : " وأما لام المستغاث به نحو : يالَبكرٍ ، ويالَلّه ، فلام الجر . وإنما فتحت ؛لأن المستغاث به منادى . والمنادى واقع موقع المضمر ، فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر "([1])

ورده ابن عصفور بقوله :" وأما مذهب ابن جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف"([2])

**الثالث :** أنها لام الجر ، زائدة لا تتعلق بشيء . وهو مذهب ابن خروف إذ علّل مجيئها مفتوحة لزيادتها .

قال :"وخُصَّت بالفتح ؛ لأن المنادى في موضع المضمر ، ودخولها على المضمر يوجب فتحها ، وأيضاً فإنها زائدة في المنادى فكان فتحها أولى"([3]) .

وردّ ابن عصفور أيضاً زيادتها ، فقال :" وأما من ذهب إلى أنها زائدة فباطل؛ لأنه مهما قدِر أن لا يزاد الحرف كان أولى؛ لأن الزيادة ليست بقياس"([4]) .

**الرابع :** أنها بعض "آل" وأن الأصل في : يالزيد ، يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، وحذفت همزة (آل) للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين([5]).

نسبه ابن مالك إلى الكوفيين ، قال : وزعم الكوفيون أن أصل : يالفلان : يا آل فلان ولذلك جاز أن يوقف عليها :

---

([1]) سر صناعة الإعراب:٣٢٩/١

(٢) شرح الجمل ١٠٩/٢ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ٧٤٣/٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ .

(٥) انظر : المغني : ٢١٩/١ .

كقول الشاعر :

فخيرٌ نحنُ عندَ النـــاسِ منكم        إذا الـدّاعي المُثـوِّب قـال : يـالا

ولا حجة في هذا البيت ، لاحتمال أن يكون الأصل : ياقوم لا فرار ، أو لا تفرّوا""[1] .

ونازع فيه أبو حيان ، فقال : " وحكى ابن مالك : أنها بقية " آل" عند الكوفيين . وحكى الفراء أن من الناس من زعم أن اللام في "يالزيد" وأشباهه ليست لام جر ، بل هي بقية من "آل" فظاهر حكايته أنه ليس مذهب الكوفيين ، وأنه لا يقول ذلك ، لأنـه من رعوس الكوفيين "[2].

ويظهر من عبارة الرضي في النص المذكور سابقاً ، أن الفراء حكى هذا القول عن أناسٍ ، إلا أن هذا لا ينفي أن الفراء يرتضيه ..

فقد يُحمل قول الفراء : وحكى بعضهم أن أصل يالزيد : يا آل زيد . على أن الفراء ليس بصاحب هذا الرأي ، أو ليس هو أول من قال به ، إلا أن سكوته عنه قد يفيد أنه يرتضيه. وقد رُدّ هذا الرأي بردود كثيرة هي :

١- لو كانت اللام هذه بعضاً من (آل) لما كان لكسرها موجب في نحو : يالزيد ولِعمرو حيث كسرت في المعطوف .

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك :" ومما يدلّ على ضعف ماذهبوا إليه الرجوع إلى الكسر في العطف دون إعادة "يا" ولو كانت بعض (آل) لم يكن لكسرها في العطف موجب""[3].

٢- لو كانت بعض (آل) لما دخلت على مالا تدخل عليه (آل) ، نحو : ياللّه، ويالّلناس وهو ردّ ابن مالك أيضاً ، وتبعه الرضي كما جاء في النص السابق .

---

(١) شرح التسهيل : ٤١٢/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢٢١٤/٤ .

(٣) شرح التسهيل : ٤١٢/٣ .

قال ابن مالك معترضاً على مذهب الكوفيين :" وأيضاً لو كانت بعض (آل) لم تدخل على مالا تدخل عليه "آل" نحو : يالله .." [1]

٣- يردّ هذا المذهب أيضاً ، قولهم : يالك . إذ يستحيل أن يكون أصله : ياآلك .

وهو ردٌّ ذكره ابن عقيل في المساعد ، فقال :" وردّ أيضاً بقولهم : يالك فلا يكون أصله : يا آلك" [2] .

أمّا ما احتجوا به من قول الشاعر :

فخيرٌ نحنُ عندَ النــاسِ منكمْ ... إذا الــدّاعي المُثـوِّب قــال : يــالا

فخُرِّج على وجهين :

**الأول** : أن يكون مرادُ الشاعر : يالبني فلان ، ثم حذف ما بعد لام الاستغاثة.

وهو قول أبي زيد . ذكره في النوادر فقال :" أراد" يالبني فلان" يريد حكاية الصارخ المستغيث" [3] .

وتبعه أبو علي الفارسي ، إذ قال :"فأما قوله : يالا ، فقد قال أبو زيد: هو حكاية صوت الداعي يال فلان" [4]

وقد نقل عنه ابن جني ما يفيد أن لام الاستغاثة لما خلطت بـ (يا) حرف النداء جعلتا كالكلمة الواحدة ، وحكيتا كما تحكى الأصوات .

قال ابن جني :" أراد : يالبني فلان ، ونحو ذلك .فإن قلت : فكيف جاز تعليق حرف الجر؟ قيل : لما خُلِط بـ " يا" صار كالجزء منها .ولذلك شبّه أبو علي ألفه التي قبل اللام بألف (باب) و (دار) فحكم عليها حينئذٍ بالانقلاب ... وحسَّن الحال أيضاً شيء آخر ، وهو

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ٤١٢/٣ .

(٢) المساعد : ٥٣١/٢ .

(٣) النوادر : ٢٢/٢١ .

(٤) البغداديات ٤١٨ .

تشبُّث اللام الجارة بألف الإطلاق فصارت كأنها معاقبة للمجرور . الا ترى أنك لو اظهرت ذلك المضاف إليه فقلت : يالبني فلان . لم يجز إلحاق الألف هنا "[1] .

وقال في موضع آخر أيضاً عن أبي علي الفارسي :" فقال : لما خلطت بها لام الجر من بعدها ، وحسن قطعها ، والوقوف عليها ، والتعليق لها في قوله : يالا أشبهت "يال" هذه الكلمة الثلاثية التي عينها ألف ، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنها كـ "باب ، وساق" ، ونحو ذلك"[2] .

**الثاني** : أنه على حذف المنادى والمنفي بلا ، والتقدير : ياقوم لا تفروا ، أو لا فرار . وهو رأي ابن مالك .

وتبعه ابن هشام ، إذ قال : "وأجيب بأن الأصل : ياقوم لا فرار ، أو لا نفرٌ، فحذف ما بعد لا النافية ، أو الأصل : يالفلان ، ثم حذف ما بعد الحرف ، كما يقال : ألا تا؟ فيقال : ألافا؛ يريدون ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا"[3] .

## الترجيح :

يتبين مما سبق أن رأي الفراء ضعيف ـ كما قال الرضي ؛بسبب كل مما يأتي :

١- قلة السماع المعضِّد له ، إذ توقف ما يحتج به الفراء ومن ذهب مذهبه ، عند شاهد شعري واحد فقط .

٢- سقوط الاحتجاج بما استدلّ به الفراء ، لما ورد عليه من ردود وجيهة ، ذكرناها فيما سبق منها : اعتراض الرضي على مذهبه .

وبذا نتبيَّن أن رأي الجمهور هو المتَّجِه لخلوه من الاعتراضات عليه .

---

(١) الخصائص : ٣٧٥/٢ .

(٢) الخصائص : ٢٣١/٣-٢٣٢ .

(٣) المغني : ٢١٩/١ .

## (٦) نصبُ المنادى النكرةِ المقصودةِ

### قال الرضي :

"صرّح الكسائيُ والفراءُ بتجويزِ نحو " يارجلا راكبا" لمُعَيّنٍ ؛ لجعلهِ منْ قبيلِ المضارع للمضافِ ، حتى إنهما أجازا " ياراكبا" لمُعَيّنٍ على حذفِ الموصوفِ .

وفي كلامِ سيبويه أيضاً ما يُشْعِرُ بجوازه . وفيه إشكالٌ لاستلزامِ "لا رجلاً راكباً، ولا قائلٌ به"[١] .

### المناقشة :

نقل الرضيُ في هذا النص تجويزَ الكسائي والفراء للنصبِ في النكرة المقصودة، وجَعْلها مضارعةً للشبيه بالمضاف في حكم النصب .

والمعروفُ أن المنادى النكرة ، إما أن يكون نكرةً مقصودةً فيُعامَل معاملةَ العَلَمِ ،فيُبْنَى على الضم ، أو يكون نكرةً غيرَ مقصودةٍ ،ويُعامَل معاملةَ المضافِ ،فيُنصَب .

فبناءُ النكرة غير المقصودة على الضم هو مذهب جمهور النحاة .

وقد عبَّرَ عنه ابنُ عصفور قائلاً:" وإن كان نكرةً، فلا تخلو من أن تكون مقبلاً عليها أو غير مقبل . فإن كنت مقبلاً عليها فهي مبنيةٌ على الضم كالعَلَم نحو : يارجلُ ويافرَسُ . وإن كنت غير مقبل عليها فحكمها حكم المضاف"[٢] .

إلا أنّ من النحاة من يذهب إلى تجويز النصب في النكرة المقصودة ، بحيث تكون من قبيل الشبيه بالمضاف .

---

(١) شرح الرضي : ٣٥٨/١ .

(٢) شرح الجمل : ٨٣/٢ .

وقد نقل ابن مالك هذا المذهب عن الفراء[1] ، فقال : " ويجوز في المفرد المعرَّف بالقصد والإقبال، إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء ، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب . قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون : يا رجلاً كريما أقبل . فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون"[2] .

أما الرضي فنسبه كما في النص إلى الكسائي والفراء .

ونسب الشيخ خالد هذا الرأي إلى الفراء ، وبيَّن وجه ما ذهب إليه فقال :" وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت . إذا كان المنعوت مفرداً نكرة مقصودة . فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها ، حكى الفراء :" يا رجلاً كريما" .ووجهه أنه يحتمل أن يكون نقل إلى النداء موصوفاً فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل . وكالمعطوف في التسمية. وتعريف القصد لا يقدح في هذا فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معاً لا على الموصوف وحده . فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو : يا زيد العاقل . أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها"[3] .

ويظهر أن ما ذهب إليه الكسائي والفراء يتعلق بمذهب الكوفيين في عدم تجويزهم لنداء النكرة إلا إذا كانت موصوفة .

وقد نقل السيوطي عنهم هذا المذهب ، وأشار إليه بقوله :" وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفا من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حُذِف موصوفها ،وخلفته نحو : ياذاهبا ، والأصل : يارجلا ذاهبا . والمنع إن لم تكن كذلك"[4] .

---

(١) لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٩٢ ـ ٣٩٣ ، وانظر المساعد : ٢/٤٩٢ .

(٣) التصريح على التوضيح ٢ /١٦٨ .

(٤) الهمع : ٣/٣٩ .

فلما وصفت طالت ، فصارت مثل المضاف لمَّا طال نُصب . كما نُصبت النكرة غير المقصودة لما نوِّنت وطالت .

وماذهب إليه الكوفيون أشار إليه سيبويه قبل ، فقد قال :" وقال الخليل - رحمه الله : إذا أردت النكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة ؛ لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصِب ورُدّ إلى الأصل، كما فعل ذلك بقبل وبعد"[1] .

وظاهرٌ من هذا النص أن سيبويه مجوِّزٌ لما ذهب إليه الكسائي والفراء ، ففي كلامه ما يُشعر بهذا كما قال الرضي .

وقد استشهد سيبويه بعدة شواهد على أن النكرة إذا طالت بوصف صارت بمنزلة المضاف . فقال:"وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف. وقال ذو الرمة :

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعين عَبْرَةً ... فمَاءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ"[2]

وشرحه الأعلم قائلاً : "الشاهد فيه نصبُ (دارٍ) لأنه منادى منكور في اللفظ لاتصاله بالمجرور بعده، وووقوعه موقع صفته ، فكأنه قال : أداراً مستقرة بحزوى. فجرى لفظه على التنكير ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، ومعرفةً في التحصيل"[3]

وزاد عليه البغدادي :" على أنّ المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف ؛ والجار والمجرور صفته قبل النداء . ولهذا أنشده سيبويه"[4]

واستشهد سيبويه أيضاً على نصب المنادى النكرة إذا طالت بوصف، بقول الشاعر :

---

(١) الكتاب : ١٩٩/٢ .

(٢) انظر الديوان : ٣٨٩ . والكتاب : ١٩٩/٢ .

(٣) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب : ٣١١ .

(٤) خزانة الأدب : ١٩٠/٢ .

لعلَّـك ياتيسـاً نـزا فـي مريـرةٍ     مُعـذّبُ ليلـى أن تراني أزورُهـا[1]

وقال فيه الأعلم ما قال في الذي قبله ، إذ قال :" الشاهد فيه نصب (تيس) لأنه منادى منكور في اللفظ لوصفه بالفعل"[2] .

ومما استشهد به سيبويه أيضاً قول الشاعر :

فيـا راكبـا أمَّـا عرضـتَ فـبلّغن     نـدَامَايَ مـنْ نَجْـرانَ أنْ لا تَلاقِيَـا[3]

وخرَّجه الأعلم على نحو مغاير لما سبق ، فـ (راكبا) منصوب ؛ لأنه منادى نكرة غير مقصودة ، قال :" الشاهد فيه نصب (راكب) لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه ، إنما التمس راكبا من الركبان يبلّغ قومه خبره وتحيته . ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، ولم يجز له تنوينه ونصبه ؛لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه كما تقدم في الذي قبله"[4] .

وتبعه البغدادي فجعل الشاهد فيه جوازَ نداء النكرة غير المقصودة ، رداً على مذهب الكسائي والفراء ، وبيَّن أن سيبويه ذكره شاهداً على ذلك ، قال :" على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد ، وإما أصله : يارجلا راكبا ، لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة . والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة . وأنشده سيبويه لما قلنا"[5] .

ونص سيبويه السابق لا يدلّ على ما ذكر البغدادي ، إذ يظهر منه أن سيبويه قصد من إيراد هذه الشواهد أن يبين علة النصب في المنادى النكرة ، وأنَّ التنوين إذا لحقها

---

(١) البيت لتوبة بن الحُمَيِّر ، انظر : الديوان : ٣٧ والكتاب : ٢/٢٠٠ .

(٢) تحصيل عين الذهب : ٣١١ .

(٣) لعبد يغوث بن وقاص ، انظر : الكتاب ٢/٢٠٠ والمفضليات : ١٥٦ .

(٤) الخزانة : ٢/١٩٠ .

(٥) الخزانة : ٢/١٩٠ .

طالت، فأصبحت بمنزلة المضاف لما طال نُصب . ولم يقصد سيبويه الاستشهاد على جواز نداء النكرة غير المقصودة أو عدم جوازه .

ويبدو أن الخلاف حول حكم نداء النكرة غير المقصودة ، أو النكرة المفردة غير الموصوفة ، إنما ظهر بعد سيبويه، عند الكسائي والفراء تحديداً ومن جاء بعدهما.

فابن عصفور ، وهو متأخر عن الكسائي والفراء ، أورد الخلاف حول هذه المسألة . وعرض الشواهد السابقة ، وذهب إلى أن من النحويين من يتأولها على أنها من نداء النكرة المقصودة ، ويخرِّج نصب المنادى فيها على باب الضرورة الشعرية ؛ لأنه ينكر النداء دون إقبال .فقال :" ومن النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبل عليها ، وزعم أنه لايُتَصوَّر نداءٌ إلا مع إقبال ، وتأول جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك ، فجعل قول الشاعر :

لعلَّك ياتيسا نزا في مريرةٍ　　　معذَّبُ ليلى أن تراني أزورها

من نداء النكرة المقبل عليها لأنه يريد شخصاً بعينه ، وإنما نصب لأنه نوَّن في ضرورة الشعر فردّه إلى أصله"[1] .

والحق ، أن من يحتج بهذا البيت ونحوه على نداء ا لنكرة المقصودة دون غيرها، أو على عدم جواز نداء النكرة إلا إذا كانت موصوفة ، لا يخرِّج هذه الشواهد على باب الضرورة الشعرية، كما قال ابن عصفور ، إذ نصب المنادى فيها ، له وجه جائز عندهم كما نُقل عن الكسائي والفراء .

وإنما يُخرَّج هذا البيت ونحوه على باب الضرورة الشعرية عند جمهور النحاة؛ لأن المنادى فيه نُصب على الرغم من كونه نكرة مقصودة . وذلك لأن ضرورة الشعر ألزمت الشاعر بالتنوين ، فلما نُوِّن المنادى ، وطال بالتنوين نُصِب كما نُصِب الشبيه بالمضاف .

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٨٢/٢ .

وقد أيَّد ابن مالك قول الفراء، فقال : "ويؤيد قول الفراء ما روي عن قيل النبي ـ صلى الله عليه وسلم في سجوده :" يا عظيما يُرجى لكل عظيم"[1] .

وردَّ الشيخ خالد قول ابن مالك هذا ، فقال : " ليست الجملة نعتاً لما قبلها ، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء ، و عامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في (يا طالعا جبلا) ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حَد (يا تميم كلهم أو كلكم) . فهو من الشبيه بالمضاف"[2].

وردَّ الشيخ خالد لما احتجّ به ابن مالك، تأييداً لقول الفراء في محله . فما ذكره الشيخ خالد من احتمال في توجيه القول النبوي الشريف ، يضعِّف الاستدلال به . كما ضُعِّف احتجاجُ الفراء بالشواهد الشعرية التي ذكرناها سابقاً ، لاحتمال حملها على وجه مغاير لما ذهب إليه .

أما ابن عصفور فقد اعترض على رأي الفراء من وجه قياسي ،وهو أن المنادى في : "يارجلا عاقلا" ، لو كان نكرة مقصودة لما وُصف بالنكرة .

إذ قال : " والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب : "يارجلا عاقلا" ووصفهم له بالنكرة ، ولو كان مقبلاً عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة كما قالوا : "يافاسقُ الخبيثُ" ، فوصفوه بالمعرفة"[3].

---

(١) نص الحديث : حدثنا معتمر حدثنا محمد بن عثيم ، عن عطاء ، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: "افتقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ في الليل فالتمسته فإذا هو ساجد كالثوب الطريح وهو يقول: سجد لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي ، هذه يدي بما جنت عليَّ نفسي ، ياعظيما يُرجى لكل عظيم، اغفر لي الذنب العظيم" .

انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ٢٥٦/٦ ولسان الميزان لابن حجر ٢٨٢/٥ .

(٢) شرح التصريح ١٦٨/٢ .

(٣) شرح الجمل : ٨٥/٢ .

وأجاب عنه الشيخ خالد قائلاً : فإن قيل : إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة ، وإنما توصف بالمعرفة . حكى يونس عن العرب: "يا فاسق الخبيث" وأخبر سيبويه بذلك ، أجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة مالا يغتفر في الأصلية"[1] .

أما الرضي فلم يشر إلى ما ذكره ابن عصفور حول إنكار بعض النحويين لنداء النكرة غير المقصودة ، وما ذهب إليه الكوفيون من اشتراط وصف النكرة ، وإنما اعترض على تجويز الفراء لنحو : يا رجلاً راكبا ، المعيَّن . لاستلزامه : لا رجلاً راكباً ولا قائل به بتنوين اسم لا النافية للجنس المفرد[2] .

فالمقرر عند جمهور النحاة أنّ اسم لا النافية للجنس المفرد لا يُنوَّن سواء أكان مبنياً كما قال البصريون أو معرباً كما ذهب الكوفيون .

وهو ردٌّ لم يشر إليه أحد ممن سبق الرضي فيما أحسب .

## الترجيح :

إنّ ما ذهب إليه الفراء ومن معه ، في إجازة نصب المنادى النكرة المقصودة في: يا رجلاً راكبا . مردود للأسباب الآتية :

١- ضعف ما احتجوا به من شواهد ؛ لاحتمال حملها على وجه مغاير . إذ يجوز أن يكون المنادى فيها نكرة غير مقصودة ، أو نكرة مقصودة اضطر الشاعر لتنوينها فنصبت لمّا دخلها التنوين وطالت .

٢- ما أجازوه يؤدي إلى إجازة قولٍ اتفق النحاة على منعه ، وهو : لا رجلاً راكباً .

٣- إجازة الفراء ومن معه للنصب في : يا رجلاً راكبا . مستندٌ على مذهب الكوفيين في منع نداء النكرة غير المقصودة ، وهو مذهب خاص بهم يخالف ما عليه جمهور النحاة .

---

(١) شرح التصريح : ١٦٨/٢ .

(٢) انظر الخلاف حول هذه المسألة في الإنصاف : ٣٦٦/١ .

## (٧) القولُ في أصلِ (اللهُمَّ)

### قال الرضي :

" وقالَ الفراءُ : أصلُهُ : يا الله أمَّنا بالخير ، فخُفِّف بحذف الهمزة ، وليس بوجه؛ لأنك تقول : اللهم لا تؤمَّهم بالخير "[1].

### المناقشة :

من الأسماء الخاصة بالنداء سماعاً : اللهمّ ، وشذ استعماله في غيره .[2]

وأختلف في أصله على رأيين :

**أولهما** : أن أصله (ياالله) ، زيدت فيه الميم المشددة عوضاً من حرف النداء .

**والثاني** : أن أصله ( ياالله أمَّنا بخير) ، أي : اقصدنا ، ثم حذفت همزة " أمَّ " تخفيفاً

أمَّا الرأي الأول فقد ذهب إليه الخليل ، كما نقله عنه سيبويه إذ قال :" قال الخليل - رحمه الله - (اللهم) نداء ، والميم ههنا بدل من "يا" فهي هنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - آخر الكلمة بمنزلة "يا" في أولها ، إلاّ أنّ الميم ههنا في الكلمة، كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها . فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة ؛ لأنه وقع عليها الإعراب"[3].

وتبنى البصريون هذا الرأي ، وأوردوا أدلة دالة على ذلك، منها :

---

(١) شرح الكافية : ٣٨٦/١ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري : م/ ٣٤٠ .

(٣) الكتاب : ١٩٦/٢ .

١- عدم الجمع بين (يا) وبين الميم .

٢- تشابه (يا) والميم المشددة في وضعهما على حرفين .

٣- اتفاق (اللهم) مع ( يا الله) وإفادته المعنى نفسه .

كما قال ابن الأنباري :" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل (يا الله) إلا أنَّا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين

و (يا) حرفين ، ويستفاد من قولك (اللهم) ما يستفاد من قولك (ياالله). دلَّنا ذلك على أنّ الميم عوض من (يا)؛ لأن العوض ما قام مقام المُعوَّض ، وههنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) فدلَّ على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر "[١] .

وبناءً على ذلك خرَّج البصريون نحو قول الشاعر :

إنِّي إذا ما حدثٌ ألمَّا ... دعوتُ يا اللهمّ يا اللهمَّا[٢]

قال المبرد يبين وجه الضرورة فيه :" اضطرَّ فأدخل (يا) في اللهمّ ، لما كان العوض في آخر الاسم"[٣] .

وأكَّد أبو علي الفارسي كلامه فقال :"فجمع بين حرف التنبيه وبين الميمين اللتين هما عوضٌ منه للضرورة"[٤] .

وعرض ابن مالك لهذه القضية أيضاً فقال:" الأكثر في نداء (اللـه) أن يقال (اللهمّ) بتعويض الميم من (يا) وقد اجتمعا للضرورة في قول الراجز :

---

(١) الإنصاف : ٣٤٣/١ .

(٢) البيتان لأبي خراش الهذلي ، انظر : شرح اشعار الهذليين : ١٣٤٦ .

(٣) المقتضب : ٢٤٢/٤ .

(٤) البغداديات : ١٥٩ .

إنــــي إذا مـــا حـــدثٌ ألـــمَّا          أقــول يــا اللهــمّ (اللهمّــا) [1]

أمّا الرأي الثاني فقد ذهب إليه الفراء ، قال :" وقد قال بعض النحويين : إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادى بيا ، كما تقول : يازيد ، وياعبدالله فجعلت الميم فيها خلفاً من (يا) .

وقد أنشدني بعضهم :

وماعليــكِ أن تقــولي كلّمــا          صـلّيتِ أو سـبّحتِ يـا اللهـمّ مـا

أردُدْ علينـا شَيْخَنَا مُسْلِما

ولم تجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة ؛ مثل :الفم وابنم وهم . ونـرى أنهـا كانـت كلمـة ضمّ إليهـا ؛ أمّ ، تريـد : يـا الله أمّنـا بخيـر ، فكثـرت فـي الكـلام فاختلطت"[2] .

وتبع الكوفيون الفراء ، قال أبو حيان : " وأجاز الكوفيون أن تباشره " يا " وعندهم أنّ الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها (أمنا بخير) "[3] .

وقد بيّن الكوفيون ما جرى بهم هذا المجرى فقالوا : " إنّما قلنا ذلك لأن الأصل فيه ( يا الله أمّنا بخير ) إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا :" هلمّ ، وويلُمّه " والأصل فيه : هل أمّ ، وويل أمه.."[4] .

واستدلوا لمذهبهم هذا بقول الشاعر :

إنّــي إذا مــا حــدثٌ ألمّــا          أقــول : يــا اللهــمّ اللهمــا

---

(1) شرح التسهيل : ٤٠١/٣ .

(2) معاني القرآن : ٢٠٣/١ ،والشاهد بلا نسبة في المعاني واللامات:٨٦

(3) الارتشاف : ٢١٩١/٤ ، والهمع : ٦٤/٣ .

(4) الإنصاف : ٣٤١/١ .

وضعّف البصريون ما ذهب إليه الفراء والكوفيون من أربعة أوجه :

**١ ـ الوجه الأول :** ذكره أبو علي الفارسي ، راداً به قول الفراء بقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا ﴾[1].

فقال : " ليس هذا القول بشيء ؛ لقول الله عز وجل :﴿وإذ قالوا ...﴾ فلو كان المراد : يا الله أمَّنا ، لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط ،وكانت الميم سادَةً مسدَ الجواب ، كما تقول: يا ربنا قاتل فلاناً إن كان باغيا"[2].

والظاهر أنّ ابن الأنباري أفاد من أبي علي الفارسي فتبعه في هذا الرد فقال :" لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت (إن) الشرطية إلى جواب في قوله (إن كان هذا هو الحق من عندك) وكانت تسدّ مسد الجواب . فلما افتقرت إلى الجواب في قوله (فأمطر علينا) دلّ أنها ليست من الفعل"[3].

**٢ ـ الوجه الثاني :** ونُسب لأبي علي أيضاً ، إذ قال : إنه لو كان قول الفراء صحيحاً لما حَسُن : اللهم أمَّنا بخير .

ذكره ابن الشجري منسوباً لأبي علي فقال :" وفي حسنه دليل على أن الميم ليست مأخوذة من (أمّ) إذ لو كانت مأخوذة منه لكان في الكلام تكرير "[4].

وتبع الصيمري أبا عليّ الفارسي في هذا الوجه ، فقال :"وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لو كان كما قال . لما جاز أن يجمع بينهما فتقول : اللهمّ أمَّنا بخير ، فجواز هذا يدلّ على ما قال سيبويه ، وهو أنّ الميمين عوض من (يا) ولذلك لا يجوز أن يجمع بينهما"[5].

---

(١) من الآية:٣٢،من سورة الأنفال.

(٢) أمالي ابن الشجري : ٣٤٠/٢

(٣) الإنصاف ٣٤٤/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٣٤١/٢

(٥) التبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ .

**٣ ـ الوجه الثالث :** ذكره ابن الأنباري في الإنصاف ، فقد قال : إنه لو كان الأصل (ياالله أمنا بخير) لكان ينبغي أن يقال : اللهمّ وارحمنا . فلما لم يجز أن يقال إلا : (اللهم ارحمنا) دلّ على فساد مذهبهم (١) .

**٤ ـ الوجه الرابع :** ذكره أيضاً ابن الأنباري ، وملخصه أنه لو كان الأمر كما قال الفراء ومن معه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى .

قال : " ولا خلاف أنه يجوز أن يقال : اللهم العنه ، اللهم أخزه ، اللهم أهلكه"(٢) .

وأفاد الرضي ـ فيما يبدو ـ مما ذكره الأنباري ، حين ردّ رأي الفراء فقد قال : وليس بوجه؛ لأنك تقول : اللهم لا تؤمهم بالخير"(٣) .

أي : على خلاف المعنى الذي ذهب إليه الفراء والكوفيون في (اللهمّ) ، ويظهر لي أنّ ردّ الرضي أقوى في الاعتراض مما ذهب إليه ابن الأنباري ؛ إذ نقض الرضي قول الفراء ، وأن أصل (اللهمّ) : يا الله أمنا بخير بجواز قولنا : اللهم لا تؤمَّهمْ بخير .

## الترجيح :

بعد عرض ما قاله النحاة في أصل (اللهمّ) ، يبدو لي أن رأي الفراء والكوفيين فيه ضعف، وأن مذهب الجمهور هو المذهب السائغ المتَّجِه وذلك لما يأتي :

١- لأن الاستعمال اللغوي الوارد لا يؤيد مذهب الفراء في حين أنه يؤيد مذهب البصريين .

٢- لأن ما رآه البصريون من زيادة الميم المشددة عوضاً عن (يا) النداء ، له علة قياسية . فالميم زيدت آخراً ، ولم تزد مكان المعوَّض عنه ؛ لئلا تجتمع زيادتا الميم و (أل) في الأول . وخصت الميم بالزيادة ؛ لأن الميم عُهدت زيادتها آخراً كما في : زرقم ونحوه .

---

(١) الإنصاف : ٣٤٤/١ .

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) شرح الكافية : ٣٨٦/١ .

## (٨) تَرْخِيمُ (حمراءَ) ونحوه

### قال الرضي :

" وأجاز الفراءُ حذفَ الهمزةِ دونَ الألفِ في نحوِ : حمراءَ . والمشهورُ حذفُ الزيادتين معاً "[١] .

### المناقشة :

من المعروف أن الترخيم حذفُ الآخر . وإذا كان المُرَخَّم مفرداً، فإما أن يُحذف من آخره حرفٌ واحد ، أو حرفان .

وقد يكون هذان الحرفان زائدين ، وقد يكون أحدهما صحيحاً ،وقبله مدة مثل: منصور ومسكين[٢] .

وكلام الرضي في هذا النص إنما يجري على النوع الأول ، أو ما آخره حرفان زائدان. وتحديداً ماختم بألفي التأنيث نحو : حمراء ،و صحراء - إذا سُمِّي بهما - وعفراء وأسماء

إذ عدَّ النحاةُ هذين الحرفين الزائدين بمثابة زيادة واحدة . فرخمّوا ما جاء على هذا النحو بحذف الزائدين من آخره .

وقد ذكر سيبويه تعليلاً لهذا وقال :" وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف ، من قبل أن تزيد النون التي في (مروان )، والألف التي في( فَعْلاء) ، ولكنّ الحرف الآخر الذي قبله زيدا معاً ، كما أنّ ياءي الإضافة وقعتا معا . ولم تُلحق الآخر بعدما كانت الأولى لازمة ، كما كانت ألف

---

(١) شرح الرضي : ٤٠٥/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤٢٢/٣ والهمع : ٨٤/٣ .

"سلمى" إنما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمة ، ولكنهما زيادتان لحقتا معا فحذفتا جميعاً كما لحقتا جميعاً"[1] .

فيدخل تحت ما كان في آخره حرفان زائدان زيدا معاً ، ما كان في آخره ألف ونون ، نحو: مروان وسعدان .

وكذلك ما كان في آخره ياءي النسب نحو : بصريّ وطائفيّ . إضافة إلى ماختم بألفي التأنيث .

قال ابن يعيش في هذا : " تقول في ترخيم ما في آخره ألف ونون : يامرو وياسعد ـ وتقول فيما كان في آخره ياء النسبة (يا طائف) و(يا بصر) . ترخيم: (طائفي) و(بصري) علمين تحذف الحرفين معاً لأنهما زائدان زيدا معاً لمعنى واحد ، فنزلا منزلة الزيادة الواحدة ، فلما زيدا معاً حذفا معاً"[2] .

واشترط النحاة لترخيم هذه الأسماء بحذف حرفين من آخرهما ، ألا يكون الحرف الأخير هاء تأنيث. وأدخلوا تحت حكم الترخيم هذا ما كان آخره حرفاً صحيحاً أصلياً، أو زائداً، أو حرف علة ـ كما أسلفنا ـ قال ابن مالك :" وإن عرى العلم المفرد من هاء التأنيث خماسياً فصاعداً ، وقبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة ، فترخيمه بحذف آخره ، وحذف حرف اللين المذكور سواء في ذلك ما آخره زائد وما آخره أصلي ، فيقال في : مروان وعفراء ويعفور وعرفات ويعقوب وإدريس وإسحاق : يامرو ، وياعفر ، ويايعف ، وياعرف ، ويايعق ، وياإدر ، وياإسح"[3] .

أمّا الفراء فقد أجاز ـ كما نقل عنه الرضي ـ حذف الهمزة دون الألف فيما ختم بألفي تأنيث . فترخيم حمراء عنده : حمرا .

---

(١) الكتاب : ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(٢) شرح المفصل : ٢٣/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ .

## الترجيح :

لم أجد هذا الرأي فيما رجعت إليه من المصادر منسوباً للفراء إلا عند الرضي.

ويتضح من تعليق الرضي أنّ ما أجازه الفراء لا يعارضه قياس مقرّر عند النحاة ولا سماع .

ولذا فقد اكتفى الرضي بقوله : والمشهور حذف الزيادتين معاً فكأنه جائز، ولكنه خلاف المشهور.

ومن المستغرب أن يجيز الفراءُ عدمَ حذف الحرف الزائد من نحو : يا حمرا ويا عفرا، وهو الذي خالف النحاة في ترخيم : يا ثمود على : يا ثمو . وأوجب حذف الواو ، حتى لو بقي الاسم على حرفين .

بل جوّز أيضاً حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط، فيقول في هرقل: ياهر [1].

مع أنّ حذف الزائد من (ياحمرا) لا يعارضه بقاء اسم على حرفين ، ولا حذف حرف صحيح كما في (هرقل) .

ولعلّ الفراء أجاز (ياحمرا) بناءً على لغةٍ سمعها ، ولم تصل إلى غيره ـ والله أعلم ـ .

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ٤٢٥/٣ والهمع : ٨٥/٣ .

## (٩) ترخيمُ الرباعي الذي ثالثُه ساكنٌ

### قال الرضي :

"والفراءُ يحذفُ الساكنَ أيضاً في الاسمِ الذي قبلَ آخرهِ ساكنٌ، نحوَ : هِرَقْل، وسِبَطْر على نيةِ المحذوفِ ؛ لئلا يُشبِهَ الحرفَ ،نحو : نَعَم وأجَل . وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ معنى نيةِ المحذوفِ أنَّ المحذوفَ كالملفوظِ"(١) .

### المناقشة :

للفراء في باب الترخيم أكثرُ من رأيٍ، تفرَّد به عن غيره من النحاة . من ذلك: أن نحاة البصرة والكوفة ذهبوا إلى أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف، وليس الحرف الثالث هاءَ تأنيثٍ، لم يُرَخَّم ، سواء تحرك الوسط أو سكن . أما الفراء فيجيزه .

قال السيرافي :" وقال الفراء : يجوزُ ترخيمُ ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك . تقول في نحو: ( حَجَر)، و(قَدَم) : ياحَجَ وياقَدَ . وكذلك في (عُنُق) : ياعُنُ، وفي (كَتِف) : ياكَتِ . قال : لأن في الأسماء نحو : (يَدٌ) و(دمٌ) "(٢) .

ومن ذلك أيضاً إجازته ترخيم نحو : (عماد )،و( ثمود)، و(سعيد) بحذف الأخير مع ماقبله من حرف اللين ، فيقول فيها : ياعِمَ ، ويائَمُ ، وياسَع .على الرغم من بقاء هذه الأسماء على حرفين بعد الترخيم .

قال الأشموني عن حرف اللين إذا وقع ثالثاً : "فإن كان ثالثاً لم يحذف.- خلافا للفراء- كما في نحو : ثمود وعماد وسعيد ، فتقول : ياثمو ، وياعما ، وياسعي"(٣) .

---

(١) شرح الرضي : ٤٠٦/١ .

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١٥٧/٢ .

(٣) شرح الأشموني : ١٨١/٢ .

ومما خالف النحاة فيه ، وتفرّد فيه برأي خاص ، هذه المسالة التي نحن بصددها. وهي تتعلق بحكم ترخيم الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف صحيح ساكن ،نحو : قِمَطْر .

فقد خالف الفراء فيها رأي جمهور البصريين ، وبيان ذلك :

أ - أن البصريين يرون أن ترخيمه بحذف الحرف الأخير منه فقط ؛ تخفيفاً ، وليصلوا بالاسم إلى ثلاثة أحرف فقط .

قال سيبويه موضحاً ذلك :" واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء ،إذا لم تكن آخره الهاء . فزعم الخليل - رحمه الله - أنهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ؛ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وماكان على أربعة على ثلاثة . فإنما أرادوا أن يقرِّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيِّروه إليها . وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخفُ شيء عندهم في كلامهم مالم يُنتقص ، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصارا هم أن ينتهوا إليه"[1].

ولهم في ترخيمه لغتان كما هو معروف - :

**إحداهما** : وهي الأكثر ،أن يحذف آخر الاسم، ويكون المحذوف مراداً في الحكم ، بحيث يترك ما قبله على حاله في سكونه إشعاراً بإرادته ، فيقال في (هِرَقْل) : ياهِرَقْ .

**وثانيهما** : أن يحذف آخره ، ويبقى الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه، فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم . فيقال في (هِرَقْل) : ياهرقُ .

وقد احتجّ البصريون على أنّ الترخيم في هذه الأسماء يكون بحذف حرف واحد بحركة الاسم المرخم الباقية بعد الترخيم .

---

(١) الكتاب : ٢٥٦/٢ .

قال الأنباري :" أجمعنا على أن حركة الاسم المُرخَّم باقيةً بعد دخول الترخيم ،كما كانت قبل دخول الترخيم من ضمٍ وفتحٍ وكسرٍ . ألا ترى أنك تقول في( بُرثُن ): يابُرْثُ ، وفي (جَعْفَر) : ياجَعْفَ ، وفي( مَالِك) : يامَالِ .. فكذلك ههنا ، وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه؛ ليُنوى بها تمام الاسم .ولو لم يكن كذلك، لكان يجب أن يحرك المُرَخَّم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجودٌ في الساكن حسب وجوده في المتحرك؛ فينبغي أن يبقى على ماكان عليه إذا كان ساكناً كما يبقى على ماكان عليه إذا كان متحركا"[١] .

ب ـ ذهب الفراء والكوفيون إلى أن ترخيم هذا الاسم يكون بحذف آخره ، وحذف الساكن قبله . فيقال في :( قِمَطْر) : ياقِمَ ، وفي (سِبَطْر) : ياسِبَ[٢] .

وبيَّن ابن يعيش رأي الفراء فقال :" وخالف الفراءُ في الاسم الذي قبل آخره ساكن . فزعم أن ترخيم نحو : (هِرَقْل) ،و(سِبَطْر) ، وماكان مثلهما، بحذف حرفين نحو : ياهِرَ وياسِبَ . قال : وإنما كان كذلك ؛ لئلا يشبه الأدواتِ، يعني الحروف. نحو : نَعَم وأجَل ، والأسماء غير المتمكنة نحو : كَمْ ومِنْ "[٣] .

أما ابن عصفور فوضَّحه بقوله :" وفصَّل الفراء هذا فقال : لا يخلو من أن يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً ،أو متحركاً ، فإن كان متحركاً وافقنا ، وإن كان ساكناً مثل : هرقل فلا يخلو أن ترخمه على لغة من نوى أو على لغة من لم ينو .

فإن رخَّمْتَه على لغة من لم ينو ، قلت : ياهرقُ ، وإن رخَّمْتَه على لغة من نوى قلت : ياهرَ؛ لأنه يبقى على ثلاثة أحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات"[٤] .

---

(١) الإنصاف : ٣٦٢/١ .

(٢) لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٣) شرح المفصل : ٢١/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١١٥/٢ .

وأيّد الرضي ماذكره ابن عصفور ،من أن الفراء خصّ حكم حذف الحرفين من نحو : هرقل ،عند إرادة لغة من ينوي ، فقال :"والفراء يحذف الساكن أيضاً في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو : هرقل وسبطر على نية المحذوف"[1].

وقد احتجّ الفراء والكوفيون على رأيهم هذا بما ذكره الأنباري في الإنصاف إذ قال :" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه يرخم بحذف حرفين ، وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً ؛ فلو قلنا إنه لا يحذف لأدّى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز"[2].

وقد رُدّ مذهب الكوفيين والفراء بما يأتي :

١- **الرد الأول**: ذكره الأنباري ، وهو أنه لو كانت مشابهة الأدوات حجة لحذف الثالث الساكن ، لوجب حذف الحرف المكسور لمشابهته المضاف لياء المتكلم .

فقد قال : " هذا فاسدٌ ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً، لوجب أن يحذف الحرف المكسور ؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم . ولا خلاف أن هذا لا قائل به فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه"[3].

٢ - **الرد الثاني** : ذكره ابن يعيش، إذ ذهب إلى أن معنى نية المحذوف، أن المحذوف ثابت ،وعليه تكون حركة ما قبل الآخر حشواً ،وكذلك ينبغي أن يكون السكون

قال ابن يعيش مبيناً ذلك :" وهو قول واهٍ ؛ لأنا اتفقنا على أنّ المرخم الذي قبل آخره متحرك، تبقى حركته على ما هي عليه من ضم وفتح وكسر. وإنما فعلنا ذلك لأنا قدَّرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم .فصارت هذه الحركات كأنها حشو، وضمة البناء الذي يحدثها النداء مقدرة على حرف الإعراب المحذوف ، وما قبل المحذوف. فليس بحرف

(١) شرح الرضي : ٤٠٦/١ .

(٢) الإنصاف : ٣٦١/١ .

(٣)المرجع نفسه.

إعراب ، فلذلك بقي على حالة من الحركة . كما أن الزاي من (زيد) ، والباء من (بكر) على حال واحدة منصوباً كان الاسم أو مرفوعاً أو مجروراً . كذلك هنا . ولولا ذلك لحرّك المرخم بحركة واحدة كله . وإذا كان كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضاً كما لو كان المحذوف باقيا؛ لأن الثابت حكماً كالثابت لفظاً"[1] .

وما أخذه ابن يعيش على مذهب الفراء هو ما أراده الرضي من عبارته الوجيزة حين قال:" وهو ضعيف؛ لأن معنى نية المحذوف ، أن المحذوف كالملفوظ"[2] .

٣ - **الثالث والرابع** : ذكرهما ابن عصفور ، فذهب إلى أنّ قولهم هذا . يعارضه ترخيم ثمود على يا ثمُو . ويؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين.

قال :" وهذا فاسد من غير وجه ؛ لأن فيه ردّ الاسم إلى حرفين ،وذلك لم يُسمع من كلام العرب . وأيضاً فإنه وقع فيما فرّ منه ، ألا ترى أنه حين رخّم ثمود، قال: ياثمو ، وهذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاثة أحرف ، والآخر ساكن فينبغي أن يحذف، ويقول : ياثمُ ، وإلا فإن عمله ليس له وجه"[3].

ويرد على ما قاله ابن عصفور ما يأتي :

**أولاً** : أن الفراء أجاز في ترخيم ثمود ونحوه : ياثم ،بحذف الحرف الأخير مع حرف اللين قبله . ومن ثم ، لم يبق الاسم على ثلاثة أحرف آخرها ساكن كما زعم .

وقد ذكر ابن مالك هذا الرأي منسوباً للفراء فقال :" وأجاز الفراء أن يقال في عماد وسعيد وثمود : ياعما وياسعي وياثمو وياعمَ وياسع وياثمُ"[4] .

**ثانياً** : لاحجة لابن عصفور في بقاء الاسم على حرفين ؛ لأنه على نية المحذوف. فهو إن حُذِف لفظاً إلا أنه باقٍ حكما . كما ذكر ابن يعيش من قبل .

---

(١) شرح المفصل : ٢١/٢ .

(٢) شرح الرضي : ٤٠٦/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١١٥/٢ .

(٤) شرح التسهيل : ٤٢٣/٣

## الترجيح :

مما سبق أخلص إلى ما يأتي :

أولاً :

أنَّ الفراء ذهب هذا المذهب لغرض الحمل على ترخيم ثمود وسعيد ونحوهما إذ قاس هذا على ذاك ؛ لاطراد القاعدة . فالثالث إذا كان حرف لين ساكن أو حرفاً صحيحاً ساكناً حذف مع ما يليه تخفيفاً ، ولئلا يبقى الاسم على ثلاثة حروف آخرها ساكن فيشبه الأدوات .

وهو لا يرى في بقاء الاسم على حرفين ما ينقض مذهبه؛ لأن هذا لم يقع إلا لعلة الحذف أو التخفيف ،كما في : يد ودم . إذ بقي الاسمان على حرفين ، وحذفت منهما الياء تخفيفاً.

ثانياً :

إذا كان اطراد القاعدة أو الحمل على النظير مما يجعل لمذهب الفراء وجهاً إلا أنه رأي ضعيف - كما قال الرضي - قياساً بمذهب الجمهور إذ يبقى مذهب الجمهور هو الأقوى ؛ لأنه لم يرد عليه شيء مما ورد على مذهب الفراء والكوفيين .

## (١٠) حروفُ العلةِ معَ المندوبِ

### قال الرضي :

" والفراءُ يجوِّزُ إتباعَ المدِ للحركاتِ، قياساً على مدةِ الإنكار، نحو : (واضَرْبَ الرجلوه) و( واعبدَ الملكيه) ، ولم يَثبُت .وإنما غَيَّرتْ الحركةَ الإعرابيةَ؛ لأجل مدةِ النَّدبَةِ، دون مدة الإنكار ، لأن الندبة من مواضع مدِّ الصوتِ إعلاماً بالمصيبة. فاختاروا فيها الألفَ دونَ الواوِ والياءِ ؛ لأن المدَّ فيها أكثرُ منه في الواو والياء . فلا تُقلبُ الألفُ واواً ولا ياءً إلا - لضرورةٍ - وأما الإنكارُ فلا يَطلبُ مداً تاماً . فليس أصلُ مدهِ أن يكونَ بالألفِ. بل حروفُ العلةِ فيه سواء .وللفراء أن يقولَ : الأولى أن يُحافظ على الحركاتِ الإعرابيةِ ما أمكنَ"[1] .

### المناقشة :

تلحق الاسمَ المندوبَ علاماتٌ ،وهي :" وا" أو "يا" في أوله ، و" ألف وهاء" في آخره ؛ ليكونَ المندوبُ بين صوتين مديدين .

أما الهاءُ فزيدت بعد الألف ؛ لأن الألفَ خفيّة ، والوقفُ عليها يزيدها خفاءً ، فزيدت الهاء عليها في الوقف ، لتظهرَ الألفُ [2] .

وزيادةُ هاتين العلامتين على آخر الاسم المندوب ،على الجواز لا اللزوم . فالغرضُ منها صوتي، وذلك لمدّ الصوت زيادةً في التفجُّع .

---

(١) شرح الرضي : ٤١٤/١ ـ ٤١٥ .

(٢) انظر : أسرار العربية : ٢٤٣ .

وفي هذا قال سيبويه :" اعلم أنّ المندوب مدعوٌّ ولكنه متفجعٌ عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ؛ لأنّ النّدبة كأنهم يترنَّمون فيها ، و إن شئت لم تُلحق كما لم تُلحق في النداء"[1] .

وإنما زادوا الألف في آخر المندوب دوناً عن الواو والياء ؛ لأنّ الألفَ أبعدُ للصوت ، وأمكنُ للمد[2] .

واختلف النحاةُ في ندب نحو : (ضَرَبَ الرجلُ )،و(عبد الملكِ) و(رقاشِ) ، وذلك على النحو الآتي:

أ ـ ذهب البصريون إلى أنها تندب على : واضرب الرجلاه ،و واعبد الملكاه ،و وارقاشاه .

وعلّلوا هذا بأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، لذا لزم أن تفتح كل حركة قبلها مكسورة أو مضمومة ، وسواء أكانت حركتها إعرابية ، أو غير إعرابية كما في (رقاشِ) .

وقد نبَّه سيبويه إلى مذهبهم هذا بقوله :" فأما ما تلحقه الألف فقولك :( وازيداه) إذا لم تُضف إلى نفسك . وإن أضفت إلى نفسك ، فهو سواءٌ ؛ لأنك إذا أضفت زيداً إلى نفسك ، فالدال مكسورة ، وإذا لم تُضف فالدال مضمومة، ففتحت المكسور كما فتحت المضموم"[3] .

وبيَّن ابن مالك ذلك ووضحه بقوله : ونبَّهت على فتح متلوِّها؛ ليعلم أن ضمة: يازيدُ وكسرة يا عبد الملكِ . وما أشبههما مستويةٌ في التبدل بفتحةٍ لأجل الألف نحو : يا زيداه ويا عبد الملكاه"[4] .

---

(١) الكتاب : ٢/٢٢٠ .

(٢) انظر : شرح السيرافي على الكتاب : ٢/٣٠١ .

(٣) الكتاب ٢/٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٤) شرح التسهيل : ٣/٤١٥ .

ب - أما الكوفيون فأجازوا أن يبدل من ألف الندبة مجانس ما وليت من كسرة أو ضمة فقالوا : وارقاشيه ، وواعبد الملكية في رقاش وعبد الملك .

قال ابن مالك مشيراً إلى ذلك :" وأجاز الكوفيون أن يقال : يا رقاشيه ويا عبد الملكيه، ويا غلام زيدنيه وزيد ناه ..." [1] .

ونسبه الرضي للفراء -كما في هذا النص . فقال :" والفراء يجوّز إتباع المد للحركات"[2] .

وردّ مذهبهم هذا من وجهين :

١ - ردّه ابن مالك لعدم ثبوته في السماع .

إذ قال :" وما رأوه حسنٌ لو عضّده سماع . لكن السماع فيه لم يثبت . فكان الأخذ به ضعيفاً "[3] .

وعضّد الرضي قوله هذا إذ قال : "ولم يثبت"[4] أي لم يثبت في السماع .

٢ - لم يقتصر الرضي في ردِّه على وجه السماع ، بل ردّ ما أجازه الفراء من جهة القياس ونقض حمل مدة الندبة على مدة الإنكار وإتباعها لما قبلها من حركات .

فمدةُ الإنكار وإن كانت زيادةً، كالزيادة اللاحقة للندبة ،إلا أنها تختلف عنها فيما يأتي :

١ - من جهة المعنى ، إذ تأتي للدلالة على الإنكار .

وقد فصّل ابن يعيش القول فيما تفيده مدة الإنكار من معانٍ فقال :"ولها معنيان ، أحدهما إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب .

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ٤١٥/٣ .

(٢) شرح الرضي : ٤١٤/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٤١٥/٣ .

(٤) شرح الرضي : ٤١٥/١ .

والثاني : إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر . كقولك لمن قال : قدم زيد : أزيدنيه ! منكراً قدومه .

أو لخلاف قدومه . وتقول لمن قال : غلبني الأمير : آلا ميروه! .

قال الأخفش : كأنك تهزأ به وتنكر تعجبه من أن يغلبه الأمير"[1] .

٢ - تختلف مدة الإنكار عن مدة الندبة في أنها إذا وقعت بعد حرف متحرك ، تبعته في حركته فتكون ألفاً وواواً وياءً بعد المفتوح والمضموم والمكسور .

فتقول في:( هذا عمر) : أعمروه !، وفي :( رأيت عثمان) : أعثماناه!، و(مررت بحذام) أحذاميه [2] .وهذا مالا يحدث مع الاسم المندوب ، إلا إذا خيف اللبس ، كما في ندب : غلامكِ على: واغلامكيه . إذ لو قيل : واغلامكاه لجهل التأنيث المدلول عليه بالكسرة [3]

ولم يشترط النحاة في مدة الإنكار مداً بعينه ،كما في مدة الندبة حيث قصروا مدة الندبة على الألف ؛ لتوافق الألف مع المعنى المقصود من الندبة ،وهو إظهار شدة التوجع بمدّ الصوت . بما يتناسب مع الخاصية الصوتية للألف .

وقد تنبَّه الرضي لهذه الفروق الكائنة بين مدة الإنكار ومدة الندبة، وعلّل إتباع مدة الإنكار لحركة ما قبلها ،وعدم انطباق هذا على مدة الندبة تعليلاً جيداً . ليردّ مذهب الفراء ومن معه بدليل قائم على القياس والتعليل ، بعد أن أكّد على أنّ ما ذهبوا إليه لم يثبت في السماع .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٥٠/٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥١/٩ .

(٣) انظر المساعد : ٥٤٠/٢ .

ومع أنّ الرضي عارض ما ذهب إليه الفراء . وبيَّن ضعفه من حيث السماع ومن حيث قياسه على مدة الإنكار . إلا أنه يظهر اختياره لما ذهب إليه الفراء. إذ جعل للفراء حجةً قويةً لا يمكن ردها، وهي أن الأولى المحافظة على الحركات الإعرابية .

## الترجيح :

إن تسويغ الرضي لما أجازه الفراء من إتباع مدة الندبة لحركة ما قبلها هو المرجَّح إذ يؤيديه أمران:

١- ما ذكره الرضي من أنّ المحافظة على الحركات الإعرابية هو الأولى . خاصة أنه سُمِع عن العرب ما يفيد محافظتهم على كسرة نون المثنى ،وهي حرف زائد .

فقد حكى أبو حاتم أن العرب تقول في نداء (هنٍ) مثنى : يا هنانيه[1] .

والمحافظة على الحرف الأصلي أولى من حركة الزائد .

٢- يظهر لي أنّ الفراء والكوفيين أجازوا في زيدان : وازيدانيه، ومثله : وارقاشيه وواعبد المكليه . تبعاً لما حكاه أبو حاتم .

ولعلهم جعلوا ذلك من حمل النظير على النظير .

---

(١) انظر : المساعد: ٢/٥٤٠ .

## (١١) حكمُ ما بعد (إلا) في الاستثناءِ التامِ المنفي

### قال الرضي :

"وقالَ الكسائيُ ، والفراءُ :" إلا " حرفُ عطفٍ بهذه الشروط ,ولا خلافَ بينهم في معنى "إلا" وأنه للاستثناءِ . وإنما جعلاه عطفاً ؛ لأنَّ البدلَ والمُبْدَلَ منه في كلامٍ واحدٍ . والمستثنى من حيث المعنى في كلامٍ ، والمستثنى منه في آخر . لأن معنى : (ما قامَ القومُ إلا زيدٌ): ما قامَ القومُ وقامَ زيدٌ .

والجوابُ : أنهما في اللفظِ كلامٌ ؛ والإبدالُ معاملةٌ لفظيةٌ"[1] .

### المناقشة :

يتفقُ النحاةُ على أن المستثنى بإلا، إذا كان متصلاً مؤخراً مشتملاً على نفي أو شبهه ، نحو : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) ،( وما ضربت أحداً إلا زيداً )،( وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ) فالمختارُ فيه الإتباعُ[2]

وقد زاد ابنُ مالك شرطين آخرين :

**أحدهما** : أن يكون غيرَ مردودٍ به كلام تضمَّن الاستثناء . فيُختارُ النصبُ على الاستثناء في نحو :( ما قام القوم إلا زيداً) ، رداً لمن قال : قام القوم إلا زيداً .

**والثاني** : ألا يكون متراخياً ، فإذا كان متراخياً نحو : ( ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً )، اختير النصب .

---

(١) شرح الرضي : ١٤٦/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣١١/٢ وشرح التسهيل ٢٨٢/٢ والهمع ٢٥٣/٣ .

قال ابن مالك : " إذا اجتمع في المستثنى بإلا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملاً عليه نهي أو نفي صريح أو مؤوّل وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختير إتباعه"[1].

والشرطان الأخيران زادهما ابن مالك كما قلنا ، وقد علّق أبو حيان عليهما بقوله :"ولم يشترط سيبويه ، ولا أصحابنا شيئاً من هذين الشرطين"[2].

وقد تبع الرضي ابن مالك فعدّ ما اشترطه النحاة وما زاده ابن مالك شروطاً لاختيار الإتباع في المستثنى ، حيث قال :"اعلم أنّ لاختيار البدل في المستثنى شروطاً : أن يكون بعد " إلا" ومتصلاً ، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ،وألاّ يتراخى المستثنى عن المستثنى منه"[3].

ونص الرضي الذي بين أيدينا يدور حول اختلاف النحاة في توجيه هذا الإتباع ، إذ عدّه فريق بدلاً ، وذهب الفريق الآخر إلى أنه من باب العطف.

وفيما يلي تفصيل القول في هذه المسألة :

**أولاً :** يرى البصريون أن المستثنى والحالة هذه، بدل بعض من المستثنى منه.

وقد نبّه سيبويه إلى هذا في باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُفي عنه ما أدخل فيه وقال :" وذلك قولك : (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ) ، و(ما رأيت أحداً إلا زيداً) . جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد وما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيت إلا زيداً . كما أنك إذا قلت : ( مررت برجلٍ زيدٍ) ، فكأنك قلت : مررت

---

(١) شرح التسهيل ٢٨٢/٢ .

(٢) الارتشاف : ١٥٠٨/٣ .

(٣) شرح الكافية ١٤٠/٣ .

بزيدٍ . فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تُدخله فيما أخرجت منه الأول"[1] .

واعتُرض على هذا باعتراضين :

**١ - أولهما :** قاله ثعلب فيما حُكِي عنه ، إذ قال :" كيف يكون بدلاً ، وهو موجبٌ ومتبوعُهُ منفيٌ"[2] .

فهما متخالفان في النفي والإيجاب ، فالمستثنى منه منفي ، والمستثنى مثبت ، والبدل يقتضي أن يتطابق مع المبدل منه .

وقد أجيب عنْ اعتراض ثعلب بثلاثة أجوبة :

١ - الأول: ذكره السيرافي ,حيث قاس البدل على النعت في نحو :(مررت برجلٍ لا ظريفٍ ولا كريمٍ)

فقال :" هو بدل منه عمل العامل فيه ، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن مذهبَ البدلِ فيه أن يُجعَل الأولُ كأنه لم يذكر ، والثاني في موضعه. وقد يتخالفُ الموصوفُ والصفةُ نفياً وإثباتاً نحو : مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا لبيبٍ"[3] .

وأيّده الرضي. وزاد عليه، بأنّ في البدل إذا حُذِف المبدل منه لم يتغير معنى الكلام ، وهذا مالا يتم مع العطف ، قال:" ولو كان عطفاً لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته ، إذ ذلك من أحكام البدل لا من أحكام العطف "[4] .

٢ - الثاني : ذكره ابن عصفور. فذهب إلى أنه لا مخالفة بين الأول والثاني في النفي والإيجاب؛ لأن (إلا) في هذا الاستثناء على معنى (غير) .

---

(١) الكتاب : ٣١١/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٢٨٢/٢ .

(٣) المرجع نفسه

(٤) شرح الرضي ١٧٤/٢

قال :"(إلا) مع ما بعدها بمنزلة (غير) فإذا قلت : ( ما قام القوم إلا زيدٌ)، كأنك قلت : ما قام غيرُ زيد"[1] .

واعترض عليه الشيخ يس فقال :"وإن جعلت (إلا) بمعنى (غير) فلا دليلَ فيه. قاله بعضُ مشايخنا . وفيه نظر ؛ لأن التخالفَ حاصلٌ وإن كانت بمعنى (غير) ، لأن (غير) نافيةٌ لما بعدها"[2] .

<u>الثالث :</u> نقله الشيخ خالد عن الأبَّذي . ومضمونه أن المخالفة بين البدل والمبدل منه تكون في المعنى .

قال :" وأجاب الأبَّذي بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (رأيت القومَ بعضَهم )، فيكون قولك أولاً :(رأيت القوم)، مجازاً. ثم بيَّنت بعد ذلك من رأيتَ منهم"[3] .

وخالفه الشيخ يس أيضاً قائلاً : " وفيه أنه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جوازُ المخالفة في النفي والإثبات ، ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الأبَّذي تنافي البدل لمنع بدل البعض من الكل كما لا يخفى"[4] .

أما **ثاني الاعتراضين** فذكره الرضي عن بعضهم.

وهو : أن بدلَ البعض لابدَّ فيه من ضميرٍ يربطه بالمبدل منه ، قال :"قال بعضهم : لو كان بدل البعض وجب الضمير ، وليس بدل الكل ، ولا الاشتمال ، فهو شبيه بالغلط ،وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام"[5] .

---

(١) شرح الجمل ٢٥٤/٢ .

(٢) حاشية الشيخ يس ، هامش شرح التصريح ٣٤٩/١ .

(٣) شرح التصريح : ٣٤٩/١ .

(٤) حاشية الشيخ يس ٣٤٩/١ .

(٥) شرح الرضي : ١٤٦/٢ وانظر هذا الرأي أيضاً في حاشية الصبان : ٢١٤/٢ .

وأجاب عنه الرضي بقوله :" والجواب أنه بدل البعض ، ولم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل ؛ لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه"[1].

وأيّده الدماميني بعد أن أورد رأيه بقوله :" وجوابه : أنهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير ، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً ، فإذا وجد الربط بدونه، حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده . وههنا الربط متحقق بدونه . وذلك لأن (إلا) وما بعدها من تمام الكلام الأول ، و(إلا) لإخراج الثاني من الأول ، فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ، ولم يحتج إلى الضمير ، بخلاف نحو:(أكلت الرغيف ثلثه) فإنه لا رابط فيه إلا الضمير فاحتيج إليه"[2].

**<u>ثانياً : ذهب الكوفيون</u>** إلى أنّ المستثنى في هذه الحالة عطف نسق .

وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى الكسائي والفراء[3]. ونسبه غيره إلى الكوفيين على وجه العموم .

فقد قال ابن مالك :" إذا اجتمع في المستثنى بإلا جميعُ ما أشير إليه من الاتصال، والتأخر ،وكونه مشتملاً عليه نهي أو نفي صريح ، أو مؤول، وكونه غير مردود به كلام وغير متراخٍ. اختير إتباعه بدلاً عند البصريين ، وعطفاً عند الكوفيين"[4].

واحتجوا لمذهبهم بأمرين :

**<u>الأول :</u>** ذكره ابن هشام ،وهو جعلهم (إلا) بمنزلة (لا) العاطفة.

---

(١) شرح الرضي ١٧٤/٢

(٢) شرح الدماميني على المغني ١٥٣/١ .

(٣) لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٤) شرح التسهيل : ٢٨٢/٢ والمغني : ٧١/١ والهمع : ٢٧٤/٣ .

فقال :" و(إلا) حرف عطف عند الكوفيين ، وهي بمنزلة (لا) العاطفة في أنّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها . لكن ذاك نفيٌ بعد إيجاب ، وهذا موجبٌ بعد نفي"[1] .

ومثّل لها الدماميني بقوله :" أي : ما بعد (لا) العاطفة في قولك : ( جاء زيد لا عمرو)"[2]

ولقد أبعد ابن هشام والدماميني حين حملا مقصد الكوفيين على التشريك بين (إلا) و (لا) العاطفة في المعنى، أو في مخالفة ما بعدها لما قبلها ؛ لأن (لا) العاطفة إنما تَعْطِف بعد الإيجاب . كما قال المرادي[3] على نحو ما جاء في : (جاء زيد لا عمرو).

واختيار الكوفيين للعطف يخص ما بعد (إلا) إذا كان الاستثناء منفياً .

وعليه ، فلا اتفاق بين (إلا ) بعد النفي و (لا) العاطفة بعد الإيجاب .

ولم يفت مقصدُ الكوفيين على الرضي ، وأنهم لا يخالفون نحاة البصرة في معنى (إلا) وأنها تفيد الاستثناء . بل يخالفونهم فيما تؤديه من وظيفة ، فهي عاطفة؛ لأنها تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها .

وقد عبَّر الرضي عن هذا المقصد ، بقوله :" ولا خلاف بينهم في معنى (إلا) وأنه للاستثناء" فمعناها معنى الاستثناء إلا أنها عاطفة أي تشرك في الإعراب .

وقد أفرد المرادي في الجنى الداني لـ (إلا) بهذا المعنى، قسماً خاصاً ، وقال : " القسم الرابع : التي هي عاطفة لا بمعنى الواو ، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم . هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون ، فإنهم يجعلون " إلا " عاطفة في نحو : ( ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) مما وقع بعد النفي وشبهه ، والبصريون يعربون ذلك بدلاً "[4] .

---

(١) المغني ٧٠/١ .

(٢) شرح الدماميني على المغني : ١٥٣/١ .

(٣) انظر : الجنى الداني : ٢٩٤ .

(٤) الجنى الداني : ٥٢٠ .

وردّ الجمهور مذهبهم هذا باطراد نحو :( ما قام إلا زيدٌ ) ، إذ ليس شيء من أحرف العطف يلي العامل .

وأجاب ابن هشام على هذا الاعتراض بقوله :" وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ، إذ الأصل : ما قام أحد إلا زيد"[1] .

وأسقط الدماميني اعتراضه، بجواز حذف المعطوف عليه ، إذ يجوز أن يقال في ( ما قام أحد إلا زيد ): ما قام إلا زيد . فيلي حرفُ العطفِ العاملَ .

وقال :" قلتُ : لكن يلزم عليه جوازُ حذفِ المعطوفِ عليه مطرداً ، والغرضُ أنه قليلٌ"[2] .

<u>الثاني</u> :أما الأمر الآخر الذي احتجّوا به، فهو ما ذكره الرضي في هذا النص ، من أنّ الكسائي والفراء إنما جعلا ما بعد (إلا) في هذا النوع من الاستثناء عطفاً؛ لأن البدلَ والمبدلَ منه في كلامٍ واحدٍ . والمستثنى من حيث المعنى في كلامٍ والمستثنى منه في آخر. لأن معنى : ( ما قام القومُ إلا زيدٌ) : ما قام القوم وقام زيد .

فهي عندهما حرفُ عطفٍ يُشْرك في الإعراب، لا في الحكم . ولذا أتبع ما بعدها ماقبلها على سبيل العطف لا البدل .

وأجاب الرضي على قولهما هذا بأنّ المستثنى والمستثنى منه في حال اختيار الإتباع لفظُهما واحدٌ. كما أن البدلَ والمبدلَ منه كذلك. فالرضي أراد أن يحمل الاستثناء على البدل من جهة اللفظ لا المعنى

ويبدو أن جوابه هذا يعترضه أمران :

---

(١) انظر المغني : ٧٠/١

(٢) تعليق الفرائد : ٤٤/٦ .

**أولهما** : أن البدلَ لابدّ أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى . والدليلُ على ذلك أنه يجوز أن يغني عن المبدل منه. فالإبدالُ ليس معاملةً لفظيةً فقط كما قال الرضي .بل إن المعنى مقدمٌ فيها على اللفظ ، إذ على أساسه اتفق اللفظ .

**الثاني** : أنه لو كان في قول الرضي إن الإبدال معاملةً لفظيةً حجةً لاختيار البدل ، لانسحبت هذه الحجةُ على اختيار العطف أيضاً؛ لأن العطف بـ (إلا) كما يقصده الكوفيون إنما يخصّ اللفظَ أو الإعرابَ لا المعنى .

ومن هذا نخلص إلى أنّ ردَّ الجمهور لمذهب الكسائي والفراء والكوفيين عموماً هو المتَّجِه إذ لا يعقب حرف العطف العامل باطراد ثابت عند البصريين وعند الكوفيين .

## الترجيح :

مما سبق يبدو أن :

أ ـ مذهب جمهور البصريين في حمل ما بعد (إلا) في الاستثناء التام المنفي على البدل هو الأرجح ، إذ لا يعترضه ما يعترض مذهب الكسائي والفراء .

ب ـ قولنا :( ما قام إلا زيدٌ) يبطل قول الكسائي والفراء في أنّ( ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) من باب العطف .

## (١٢) حكمُ المستثنى في الاستثناءِ التامِ المنفي

### قال الرضي :

"والفراءُ يمنعُ النصبَ على الاستثناءِ ، إذا كان المستثنى منه منكراً ، فيُوجِبُ البدلَ ، في نحو : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) . ويُجيزُ النصبَ والإبدالَ في :(ما جاء ني القوم إلا زيدٌ وإلا زيداً ).ولعلّه قاسَ ذلك على المُوجَب ، فإنه لا يَنْتَصِبُ المستثنى فيه ، إلا والمستثنى منه مُعَرَّفٌ باللام . فلا يجوز :( جاءني قومٌ إلا زيداً) ؛ لأن دخولَ "زيد" في "قوم" المُنَكَّر غيرُ قطعيّ، حتى يخرجَ بالاستثناء .

وليس بشيء ؛ لأن امتناعَ ذلك في المُوجَب لعدمِ القطع بالدخول . وفي غير الموجب ، المستثنى داخلٌ في المستثنى منه المُنَكَّر . ولهذا إذا عُلِمَ في الموجبِ دخولُ المستثنى في المستثنى منه المنكَّر جازَ الاستثناء اتفاقاً نحو : له عليّ عشرةٌ إلا واحداً"[١] .

### المناقشة :

لا يخلو الكلامُ الواقعُ قبل (إلا) من أن يكونَ موجباً أو منفياً . فإن كان منفياً فإما أن يكون مفرغاً لما بعدها ، أو غير مفرغ .

فإن كان مفرغاً ، فيكون الاسم على حسب ما يطلبُ العاملُ من رفع أو نصب أو خفض .

وإن كان غيرَ مفرغ، جاز فيما بعد (إلا) وجهان :

**أحسنهما**: أن يكون تابعاً للاسم الذي قبله على حسب إعرابه من رفع أو نصب أو خفض ، لأن فيه مجانسة الاسم الذي بعد (إلا) لما قبلها في الإعراب.[٢] .

---

(١) شرح الرضي : ١٤٧/٢ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢٥٦/١ والهمع : ٢٥٣/٣ .

سواء أكان الإتباع على أنه بدل بعض من كل كما يرى البصريون ، أو على نية العطف باعتبار (إلا) حرف عطف كما يرى الكوفيون[1].

**والثاني** : النصب على الاستثناء .

هذا ما قاله جمهور النحاة في الاستثناء المنفي .

وقد ذكر سيبويه هذين الوجهين تحت باب : ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه ، فقال :" وذلك قولك : (ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ )، و(ما مررت بأحدٍ إلا زيد) ، و(ما رأيت أحداً إلا زيداً )، جعلت المستثنى بدلاً من الأول ... ومن قال: ما أتاني القوم إلا أباك لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك . فإنه ينبغي له أن يقول :﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [2].

ومراده من ذلك قراءة أُبيّ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر .

أما قراءة الرفع فهي قراءة الجمهور[3].

والوجه الأول أجود عند سيبويه ، إذ قال :" فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تُدخله فيما أخرجت منه الأول"[4].

وتبعه المبرد فجعل وجه الإتباع أجود ، إذ قال :" والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٨٢/٢ .

(٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء . وانظر الكتاب : ٣١١/٢ .

(٣) انظر : تفسير البحر المحيط : ٢٥٨/٣ .

(٤) الكتاب ٣١١/٢ .

وذلك قولك :( ما جاءني إلا زيدٌ) ، و(ما ضربت إلا زيداً) ، و(ما مررت إلا بزيد) فإنما يجري هذا على قولك :( جاءني زيدٌ)،(ورأيت زيداً )، و(مررت بزيدٍ) وتكون الأسماء محمولة على أفعالها.

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعد فإن كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : (جاءني القوم إلا زيداً) ، و(مررت بالقوم إلا زيداً) . وعلى هذا مجرى النفي . وإن كان الأجود فيه غيره ؛ نحو : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) و(ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ)"[1] .

أمَّا ابن مالك فقد اشترط لاختيار الإتباع شرطين ، هما :

١- أن يكون غير مردود به كلام تضمَّن الاستثناء ،مثاله مردوداً به :( ما قام القوم إلا زيداً) رداً لمن قال : قام القوم إلا زيداً ، وأنت تعلم أنّ الأمر بخلاف ذلك ، فيُختار عنده في هذا النصب على الاستثناء لا البدل .

٢- ألا يكون متراخياً ، بحيث يتباعد المستثنى عن المستثنى منه .

وقد ذكر هذين الشرطين في شرح التسهيل ، فقال :" وقولي : " غير مردود به كلام تضمن الاستثناء" أشرت به إلى نحو أن يقول قائل : (قاموا إلا زيداً) وأنت تعلم أنّ الأمر بخلاف ذلك ، فتدخل النفي وتأتي بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه ، فتنصب (زيداً) ولا ترفعه ؛ لأنك لم تقصد معنى : ما قام إلا زيد .....فإن تباعدا تباعداً بيناً رجح النصب كقولك : (ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً) ، و(لا تنزل على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيسا)"[2] .

وردَّ أبو حيان ما اشترطه ابن مالك ، وقال :" ولم يشترط سيبويه ، ولا أصحابنا شيئاً من هذين الشرطين"[3] .

---

(١) المقتضب : ٣٨٩/٣ـ ٣٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨١/١ ـ ٢٨٢ .

(٣) الارتشاف : ١٥٠٨/٣.

أما الفراء فاشترط ـ كما قال الرضي هنا ـ تعريف المستثنى منه لجواز نصب المستثنى ، وإلا فالوجه عنده الإتباع ويمنع النصب .

وقد صرّح الفراء برأيه هذا في المعاني عند قوله تعالى :﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[1] فقال :" وفي إحدى القراءتين :"إلا قليلٌ منهم" والوجه في (إلا) أن يُنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه .

فإن كان ما قبل (إلا) فيه جحد ، جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها معرفة كان أو نكرة .

فأما المعرفة فقولك : ما ذهب الناس إلا زيد ، وأما النكرة فقولك : ما فيها أحدٌ إلا غلامُك، لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد (إلا) ما قبلها ... وإذا كان الذي قبل (إلا) نكرة مع

جحد فإنك تُتبع ما بعد (إلا) ما قبلها كقولك : ما عندي أحدٌ إلا أخوك"[2] .

ولعلّ في إجماع النحاة على الإبدال في قوله تعالى :﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾[3] حجةً للفراء ، فقد قال سيبويه في هذه الآية :" ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدل من الاسم الأول"[4] .

أي :" (أنفسهم) بدل من (شهداء) لأن (لهم) الخبر "كما قال المبرد [5] .

وردّ ابن مالك الاحتجاج بهذه الآية ، وقال :"ولا حجة له ؛ لأن النصب هو الأصل ، والإتباع داخل عليه ، وقد رجّح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل ، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء"[6] .

---

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٢) معاني القرآن : ١٦٦/١ ـ ١٦٧ .

(٣) من الآية ٦ من سورة النور .

(٤) الكتاب : ٣١٢/٢ .

(٥) المقتضب : ٤٠٦/٤ .

(٦) شرح التسهيل ٢٨٣/٢ .

والفراء محجوج بقوله تعالى :﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾[1] على قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف - من العشرة - وقرأها أبو عمرو وابن كثير بالرفع[2] إذ قال ابن مالك : " وقد يَردُ عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾ في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ، على أن يجعل (امرأتك) مستثنى من (أحد) لا من (الأهل) لتتفق القراءتان في الاستثناء من شيء واحد، ولأنه قد قيل : إنه أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هي. فلما سمعت قوة العذاب التفتت وقالت : يا قوماه . فأدركها حجر فقتلها"[3] .

والحق أنه يجوز تخريج هذه الآية الكريمة على وجه لا تكون حجةً على الفراء ، إذ يجوز جعل الاستثناء فيها موجبا لا منفياً ، ولا يكون في (إلا امرأتك) إلا النصب كما قرأ الجمهور .

وقد ذكر هذا الوجه الزمخشري ، إذ قال :"فإن قلت : ما وجهُ قراءة من قرأ (إلا امرأتك) بالنصب ؟ قلت : استثناها من قوله (فأسر بأهلك) والدليلُ عليه قراءةُ عبد الله : فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك"[4] .

وتبعه ابن يعيش فقال :" وأما قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴾ فإن الجماعة قرءوا بالنصب إلا أبا عمرو وابن كثير ، فإنهما قرءا بالرفع . وإنما كان الأكثر النصب هنا؛ لأنه استثناء من موجب وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ ﴾ ولم يجعلوه من (أحد) ؛ لأنها لم يكن مباحاً لها الالتفات ، ولو كانت مستثناةً من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات، ويدلّ على أنه لم يكن مباحاً لها الالتفات قوله تعالى:﴿مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ ﴾ فلما كان حالها في العذاب كحالهم ، دلّ على أنها كانت داخلة تحتَ النهي دخولهم"[5] .

---

(١) الآية ٨١ من سورة هود .

(٢) انظر : السبعة : ٢/٢٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٨٣ .

(٤) الكشاف : ٢/٤١٦ .

(٥) شرح المفصل ٢/٨٢ - ٨٣ .

وأكَّد ابن مالك نفسه على هذا التخريج فقال :" ويمكن أن تكون (امرأتك) مبتدأ وخبرها (إنه مصيبها ما أصابهم) وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من (فأسر بأهلك ) وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من (أهلك) والمرفوع من (أحد)"[1] .

وإلى مثل هذا ذهب الرضي فقال :" إذ المراد أسر بأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك، فإنك تسري بها إسراءً مع الالتفات فاستثن على هذا ، إن شئت من (أسر) أومن ( لا يلتفت) ولا تناقض. فهذا كما تقول : امشِ ولا تتبختر ، أي : امشِ مشياً لا تبختر فيه"[2]

أمّا مالا حجة للفراء فيه ، ولا سبيل إلى ردِّه فهو رواية سيبويه عن يونس وعيسى ، إذ قال : " حدَّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : مامررت بأحدٍ إلا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً ، وعلى هذا : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، فينصب (زيداً) على غير (رأيت) ؛ وذلك لأنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول . والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكنّ زيداً، ولا أعني زيداً"[3] .

قاله ابن مالك وأبو حيان[4] . فلا داعي لردّ السماع الصحيح .

إضافة لامتناع قياس ما ذهب إليه الفراء في الاستثناء المنفي حملاً على اشتراط تعريف المستثنى منه في الموجب ـ كما قال الرضي ـ فلا يصح : جاءني قوم إلا زيداً؛ لعدم القطع بدخول (زيد) في (قوم) النكرة .

---

(١) شرح التسهيل:٢/٢٨٣

(٢) شرح الرضي : ٢/١٤٩ .

(٣) الكتاب : ٢/٣١٩ .

(٤) انظر : التسهيل ٢/٢٨٣ والارتشاف : ٣/١٥٠٨ .

## الترجيح :

مما سبق ندرك أنّ مذهب الجمهور هو المُتَّجِه. فالوجه في الاستثناء المنفي غير المفرغ أن يكون المستثنى تابعاً لما قبله ، وهو الأجود .

أو أن يكون منصوباً على الاستثناء .

أمّا ما ذهب إليه الفراء فضعيف لسببين :

أولهما : أن السماع الصحيح يردّه ؛ إذ ورد نصب المستثنى في : ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً . عمن يوثق بعربيته .

ثانيهما : أنه ليس له وجه في القياس يعضده .

# (١٣) هل يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ في المفرّغِ نظراً إلى المقدّرِ؟

## قال الرضي :

" والفراءُ يجيزُ النصبَ على الاستثناءِ في المفرّغ نظراً إلى المقدّر؛ استدلالاً بقوله:

يُطَـالِبُنِي عمِّـي ثَمَـانِينَ نَاقَـةً ... وَمَـالِيَ يَـاعَفْرَاءُ إلا ثَمَانِيَـا

ويجوزُ أن يُريدَ : إلا ثمانية جمال ، فرخّمَ في غير النداءِ ضرورةً. وما أجازه مردودٌ لوجوبِ قيامِ المستثنى مقامَ المقدّرِ في الإعرابِ ,ولا سيما في الفاعلِ ،إذ لا يجوزُ حذفُهُ إلا مع قائمٍ مقامَه . وهو يجيزُ( ما قامَ إلا زيداً)"[١] .

## المناقشة :

في الاستثناء المفرّغ يتفرّغ العاملُ الذي قبل (إلا) للعمل فيما بعدها . ولا يخلو أن يكون ذلك العاملُ رافعاً أو ناصباً أو خافضاً .

فإن كان رافعاً، ارتفع الاسمُ بعد (إلا) نحو :( ما قام إلا زيدٌ) ، و(ما ضُرب إلا عمروٌ).

وإن كان ناصباً، أو خافضاً، فلا يخلو أن يكونَ معمولُه محذوفاً أو، لا .

فإن كان محذوفاً، كان الاسم بعد (إلا) منصوباً ، نحو : (ما ضربتُ إلا زيداً) ، و(ما مررت إلا زيداً )، جواباً عن : هل ضربتَ أحداً ؟ وهل مررتَ بأحدٍ ؟

---

(١) شرح الرضي : ١٥٦/٢ ـ ١٥٧ .

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد (إلا) على حسب ما يطلبه العامل، نحو :( ما رأيتُ إلا زيداً) ، و(ما مررتُ إلا بعمروٍ)[1] .

وقد نسب الرضي في هذا النص إلى الفراء، جواز نصب ا لمستثنى في الاستثناء المفرغ على تقدير المستثنى منه . وخالفه فيه غيره ،وبيان ذلك كما يأتي :

**أولاً :** نُسِب إلى الفراء جوازُ نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ، على تقدير المستثنى منه. فأجاز في (ما قام إلا زيدٌ) : ما قام إلا زيداً . كما ذكر الرضي .

ونقله البغدادي في الخزانة عن الرضي ، بعد أن أورد قول الشاعر :

يُطَالِبُني عمِّي ثمانينَ ناقةً ... وما لِيَ ياعفراءُ إلا ثمانيا[2]

وقال ما نصه : "على أنّ الفراءَ يجيزُ النصبَ على الاستثناء المفرغ، نظراً إلى المقدّر استدلالاً بهذا البيت فإنّ المستثنى منه محذوف تقديره : ومالي نوقٌ إلا ثمانيا.

وردّه الشارح المحقق بما ذكره"[3].

واستدلّ الفراء على رأيه هذا بعدة شواهدَ شعريةٍ ، أحدها البيت السابق الذي أورده الرضي ، وجاء في الخزانة .

ومنها أيضاً ، قولُ الشاعر :

نَجَا سَالِمٌ والنَّفْسُ مِنْهُ بشِدْقِهِ ... ولم يَنْجُ إلا جِفْنَ سَيْفٍ ومِئْزَرَا[4]

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ٧٠٧/٢ ورصف المباني :٨٦

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري ، انظر : الديوان : ٤ وأمالي القالي : ١٦٠/٣ .

(٣) الخزانة : ٣٧٥/٣ .

(٤) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ٥٥٨/٢ واللسان (جفن) ٢٤١/١٦ .

وقولُ الراجز :

هلْ هُوَ إلا الذِئْبَ لاقى الذّيبا[1] .

وقولُ الشاعر :

لــمْ يَبْــقَ إلا المَجْــدَ والقَصَــائدَ    غَيْــرك يــابنَ الأكــرَمِينَ والــدَا[2]

إذ نُصب المستثنى في كل منها ، والاستثناء مفرَّغ ، وكان حقه الرفع تبعاً لما يطلبه العامل قبل (إلا) .

وقد اختلف في نسبة هذا الرأي ، فأبو حيان نسبه إلى الكسائي ، وتبعه السيوطي[3] قال أبو حيان :" وجب رفعُ ما بعد (إلا) نحو : ( ما قام إلا زيدٌ) . وأجاز فيه الكسائيُ الرفعَ على الفاعل ، والرفعَ على البدل من الفاعل المحذوف ، والنصبَ على الاستثناء ،وحذفَ الفاعل"[4] .

و نسبة هذا القول للكسائي كما ذهب أبو حيان والسيوطي هي الأقوى عندي ، إذ يؤكدها أمران :

**الأول** : نُسبت للفراء روايتان تشيران إلى أنه لا يجيز نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ .

الأولى: ذكرها ثعلب فقال : " وأنشد :

(١) الشاهد بلا نسبة في الغرة لابن الدهان : ١٧٧/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الهمع ٢٢٣/١ والدرر ١٩١/١ .

(٣) انظر الهمع : ٢٥٢/٣ ـ ٢٥٣ .

(٤) الارتشاف : ١٥٠٥/٣ .

نجا سالم والنفس منه بشدقه ... ولم ينج إلا جفن سيفٍ ومئزرا

قال : وقال الفراء : هكذا أنشدني يونس ، فقلت له : لم نَصَبَ " الجفن" فقال: أراد (بجفن سيف) قال أبو العباس : قال الفراء : هذا خطأ""[1] .

**والثانية :** ذكرها أبوحيان في تذكرة النحاة بوجهٍ آخر ، فقال :" عن الفراء، قال: خرجتُ إلى البصرة في طلب العربية ، فجلست في حلقة يونس ، فجاءه رجل ، فسأله عن قوله :

نجا سالم والموت منه بشدقه ... ولم ينج إلا جفنَ سيفٍ ومئزرا

بم نصب ؟ فقال له يونس : بفقدان الخافض ، أراد : بجفن سيفٍ وبمئزرٍ .

قال الفراء : أخطأ ، وهذا الاستثناء الصحيح ، كما تقول : ذهب مال زيد وحشمُه إلا سعيداً وعبيداً""[2] .

فالفراء رفض توجيه يونس لنصب (جفن) على نزع الخافض ، وخرَّج البيت على الاستثناء المنقطع ، فكأنه قال : نجا سالم ولم ينج إلا جفن سيف ،ولم يقل بأنه من الاستثناء المفرَّغ ، كما نسب له الرضي والبغدادي .

**الثاني :** يجيز الكسائيُ حذفَ الفاعل ،ويمنعه غيره لأنه عمدة .

وفي قولنا : ( ما قام إلا زيداً). لا يمكن توجيه نصب (زيداً) إلا على حذف الفاعل كما عُرف عن الكسائي .

**ثانياً :** ردَّ قومٌ من النحاة القولَ بنصب الاسم بعد (إلا) في الاستثناء المفرَّغ . ووجَّهوا ما استشهد به المجوِّزون على وجه آخر سائغ في العربية .

ولعلنا نوضح ضعف الاحتجاج بهذه الشواهد عند المانعين ، وذلك على النحو الآتي :

**أولاً :** البيت الذي أورده الرضي :

---

(١) مجالس ثعلب : ٤٥٦/٢ .

(٢) تذكرة النحاة : ٥٢٦ .

يطالبني عمي ثمانين ناقة ومالي يا عفراء إلا ثمانيا

قال فيه البغدادي : " والبيت قد يحرّف على من استشهد به ، وروايته هكذا:

يكلفني عمي ثمانين ناقة ومالي ياعفراء غيرُ ثمانِ

وهي الرواية الواردة في ديوان الشاعر عروة بن حزام العذري .

وروي أيضاً :

يكلّفني عمي ثمانين ناقة ومالي والرحمن غيرُ ثمانِ

وعلى هذا فالاستشهاد على الطريقة المألوفة "[1]

أما رواية من استشهد به على جواز نصب المستثنى في المفرّغ فيجوز أن تُحملَ على تخريج الرضي على الضرورة الشعرية ، وترخيم (ثمانية) في غير النداء .

كما يجوز أن ينصب (ثمانيا) على الاستثناء على تقدير : مالي نوق يا عفراء إلا ثمانيا لإمكان تقدير المحذوف[2] .

<u>ثانياً :</u> قول حذيفة بن أنس الهذلي :

نجا سالم والنفس منه بشدقه ولم ينج إلا جفنَ سيف ومئزرا

وقد وجهوه على أكثر من وجه :

١ - أنّ (جفن) منصوب بنزع الخافض . كما ذكرنا سابقاً عن يونس[1] .

---

(١) الخزانة : ٣/٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٢) المرجع السابق .

٢ - أنه محمول على الاستثناء المنقطع ، فتكون (إلا) بمعنى (لكن) كما يؤولها البصريون في الاستثناء المنقطع .

وهذا هو توجيه ابن السراج إذ قال:" إلا جفن سيف ومئزرا ، كأنه قال : لكن جفن سيف ومئزرا" .

وإلى نحو هذا ذهب ابن فارس فقال : قال : ومما جاء في شعر العرب قول أبي خِرَاش:

نجا سالم والنفس منه بشدقه ... ولم ينج إلا جفنَ سيف ومئزرا

فاستثنى (الجفن والمئزر) وليسا من (سالم) إنما هذا على الاختصار .

وأنشد :

وبلدةٍ ليسَ بها أنِيسٌ ... إلا اليَعَافيرَ وإلا العِيسَ[٢]

معناه : لكن فيها "[٣] .

وخُرِّج في اللسان على هذا الوجه أيضاً على أن الاستثناء منقطع ، فقال :" نصب (جفن سيف) على الاستثناء المنقطع ، كأنه قال : نجا ولم ينج"[٤] .

٣ - أن (جفن) منصوب على الاستثناء ، على تقدير معمول للفعل محذوف . وهذا جائز لأن ما قبل (إلا) تام في اللفظ ، فيكون معمول الفعل محذوفا ممكنَ التقدير ، و (جفن) منصوب على الاستثناء .

---

(١) انظر : تذكرة النحاة : ٥٢٦ .

(٢) البيتان لجران العود في ديوانه : ٥٢ والخزانة : ٥٤/٤ .

(٣) الصاحبي : ١٨٧ .

(٤) اللسان (جفن)

وقد ذكر هذا الوجه المالقي ، فقال في ما قبل (إلا) إذا كان ناصباً أو خافضاً وكان معموله محذوفاً : "فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد (إلا) منصوباً ، كقولك في جواب هل ضربتَ أحداً؟ وهل مررتَ بأحد؟ : ما ضربتُ إلا زيداً ،وما مررت إلا زيداً ,ومنه قول الشاعر :

نجا سالم والنفس .. ..أي : ولم ينج بشيء"[١] .

وتبعه أبو حيان[٢]

٤ - يجوز في (جفن) الرفع على أنه فاعلٌ ، أو معمولٌ للفعل قبل (إلا) والتقدير : ولم ينجُ إلا جفنُ سيف . وقد أورد أبو حيان رواية الرفع فيه[٣] .

ثالثاً : قول الراجز : هل هو إلا الذئبَ لاقي الذّيبا .

وقد ذكره أبو حيان بلا نسبة ، ورواه برفع (الذئب) ونصبه . الرفع على أنه خبر للمبتدأ (هو) والنصب على تقدير محذوف قبله ، أي : هل هو شيء إلا الذئب[٤] .

رابعاً : قول الشاعر :

لم يبق إلا المجدَ والقصائدَ      غيرك يابن الأكرمين والدا

وفيه إشكال حذف الفاعل ، وهو جائز - كما قلنا - على مذهب الكسائي .

وقد خرَّجه السيوطي على أنه من باب الاستثناء التام المنفي . فـ (المجد) منصوب على الاستثناء ، و(غيرك) فاعل مؤخرٌ .

قال :"(غير) فاعل مرفوع ، والفتحة بناءٌ، لإضافته إلى مبني"[٥] .

وعليه يكون الاستثناء تاماً منفياً . و (المجد) جائز فيه النصب .

---

(١) رصف المباني : ٨٦ .

(٢) الارتشاف : ١٥٠٥/٣ .

(٣) انظر المرجع السابق .

(٤) الارتشاف : ١٥٠٥/٣ .

(٥) الهمع : ٢٥٣/٣ .

## الترجيح :

نقول أخيراً ، إن اعتراض الرضي على مذهب الكسائي أو الفراء في جواز نصب المستثنى في الاستثناء المفرَّغ، نظراً على المقدَّر اعتراض صحيح، ومذهبهما بادي الضعف ، لما يأتي :

١ - يؤدي القول بجواز نصب المستثنى في الاستثناء المفرَّغ إلى القول بجواز حذف عمدة ,وذلك إذا تعلق الأمر بتقدير محذوف ، هو مبتدأ أو خبر أو فاعل إذ لا يجوز حذف أي منها إلا إذا دلّ عليه دليل .

٢ - ضعف الاستدلال بما استشهدا به من شواهد ، إذ أمكن حملها على وجه أو عدة وجوه مقبولة .

## (١٤) القولُ في اسمِ (لا) النافيةِ للجنسِ المعرفةِ

### قال الرضي :

" ولتأويلـهِ بـالمنكَّر وجهـان : إمّـا أن يُقدَّر مضـافٌ هو " مثـل ... وإمّـا أن يُجعلَ العَلَمُ لاشتهاره بتلك الخلّة كأنه اسمُ جنسٍ موضوعٌ لإفادةِ ذلك المعنى ..

وجوّز الفراءُ إجراءَ المعرفةِ مجرى النكرةِ بأحدِ التأويلين ، في الضمير، واسمِ الإشارةِ أيضاً ، نحو : لا إيّاه ههنا ، أو : لا هذا ، وهو بعيدٌ غيرُ مسموع"[١] .

### المناقشة :

تعملُ (لا) عملَ (إنّ)؛ لمشابهتها لها في التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أنّ " إنّ" لتوكيد الإثبات .

قال أبو البقاء العكبري مشيراً إلى أوجه المشابهة بينهما :" وإنما عملت (لا) عمل (إنّ) لمشابهتها لها من أربعة أوجه ، أحدها : أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية ، الثاني : كلاً منهما للتأكيد ، فـ (لا) لتأكيد النفي و (إنّ) لتأكيد الإثبات . والثالث : أن (لا) نقيضة (إنّ) والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .والرابع : كلا منهما له صدر الكلام " [٢] .

<u>وذكر النحاة شروطاً لعملها، هي</u>[٣] :

١- ألا تتكرر ، فإذا كررت لم يتعين إعمالها ، بل يجوز .

٢- أن يقصد بها النفي العام .

٣- أن يكون مدخولها نكرة .

---

(١) شرح الرضي : ٢٢٦/٢ .

(٢) شرح اللمع : ١٣٢ .

(٣) انظر : الهمع : ١٩١/١ .

ويتعلّق بالشرط الأخير خلاف بين النحاة ، على مذهبين ، هما :

**أولاً :** أنها لاتعمل في معرفة ، وهو مذهب جمهور البصريين . فهي عندهم مثل (رُبَّ) يقول سيبويه في اشتراط عملها في النكرة :" فلا تعمل إلا في نكرة كما أنّ (رُبَّ) لاتعمل إلا في نكرة"[1] .

وهي عندهم على تقدير (مِنْ ) الاستغراقيةِ المختصةِ بالنكرات . فقولهم : (لا رجلَ في الدار) إنما هو جواب عن : هل من رجل في الدار؟

وقد عزا سيبويه هذا التقديرَ للخليل ، قال :" فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة. من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل - رحمه الله - في قولك : هل من عبدٍ أو جارية؟ فصار الجواب نكرةً ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"[2] .

**ثانياً :** أجاز الكوفيون إعمالها في العَلَم المفرد نحو : لا زيدَ ، والمضاف لكنية ، نحو : لا أبا محمد ، أو لله ، أو للرحمن ، والعزيز نحو : لا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ،ولا عبد العزيز .

وقد نسب أبو حيان للكسائي - شيخ الكوفيين - هذا الحكم ، وبيَّن وجه تجويزهم له ، حيث قال :" قال الكسائي في قول العرب : " لا أبا حمزةَ لك": " أبا حمزة" نكرة ؛ ولم ينصب " حمزة" لأنه معرفة . لكنهم قدّروا أنه آخر الاسم المنصوب بـ (لا) فنصب الآخر، كما تفتح اللام في (لا رجلَ) .

وقال : سمعت العرب تقول : لا أبا زيدَ لك ، ولا أبا محمدَ لك ، فعلّة نصبهم (محمداً وزيداً) أنهم جعلوا (أبا محمد ) و (أبا زيد) اسما واحداً ,وألزموا آخره نصب النكرة"[3] .

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٧٤/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٧٥/٢ .

(٣) التذكرة : ٧٠٨ .

واحتج الكوفيون بنحو قول الراجز :

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ[1] .

وقول الآخر :

أرَى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ نكِدْنَ ، ولا أميَّةَ بالبلادِ[2]

وقول الآخر :

تبكي على زيدٍ ، ولا زيدَ مثلَه سليمٌ من الحُمّى صحيحُ الجوانحِ[3]

وقد تأوّل البصريون هذه الشواهد على وجهين :

<u>أحدهما :</u> أن يُجعل الاسم واقعاً في الحال على مسمَّاه ، وعلى كل من أشبه مسمَّاه ، فيكون نكرة لعمومه .

(فأميَّة ) في قول الراجز السابق ، واقع على الشخص الذي اسمه (أميَّة ) وعلى كل من أشبهه ، وكذلك الحال مع (هيثم) و (زيد) .

وقد ذكر سيبويه هذا الوجه ، فقال : " فإنه جعله نكرة ، كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين "[4] .

ووضح ابن يعيش هذا بقوله :وليس المعنى نفي كل من اسمه هيثم أو أمية وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء ، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدالّ على ذلك المعنى ، فالمعنى الذي يقال عنده هو الذي يسوغ التنكير "[5] .

---

(١) بلا نسبة في الكتاب : ٢٩٦/٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٠ والخزانة : ٦١/٤ .

(٢) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي ، انظر : ملحق ديوانه : ١٤٧ .

(٣) البيت بلا نسبة في الهمع : ١٤٥/١ ، والدرر : ١٢٤/١ .

(٤) الكتاب : ٢٩٦/٢ .

(٥) شرح المفصل : ١٠٤/٢ .

**والثاني**: أن يكون فيها حذفُ مضافٍ ،تقديرُه : لا مثلَ هيثم ، لا مثل زيد ...

وإلى هذا أشار سيبويه ، فقد نقل عن الخليل في تأويل قولهم : قضيةً ولا أبا حسن ونحوه ، ما نصه:" وتقول : قضيةٌ ولا أباحسنٍ ، تجعله نكرة .

قلتُ : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً - رضي الله عنه - فقال : لأنه لا يجوز لك أن تُعمِل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسنٍ ) نكرة حَسُن لك أن تُعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين (عليّ) وأنه قد غُيِّب عنها .فإن قلت : إنه لم يُرد أن ينفي كلَّ من اسمه عليّ ؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل عليٍّ كأنه قال : لا أمثال عليّ لهذه القضية . ودلّ هذا الكلام على أنه ليس لها عليّ ، وأنه قد غُيِّب عنها"[1] .

وقد تنبَّه الرضي إلى هذين الوجهين ، وأشار إليهما بقوله : " ولتأويله بالمنكَّر وجهان: إما أن يُقدَّر مضاف هو " مثل" فلا يتعرّف بالإضافة؛ لتوغله في الإبهام، وإنما يُجعل في صورة المنكّر بنزع اللام ، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرّف بالإضافة إلى أي معرّف كان لرعاية اللفظ وإصلاحه...

وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخَلّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى"[2].

أمّا ابن مالك فقد ردَّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه بقوله :" وقدَّر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه " مثل" ... وقدَّره آخرون بلا مسمَّى بهذا الاسم ، وبلا واحدٍ من مسميات هذا الاسم.

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه :

---

(١) الكتاب : ٢٩٧/٢ .

(٢) شرح الرضي : ٢٢٦/٢ .

أحدها : ذكر " مثل " بعده ، كقول الشاعر :

تبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثله .

فتقدير "مثل" قبل " زيد" مع ذكر " مثله" بعده وصفاً أو خبراً ، يستلزم وصف الشيء بنفسه . أو الإخبار عنه بنفسه ،وكلاهما ممتنع .

الثاني : أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفي مسمّى العلم المقرون بلا ، فإذا قدّر " مثل" لزم خلافُ المقصود؛ لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لنفي ذلك المثل.

الثالث : أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد ، فلا يكون في نفيه فائدة نحو : لا بصرة لكم ، ولا أبا حسن لها ، ولا قريش بعد اليوم .

وأمّا التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقاً ، فإن من الأعلام ماله مسميّات كثيرة كأبي حسن وقيصر . فتقدير ما كان هكذا بلا مسمّى بهذا الاسم ، أو بلا واحد من مسميّاته لا يصح؛ لأنه كذب ، فالصحيح أن لا يقدّر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدَّر ما ورد فيه بما يليق به . وبما يصلح له . فيقدَّر : لا زيد مثله ، بلا واحدٍ من مسميات هذا الاسم مثله .. فلا يضرّ في ذلك عدم التعرض لنفي المنكر ، فإن سياق الكلام يدلّ على القصد"(١) .

أمّا العلم المعرّف (بأل) و المضاف لما فيه (أل) غير - عبد الله وعبد الرحمن - فيؤول بنكرة أيضاً ، إذ تنزع منه الألف واللام ، فيقال في نحو : قضية ولا أبا الحسن لها:قضية ولا أبا حسن لها .كما ظهر من نص سيبويه السابق .

ولا تُحذف الألف واللام من عبد الله ، وعبد الرحمن . كما قال ابن مالك : "للزوم الألف واللام في عبد الله ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ؛ لأن الألف واللام لا ينزعان منه إلا في النداء"(٢) .

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٦٧ - ٦٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٢/٦٧ .

هذا ما ذكره البصريون .

أمَّا الكوفيون ، فمنهم من يحمل (لا عبد العزيز ) ، و( لا عبد الرحمن ) على (لا عبد الله) فيجعل حكمهما واحداً .

وقد نسب الفراء هذا المذهب للكسائي ، ولم يرتضيه فقال :" من قال : قضية ولا أبا حسن لها ، لا يقول : ولا أبا الحسن لها ، بالألف واللام لأنها تمحِّض التعريف في ذا وتبطل مذهب التنكير .

وقال : إنما أجزنا (لا عبدَ الله لك ) بالنصب ؛ لأنه حرف مستعمل ، يقال لكل أحد عبد الله، ولا نجيز ( لا عبدَ الرحمن ) و ( لا عبدَ الرحيم ) ؛ لأن الاستعمال لم يلزم هذين كلزومه الأول . وكان الكسائي يقيس عبد الرحمن وعبد العزيز على عبد الله ، وما لذلك صحة"[1].

ونسبه أبو حيان أيضاً لبعض الكوفيين دون البصريين ، فقال :" وقوم من الكوفيين يجيزون ( لا زيدَ لك ) ،وأجروا عبد الله مجرى النكرة ،وعبد العزيز وعبد الرحمن يجريان مجرى عبد الله إلا أنهم يسقطون منها الألف واللام فيقولون: لا عبد عزيز ، ولا عبد رحمن ، ولا يعرف هذا بصري"[2].

**ثالثاً :** أجاز الفراء بناءً على مذهب الكوفيين المجوِّز لإعمال (لا) في العلم المفرد أن تعمل أيضاً في ضمير الغائب ، واسم الإشارة ؛ لاعتبار الغائب من الضمائر واسم الإشارة كالأسماء النكرات .

وقد نسبه ابن السراج للكوفيين ، وردّ رأيهم ؛ لخروجه عن القياس ، ولعدم سماعه من الفصحاء ، فقال : " وقال الفراء : جعل الكسائي : عبد العزيز و عبد الرحمن بمنزلة عبد الله ،وإسقاط الألف واللام ، يجوز ، نحو قولك : عبد عزيز لك ، وقالوا : الغائب من المكنَّى يكون في مذهبه نكرة ، نحو قولك : لا هو ، ولا هي ، لأنه يوهمك عدداً ، وإن

---

(١) التذييل والتكميل : ٢٨٦/٥ ، والخزانة : ٥٨/٤ .

(٢) التذييل والتكميل : ٢٨٧/٥ .

شئت قضيت عليه بالرفع والنصب ، فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه ، وحكوا : إن كان أحد في هذا الفج ، ولا هو يا هذا ، وكذلك: هذا وهذان عندهم ، ويقولون : لا هذين لك ، ولا هاتين لك وكذلك ذاك لأنه غائب . وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ، ولا هي مسموعة من الفصحاء"[1] .

وصرَّح ابن مالك بنسبته إلى الفراء إذ قال : وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي ، على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه . وأجاز : لا هذين لك ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره"[2] .

أمَّا أبو حيَّان فحكم على ما ذهب إليه الفراء بأنه مسموع عن العرب ، لكنه شاذ ولا يقاس عليه . وضعَّفه فقال :" وهذا في غاية الضعف فإن سُمِع ذلك من العرب كان تأويله على خلاف ما أجازه الفراء ، فيكون (هو) مرفوعاً على الابتداء ، وحُذِف الخبر لدلالة المعنى عليه ،و لم تتكرر (لا) على سبيل الشذوذ"[3] .

وكذلك الحال مع اسم الإشارة ، فهو شاذ عند أبي حيان لا يقاس عليه . فقد قال في موضع آخر : " وأجاز الفراء أيضاً : لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره . وما أجازه في اسم الإشارة منقول عن العرب لكنه من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه"[4] .

وتبعه ابن عقيل ، فخرَّج ما أجازه الفراء في الضمير واسم الإشارة على الشذوذ كما قال أبو حيان . فقال: " ولا يعامل بهذه المعاملة ضميرٌ واسم إشارة خلافاً للفراء في إجازته: لا هو، ولا هي . على جعل الضمير اسماً لـ (لا) محكوماً بتنكيره ولا يعرف هذا بصريٌ . وهو في غاية الضعف. أما "إن كان أحدٌ سلك هذا الفج فلا هو يا هذا ". فهو مبتدأ

---

(١) الأصول في النحو : ٤٠٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٦٨/٢ ولم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي .

(٣) التذييل والتكميل : ٢٩١/٥ .

(٤) انظر المرجع السابق : ٢٩٢/٥ .

والخبر محذوف ، وفي إجازته: لا هذين لك ، ولا هاتين لك .وهو منقول عن العرب ، لكنه في غاية الشذوذ ، و التأويل فيه ممكن "[1].

أمَّا الرضي فيظهر من النص المذكور سابقاً أنه يحكم على ما أجاز الفراء بعدم السماع ، إذ قال :" وجوَّز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضاً ، نحو : لا إياه ههنا ، أو لا هذا . وهو بعيد غير مسموع"[2].

وهو بهذا تبع لابن السراج الذي حكم بخروج قول الفراء عن المسموع من الفصحاء .

على عكس ما ذهب إليه أبو حيان ، وكما تبعه فيه ابن عقيل من ورود ما حكاه الفراء عن العرب ، وإن كان شاذاً .

ويظهر أنّ أبا حيان بنى كلامه هذا على ما جاء في نوادر أبي زيد ، من قول زهير بن مسعود :

ولاهِـيَ إلا أنْ تُقَـرِّبَ وَصْـلَها     عَـلاةٌ كِنَـازُ اللَّحـمِ ذاتُ مَشَـارَةِ[3]

وعلى ما حكاه الكوفيون من قولهم : " إن كان أحدٌ سلك هذا الفج فلا هو يا هذا".

فقد قال أبو حيان :" وفي كتاب أبي الفضل الصقار : وأجازوا - يعني الكوفيين - دخول (لا) على المضمر ، وتكون بمنزلة (إنّ) وبمنزلة (ليس) فأجازوا في (لا هو) على الوجهين .وحكوا : إن كان أحدٌ سلك هذا الفج فلا هو يا هذا .

وفي الغُرَّة : وأجازوا - يعني قوماً من الكوفيين - دخولها على المضمر الغائب .وحكوا : إن كان واحداً في هذا الفج فلا هو . ولا يعرف هذا بصري"[4].

---

(١) المساعد: ٣٤٧/١ .

(٢) شرح الرضي ٢٢٦/٢ .

(٣) انظر : النوادر : ٢٢٢ واللسان مادة [شور]

(٤) التذييل والتكميل : ٢٩٢/٥

ولعلّ في هذا ما يؤكد ما حكاه الفراء ، وأنه مسموع عن العرب . وينفي ما ذهب إليه ابن السراج والرضي من عدم سماعه .

على أننا إذا رجعنا إلى نص الرضي فسنجد أن ما ذكره من إجازة الكوفيين لـ: لا إياه ههنا ، ولا هذا . لم يرد فعلاً عن العرب ؛ إذ إن مجمل الأقوال التي ذكرت قول الفراء ، جاءت بضمير رفع بعد (لا) ، وبصيغة المثنى المنصوب في اسم الإشارة : لا هو، لا هي، لا هذين ولا هاتين .

وعليه ، فأحسب أن قول الرضي : " وهو بعيد غير مسموع " صحيح لعدم ورود سماع به بهذه الصيغة .

## الترجيح :

اعترض الرضي على إجازة الفراء لأن يكون اسم لا النافية للجنس ضميراً واسم إشارة ؛ لأنه بعيد.

وأرى أن قول الرضي هذا فيه نظر :

**أولاً** : لأنه يجوز أن يُخرَّج قولهم : لا هو ، ولا هذين ، على حذف (مثل) .

وفق ما قال الجمهور في الأعلام الواردة بعد (لا) التبرئة . فيقال : لا مثله ، ولا مثل هذين . كما قالوا في : قضية ولا أباحسنٍ لها : لا مثل عليّ لهذه القضية .

وقد ذكر سيبويه هذا التأويل بقوله : " فإن قلت : إنه لم يُرد أن ينفي كلَّ من اسمه عليّ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل عليّ . كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية"(١) .

**ثانياً** : لأن مذهب الفراء قائم على سماع عن العرب والسماع مقدم على القياس ، فإذا تعارضا كان السماع هو المقدم .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٧ .

وقد قال ابن جني في باب تعارض السماع والقياس :" إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره"[1] .

**ثالثاً :** لأن النحاة المتقدمين والمتأخرين مختلفون حول أعرف المعارف . وقد ذهب الكوفيون إلى أن العلم أعرفها[2] .

وذهب ابن مالك إلى أن ضمير المتكلم هو أعرف المعارف ثم المخاطب ثم العلم، ففي شرح التسهيل قال :" وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم ؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صوته . ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله. ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص ، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام ، نحو : زيد رأيته ، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو :"قام زيد وعمرو كلمته" لتطرق إليه إبهام، ونقصَ تمكنه في التعريف ، ثم المشار به.."[3] .

لذا فضمير الغائب واسم الإشارة متأخران عن العلم في درجة التعريف . وقد أجاز النحاة التأويل بالنكرة في العلم ، وهو متقدم عن ضمير الغائب واسم الإشارة في التعريف . فلعلّ صنيعهم هذا يؤيد مذهب الفراء في تجويز نحو : لا هذين ، ولا هو ،على أساس أن اسم (لا) التبرئة في هذين القولين مما انحطّ في درجة التعريف عن العلم.

---

(١) الخصائص : ١١٨/١ .

(٢) انظر الهمع : ١٩١/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٦١/١ .

## (١٥) حُكْمُ إضافةِ (غَيْر)

### قال الرضي:

"وسَمِعَ سيبويه : لِي عُشْرُونَ مِثْله ، وقاسَ عليه يونسُ وغيرُه من البصريين، يعني مِنْ غير سماع : عشرون غَيْرُه ، ومنعه الفراءُ . والسَّماعُ لا يُرَدُّ ، ولا سيما إذا عضَّدَه القِياسُ"[١] .

### المناقشة:

يكتسبُ المضافُ من المضاف إليه ، إن كان نكرةً ، التخصيصَ ، وذلك نحو:( غلامُ رجلٍ) ويتعرَّفُ به إن كان معرفةً، نحو :( غلامُ زيدٍ).

إلا أنَّ هناك ألفاظاً اتفق النحاةُ على عدم قبولها التعريف كـ (غير)، و(مثل) إذا أُريدَ بهما مطلقُ المماثلةِ والمغايرةِ من كلِّ وجه، نحو:(مررتُ برجلٍ مثْلِك )أو( غيرك )[٢].

واختُلف في تعليل عدم تعريف هذه الألفاظ على مذهبين :

**أحدهما:** ذهب أصحابُه إلى أنَّ سببَ تنكيرها، أن إضافتها للتخفيف؛ لمشابهتها اسم الفاعل بمعنى الحال ، فغيرك ومثلك بمنزلة : مغايرك ومماثلك .

وهو مذهب سيبويه والمبرد .

فسيبويه عدّ الإضافةَ فيها إضافةً غيرَ محضة . تفيد التخفيفَ بحذف التنوين، كإضافة الوصفِ إلى معموله . وهو وإن لم يشر إلى إضافة اسم الفاعل إلا أنّه عدّ (مثل) ونحوه من الأسماء النكرات التي تضاف للتخفيف لا لتعريفٍ أو لتخصيصٍ، فقال : "ومن ذلك قولُ العرب : لي عشرون مثله ، فأجروا ذلك . بمنزلة عشرين درهماً ومائة درهم . فالمثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه التنوين في قوله : مثلٌ زيداً ، وقيدٌ الأوابد"[٣] .

---

[١] شرح الكافية : ٢٧٤/٢ .

[٢] انظر : المساعد : ٣٣١/٢ وشرح التصريح : ٦٢/٢ .

[٣] الكتاب : ٤٢٧/١ .

وتابعه المبرد فذهب إلى أنَّ (مِثْلك)، و(شِبْهك)، و(غَيْرك) أسماءٌ نكراتٌ أضيفت إلى معارفَ على نية التنوين، كإضافة اسم الفاعل (ضارب) إلى زيد في "مررت برجلٍ ضاربِ زيد ".

قال : "واعلم أنَّ كلَّ مضاف تريدُ به معنى التنوين ، وتحذفُ التنوين للمعاقبة منه فهو باقٍ على نكرته ؛ لأن المعنى معنى تنوين . فلذلك تقول : (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ )؛ لأنَّ معناه حسنٌ وجهُه ، وكذلك( مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ) . إذا أردت به ما أنت فيه ، أو ما لم يقع ، لأن معناه : ضاربٌ زيداً .

وكذلك هذه المضافات التي لا تخصُّ ، نحو : مثلك ، وشبهك ، وغيرك ، لأنك تريد : هو مثلٌ لك ، ونحوٍ لك ، ونحوٍ منك"[1] .

وقد جزم ابن مالك بما ذهب إليه سيبويه والمبرد في (حسبك) ، فقال : "وكذا لا فرق بين قولك : رأيته ورجلاً حسبك من رجل ، وبين قولك : رأيته رجلاً كافياً فيما يراد من الرجال"[2].

أما **المذهب الآخر**: فقد علل أصحابُه عدمَ تعريفها؛ لشدة الإبهام . وهو مذهب ابن السراج. فقد عدّ هذه الأسماء نكراتٍ؛ لعدم دلالتها على شيء معين .

قال في الأصول : "فأما مثل ، وغير، وسوى، فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن، لأنهن لم يخصِّصن شيئاً بعينه"[3] .

وتبعه أبو علي الفارسي فعلّل تنكيرها بالسبب نفسه إذ قال : "ومن الأسماء أسماءٌ قد أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها ، وأنها لا تخصّ شيئاً بعينه . فمن ذلك : غير ومثل وسوى ، تقول : مررت برجلٍ غيرك ، وبغلامٍ مثلِك ، فتصف بها النكرة"[4] .

---

(1) المقتضب : ٢٨٩/٤ .

(2) شرح التسهيل : ٢٢٦/٣ .

(3) الأصول في النحو : ٥/٢ .

(4) الإيضاح العضدي : ٢٧٩/١ .

وجزم ابن مالك بهذا في (غير) و (مثل) ونحوهما[1] .

وقد بيّن ابن يعيش وجه الإبهام في هذه الأسماء فقال في غير ومثل وشبه :

"فهذه نكرات وإن كنّ مضافاتٍ إلى معرفة . وإنما نكّرهن معانيهن ؛ وذلك لأن هذه الأسماء لمّا لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتصرف . ألا ترى أن كلَّ من عداه فهو غير ، وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة "[2] .

أما الفراء فقد منع إضافة مثل وغير ، فمنع ما سمعه سيبويه : لي عشرون مثله ونحوه .

وقوله هذا مردود عند جمهور النحاة ، من وجهين . أشار إليهما الرضي إجمالاً دون تفصيل خلال رده لما ذهب إليه الفراء .

وهما :

## الوجه الأول:

من جهة السماع . إذ دلّت عدةُ نصوص على إضافة غير وإخواتها. من هذا ما جاء في الكتاب من قول سيبويه : "ومن ذلك قول العرب : لي عشرون مثله ، ومائة مثله ... وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرك على قوله : عشرون مثلك"[3] .

وذكر المبرد في المقتضب جملةً من الأمثلة التي جاء السماع فيها بإضافة هذه الأسماء ، إذ قال : "فأمّا مررت برجلٍ غيرك ، فلا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مبهمٌ في الناس أجمعين .. فأما حسبُك ، وهدُّك ، وشرعُك ، وكفيُك ، فكلها نكرات .. "[4] .

واستدلّ ابن عصفور بأمثلة أخرى فقال : "والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرك ، وشبهك ومثلك وخِدْنك ، وتربك ، وهدُّك وكفؤك وحسبك وشرعك وقدْك ، وناهيك من رجل ... وهذا كله لا خلاف أن إضافته غير محضة"[5] .

---

[1] انظر شرح التسهيل : ٢٢٥/٣ .

[2] شرح المفصل : ١٢٥/٢-١٢٦ .

[3] الكتاب : ٤٢٧/١-٤٢٨ .

[4] المقتضب : ٢٨٨/٤ .

[5] شرح الجمل : ٧٠/٢-٧١ .

فكل هذه النصوص تنقض منع الفراء لإضافة (غير) و (مثل) ؛ لأن السماع كما قال الرضي لا يردّ ذلك . خاصة أن في هذه النصوص ما يؤكد على أن الإضافة ليست مقتصرة على هذين الاسمين ، بل تعدتهما إلى أسماء أخرى مشابهة .

## الوجه الثاني:

من جهة القياس . فالجمهور على أن الإضافة اللفظية لا تكسب المضاف من المضاف إليه التعريف ولا التخصيص .

وقد أشار ابن مالك إلى مذهبهم هذا بقوله : "ويتخصص بالثاني إن كان نكرة ويتعرف به إن كان معرفة ، ما لم يوجب تأويله بنكرة وقوعه موقع ما لا يكون معه معرفة ، أو عدم قبوله تعريفاً لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب، أو تكون إضافته غير محضة ولا شبيهة بمحضة ..".

وما دامت إضافة غير ومثل ونحوهما ، إضافة لفظية ، غير محضة ، فهي تضاف ولكن لا تكتسب التعريف .

فمثلها مثل : رُب رجلٍ وأخيه ، وكم ناقةٍ وفصيلها . صورها صور المعارف تقديراً ، وتقدير تنكيرها واجب[1] .

ومثل ذلك : قيد الأوابد ، وعُبْر الهواجر .

وقد صرَّح سيبويه بتنكيرهما وإن إضيفا ، فقال : ومما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة.

قول الشاعر : امرؤ القيس :

بمنجـردٍ قيـدِ الأوابـد لاحَـهُ      طرادُ الهوادي كلَّ شاوٍ مُغرّبِ

ومنه أيضاً : مررت على ناقةٍ عُبْر الهواجر"[2] .

---

[1] انظر شرح التسهيل : ٢٢٦/٣ .

[2] الكتاب : ٤٢٤/١ ، وانظر الديوان : ٤٦ .

## الترجيح :

وبعد ، فرأي الفراء في منعه " عشرون مثله ، وعشرون غيره" مردود بالسماع لوروده عن العرب ، وبالقياس لإجازة جمهور النحاة الإضافة في أسماء نكرات غير (مثل) وأخواتها . وبهذين الأصلين اعترض الرضي عليه . وهما دليلان كافيان لإبطال رده .

## (١٦) مُفْسِّرُ ضميرِ الشأنِ

### قال الرضي :

" وأجَازَ الفراءُ أنْ يُفسِّر ضميرَ الشأن ، أيضاً ، مفردٌ مؤولٌ بالجملة نحو : (كان قائماً زيدٌ) ،و(كان قائماً الزيدان)، أو( الزيدون) ، على أنَّ (قائماً) في جميعها خبرٌ عن ذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، وكذا أجاز نحو:( ظننتُه قائماً زيدٌ)،أو( الزيدان) أو(الزيدون) . وكذا :( ليس بقائمٍ أخواك )، و(ما هو بذاهب الزيدان ). والبصريون يمنعون جميعَ ذلك ، ولا يجوِّزون إلا نحو : (ليس بقائمين أخواك) ، و(ما هو بذاهبين الزيدان ). على أن يكون (أخواك) اسمَ ليس ، و(بقائمين) خبرٌ مقدمٌ ، أو يكون اسمُ ليس ضميرَ الشأن ، والجملةُ الابتدائيةُ المتقدمةُ الخبرِ خبرُها"[١].

### المناقشة :

ضميرُ الشأنِ : هو ضميرٌ غائبٌ ،يأتي صدرَ الجملة الخبرية، دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه . ويسميه البصريون ضميرَ الشأن أو الحديثَ في حال تذكيره، وضميرَ القصة في حال تأنيثه .

أما عند الكوفيون فهو الضمير المجهول ، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه [٢].

وقد عدَّد ابن هشام خمسةَ أوجهٍ يخالف فيها هذا الضميرُ غيرَه من الضمائر .

فقال : "أحدها : عوده على ما بعده لزوماً ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيءٌ منها عليه .

والثاني : أن مفسِّره لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أن لا يُتْبَع بتابع ، فلا يؤكَّد ولا يُعطف عليه ، ولا يُبْدَل منه .

والرابع : أنه لا يَعملُ فيه إلا الابتداءُ أو أحدُ نواسخه .

---

[١] شرح الرضي : ٢١٣/٣ .

[٢] انظر الأصول : ١٨٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١٤/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٧١/٢ .

والخامس : أنه ملازمٌ للإفراد ، فلا يُثنّى ولا يُجْمَع ، وإن فُسِّر بحديثين أو أحاديث"[1].

والوجه الثاني من هذه الأوجه هو مدار هذه المسألة ، وبيانها ما يأتي :

١- اشترط جمهور البصريين أن يُفسَّر ضميرُ الشأن بجملةٍ خبريةٍ،فلا يفسَّر بالإنشائية ولا الطلبية ولا بمفرد .

ذكر سيبويه هذا الشرط بقوله:" ومما يُضْمَرُ لأنه يفسِّره مابعده،ولا يكون في موضعه مظهرٌ ، قول العرب : إنه كرامٌ قومك ، وإنه ذاهبة أمَتُك . فالهاء إضمارُ الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء . كأنه في التقدير : وإن كان لا يُتكلم به . قال : إن الأمرَ ذاهبةٌ أمتك ، وفاعلةٌ فلانة ، فصار هذا الكلام كلُّه خبراً للأمر ، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره"[2] .

وأكَّد الزمخشريُ على أنه لا يفسَّر إلا بجملة ، فقال : "ويقدمون قبل الجملة ضميراً يُسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : (هو زيد منطلق )، أي: الشأنُ والحديثُ زيدٌ منطلقٌ . ومنه قوله - عز وجل - ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[3] ولا يجيز البصريون أن يكون خبرُ ضمير الشأن اسماً مفرداً -كما ذكرنا- وحجتهم كما يقول ابن يعيش : "لأن ذلك الضميرَ هو ضميرُ الجملة، فينبغي أن يكون الخبرُ جملةً كما تقول :(كان زيدٌ أخاك)، فتجعل (الأخ) خبراً له إذا كان هو إياه"[4] .

٢- أجاز الفراء والكوفيون أن يكون مفسر ضمير الشأن اسما مفرداً .

فقد أعرب الفراء على هذا الوجه قوله تعالى ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ.... ﴾[5] وقال : "إن شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج

---

(١) انظر : المغني - بتصرف : ٤٩١/٢ .

(٢) الكتاب : ١٧٦/٢ .

(٣) الآية : ١، من سورة الإخلاص، وانظر : المفصل : ١٦٣ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ١١٤/٣

(٥) من الآية : ٨٥ ، من سورة البقرة .

وتُخْرِجُون فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ ﴾[1] أي : وهو محرم عليكم ، يريد: إخراجُهم محرمٌ عليكم ، ثم أعادَ الإخراج مرة أخرى تكريراً على (هو) لمّا حال بين الإخراج وبين (هو) كلامٌ . فكان رفعُ الإخراج بالتكرير على (هو)"[2] .

وقد عزا ابن يعيش هذا الرأي للفراء ثم أورد ردَّ البصريين عليه، فقال : "وكان يجيز: "كان قائماً الزيدان والزيدون" . فيكون (قائماً) خبراً لذلك الضمير وما بعده مرتفع به. والبصريون لا يجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً؛ لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي أن الخبر جملة"[3] .

وبناءً على رأي الفراء هذا ، أجاز الكوفيون نحو : (ظننته قائماً زيدٌ). على أن تكون الهاء ضميرَ الشأن .

وقد نقله ابن مالك عن الكوفيين وردَّه أيضاً؛ لتعارضه مع ماجئ ضمير الشأن لأجله، من حصول التفخيم والتعظيم. بحيث لا يتقدمه ظاهر يفوِّت هذا الغرض .

فقال : "وأما تجويزهم نحو : ظننته قائماً زيد ، على أن تكون الهاء ضميرَ الشأن فمردودٌ أيضاً ؛ لأن سامعه يسبقُ إلى فهمه كونُ (زيد) مبتدأ مؤخراً. وكونُ (ظننت) ومفعوليها خبراً مقدماً . وذلك مفوِّت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن ، لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك ، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم"[4] .

أما أبو حيان فقد خطّأ توجيه الفراء للآية الكريمة قائلاً : "وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : أنه أخبر عن ضمير الأمر بمفردٍ ، ولا يجيز ذلك بصريٌ ولا كوفيٌ .

---

[1] من الآية ٨٥، من سورة البقرة

[2] معاني القرآن للفراء : ٥١/١ .

[3] شرح المفصل : ١١٤/٣ .

[4] شرح التسهيل : ١٦٤/١ .

أما البصريُ؛ فلأن مفسِّر ضمير الأمر لا بد أن يكون جملةً . وأما الكوفيُ؛ فلأنـه يجيز الجملة، ويجيز المفرد إذا كان قد انتظم منه ومما بعده مسندٌ ومسندٌ إليه في المعنى نحو قولك : ظننته قائماً الزيدان .

والثاني : أنه جعل (إخراجهم) بدلاً من ضمير الأمر وضمير الأمر لا يُعْطَفُ عليه ،ولا يُبْدَلُ منه ولا يؤكَّد"[1] .

وخرَّج أبو حيان ما أجازه الفراء والكوفيون في (ظننته قائماً زيدٌ) على نحو ما ذهب ابن مالك فقال : "فلو سُمع نظيرُ هذا التركيب كان (زيد) مبتدأ و (ظننته قائماً) جملة خبراً عن المبتدأ ، والهاء مفعولةً بـ (ظننت) ،عائدةٌ على (زيد). وهو الذي يسبق إلى الفهم "[2] .

واعترض الدماميني على هذا التخريج وقال : "قلت: التخريجُ خاصٌ بهذا التركيب. وليست المسألةُ مقصورةً عليه عند الكوفيين . فمن مثلها عندهم : ( ظننته قائماً الزيدان أو الزيدون) . ولا يأتي هنا ذلك التخريج أصلاً "[3] .

واعتراض الدماميني هذا صحيحٌ، فيما يخص عدم إتيان تخريج ابن مالك وأبي حيان في نحو : ظننته قائماً الزيدان . إلا أن قصره لهذا التخريج على : ظننته قائماً زيد، فيه نظر .

إذ يمكن أن يخرَّج عليه ما أجازه الفراء والكوفيون من نحو : (كان قائماً زيد)، بحيث يكون (زيد) اسم كان مؤخراً ، و(قائماً) خبرها مقدما .ولا يمنع توسط خبر كان بين اسمها وخبرها لجوازه هنا .

كما يمكن أن يُخرَّج عليه ما أجازه الفراء والكوفيون في : ( ليس بقائمين أخواك) و(ما هو بذاهبين الزيدان) . كما قال الرضي : "والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوِّزون إلا نحو : ليس بقائمين أخواك ، وما هو بذاهبين الزيدان على أن يكون

---

[1] البحر المحيط : ٢٩٢/١ .

[2] التذييل والتكميل : ٢٧٥/٢ .

[3] تعليق الفرائد : ١٢٣/٢ .

(أخواك) اسم ليس ، و (القائمين) خبراً مقدماً. أو يكون اسم ليس ضميرَ الشأن والجملةَ الابتدائيةَ المتقدمةَ الخبر خبرَها"[1] .

وقد ذكر السيرافي وجها لتجويز ما ذهب إليه الفراء في نحو :(ما هو بذاهب الزيدان)، إذ قال: "وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو :( ماضارب الزيدان) ، جملة، لأنها مبتدأ مستغنٍ عن الخبر، فيكون ضمير الشأن مفسراً الجملة"[2] .

وردّه الرضي بقوله : "وفيما ذكر نظرٌ على مذهب البصريين ؛ لأن الصفة عندهم إنما تكون مع فاعلها جملة إذا اعتمدت على نفس (ما) لا على المبتدأ بعدها . فخبر (ما) في نحو : ما زيد بضارب أخوه ، مفرد"[3] .

فالسيرافي يجوِّز ما ذهب إليه الفراء والكوفيون في نحو : ما هو بذاهب الزيدان . وليس بقائمين أخواك ، ويجوِّز أيضاً ما ذهبوا إليه في نحو : كان قائماً الزيدان وكان قائماً الزيدون ، وظننته قائماً الزيدان والزيدون .

أما قول الرضي وشرط اعتماد الصفة على نفي أو استفهام ، لتكون مع ما بعدها جملة، فإنما يتم على رأي من اشترط ذلك ، أي على مذهب البصريين. فالكوفيون لم يشترطوا شرط الاعتماد ، وأجازوا أن يعمل اسم الفاعل فيما بعده دون أن يسبقه نفي أو استفهام ، واحتجوا بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً　　　مَقالةَ لِهْبِي إذا الطَّيرُ مَرَّتِ

فالرضي كان دقيقاً في عبارته ، عندما قال : "وفيما قال نظر على مذهب البصريين".

---

(1) شرح الرضي : ٢١٣/٣ .

(2) شرح السيرافي على الكتاب : ١٨١/١ .

(3) شرح الرضي : ٢١٤/٣ .

## الترجيح :

يبدو لي أن ما ذهب إليه الفراء والكوفيون، من أن خبر ضمير الشأن قد يأتي مفرداً كما يأتي جملة، مردودٌ؛ لما يأتي :

١- لأن ما استشهدوا به من أمثلة ، يحتمل تخريجاتٍ أخرَ ، وما ورد عليه الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ .

إذ يجوز أن تخرَّج الأمثلةُ الواردةُ عنهم على النحو الآتي :

١- يجوز أن يكون الاسم المرفوع المتأخر مبتدأ مرفوعاً ، وما قبله خبر مقدم وذلك في نحو : كان قائماً زيدٌ ، وظننته قائماً زيدٌ .

٢- يجوز أن تكون الصفة مع ما بعدها جملة . ولا تعارض حينئذ بين مذهب البصريين والكوفيين، سواء أكانت معتمدةً على نفي أو استفهام ، أو لم تكن معتمدةً ؛ لعدم اشتراط الكوفيين شرط الاعتماد سبباً لجواز عملها وهذا ينطبق على :

ليس بقائم أخواك ، وما هو بذاهب الزيدان ، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون ، وظننته قائماً الزيدان أو الزيدون .

## (١٧) حكمُ كافِ الخطابِ مع أ سماءِ الأفعالِ

### قال الرضي :

" وقال الفراءُ : الكافُ في جميعها : مرفوعٌ؛ لكونه في مكانِ الفاعلِ . وليس بشيء ؛ لأنّا نعرفُ أنّ الكافَ في : (عَلَيْكَ)، و(إِلَيْكَ)، و(دُونَكَ) ، هو الذي كان قبل نقلِ هذه الألفاظِ إلى معنى الفعلِ ، وقد كان مجروراً.

بلى ، يمكنُ دعوى ذلك في نحو : (حيَّهلك )، و(هاك )، لأنَّ الكافَ لم يَثْبُت معَ هذين الاسمين قبلَ صيرورتِهما اسمي فعَلٍ . مع أنَّ وضعَ بعضِ الضمائرِ موضعَ بعضٍ خلافُ الأصلِ . وينبغي له أنْ يقولَ : إنَّ في نحو : (رُوَيْد) ، و(ها )، مجرَّدَين عن الكاف ،ضميراً مستتراً. كما في : (اضرب). ولا يقول بحذف الكاف، لأن الفاعلَ لا يُحْذَف"[1] .

### المناقشة :

اختُلف في الكاف بعد أسماء الأفعال ،على قولين :

**الأول** : أنها ضمير المخاطب ، وهو رأي الجمهور . إلا أنهم اختلفوا في محلها، وذلك على النحو الآتي :

(١) أن الكاف في موضع جر ، وهو رأي جمهور البصريين[2] .

وقد أشار سيبويه إلى أن موضع الكاف هو الجرّ بقوله : "وقد يجوز أن يقول : عليكم أنفسِكم ، وأجمعين ، فتَحمِلُه على المضمر المجرور الذي ذكرته للمخاطب"[3].

(٢) أنها في موضع نصب ، على المفعولية والفاعل مستتر ، وهو رأي الكسائي.

---

(١) شرح الرضي : ٤/١١-١٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ١٣٩٣/٣ .

(٣) الكتاب : ٢٥٠/١ .

وردّه الرضي بقوله : "وقال الكسائي : الكافُ في الجميع منصوبٌ . وهو أضعفُ؛ لأن المنصوبَ قد يجيء بعدها صريحاً ، نحو : رويدك زيداً، وعليك زيداً"[1] .

وردّه الدماميني أيضاً، بكون العامل المقدر متعدّياً لواحد قال : "ويردُّه قولهم: عليك زيداً . بمعنى خذ ، وخذ إنما يتعدى لواحد"[2] .

غير أن الصبَّان ردَّ رأيَ الدماميني بقوله : "وللكسائي أن يمنعَ كونَ (عليك زيداً) بمعنى خذ ، ويقول معناه: "ألزمْ نفسك زيداً" من الإلزام ، وأظهر منه في الرد قولهم : (مكانك) بمعنى: اثبتْ، و(أمامك) بمعنى: تقدّمْ و(وراءك) بمعنى: تأخَّرْ. فإن ما ذكر لازم. ويَردُ عليه أيضاً أنه يلزم عملُ الفعلين في ضميري مخاطب، وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها"[3] .

(٣) أن الكاف في موضع رفع على الفاعلية . فهي كاف الفاعل في أسماء الأفعال . وهو رأي الفراء[4] .

وقبل أن نفصِّلَ القولَ فيه، ينبغي أولاً أن نذكرَ القولَ الثانيَ الواردَ في الكاف بعد أسماء الأفعال .

الثاني : أن الكاف حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وهو رأي ابن بابشاذ. فقد ذكر أن الكاف في هذه الأسماء حرفُ خطاب على حدها في( رويدك )، و(ذلك) ، و(النجاءك). واحتج بأنها أسماء أفعال ، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل لا تضاف[5]

ويهمنا في هذا المقام أن نناقش رأي الفراء . فهو يذهب إلى أن الكاف في نحو: "عليك زيداً" . في محل رفع فاعل لاسم الفعل . والنحاة متفقون على أنّ أسماء الأفعال فيها ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.

---

[1] شرح الرضي على الكافية : ١٢/٤ .

[2] حاشية الصبان : ٢٩٨/٣ .

[3] انظر : المرجع السابق .

[4] لم أجد رأي الفراء في كتبه التي بين يدي . وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٣٩٣/٣ .

[5] انظر شرح المقدمة المحسبة : ١٥٤/١ .

وقد نبّه سيبويه في الكتاب على هذا ، في أكثر من موضع ، فقد قال في محل الكاف مع أسماء الأفعال غير المضافة، نحو: رويد، وحيَّهل : "واعلم أن (رويداً) تلحقها الكاف وهي في موضع افعلْ ، وذلك قولك : رويدك زيداً، ورويدكم زيداً . وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت؛ لتبين المخاطب المخصوص ، لأن (رويد) تقع للواحد والجميع ، والذكر والأنثى ، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني ... وذا بمنزلة قول العرب : (هاء) و(هاءك)و(هأ) و(هأك)،وبمنزلة قولك : (حيَّهل) و(حيَّهلك) ، وكقولهم :( النَّجاءك) . فهذه الكاف لم تجئ علماً للمأمورين والمنهيين المضمرين . ولو كانت علماً للمضمرين لكانت خطأ ، لأن المضمرين هاهنا فاعلون ، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو كقولك : افعلوا . وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً ، ولو كانت اسماً لكان (النَّجاءك) محالاً ؛ لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام"[١] .

وقال في موضع آخر عن (رويدك) إذا جعلته مصدراً ، وأكدت الكاف بـ (نفس) لزمك أن تجرَّ التوكيد ، قال : "ومن جعل رويداً مصدراً ، قال :( رويدك نفسِك) إذا أردت أن يُحمَل (نفسك) على الكاف ، كما قال : (عليك نفسِك) حيث حُمِل الكلام على الكاف"[٢]

وقال تحت باب : هذا بابٌ من الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء مضافة ، ويقصد بها أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف والجار والمجرور" في ( عليك زيداً ) مانصه : "ألا ترى أن للمأمور اسمين: اسماً للمخاطبة مجروراً ، واسمه الفاعل المضمر في النية"[٣] .

وهذه النصوص جميعها تبين أنّ في أسماء الأفعال ضميراً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية ، وبالتالي يبعد ما ذهب إليه الفراء ، لتعارضه مع إجماع النحاة[٤].

---

[١] الكتاب : ١/٢٤٤-٢٤٥ .

[٢] الكتاب : ١/٢٥١-٢٥٢ .

[٣] الكتاب : ١/٢٥١ .

[٤] انظر : الكتاب : ١/٢٥١ والمغني : ١/١٨١ والهمع : ٥/١٢٠ .

وقد فصّل الرضي عبارات سيبويه السابقة على نحو لم يأتِ عند من سبقه ، إذ شرح مفهوم كلامه بعبارات واضحة وموجزة ، فقال :

" الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء نُظِر ، فإما أن يكون متصلاً بما هو ظرف أو حرف جر في الأصل ، نحو : أمامك وإليك ، أو لا .فهو في الأول اسم مجرور ، نظراً إلى أصله .وفي الثاني يُنظر ، فإذا كان الاسم الذي اتصل به كاف الخطاب مما جاء مصدراً مضافاً واسم فعل معاً ، نحو : "رويد زيدٍ وزيداً" ، احتمل أن يكون الكاف اسماً مجروراً نظراً إلى كون الاسم مصدراً مضافاً إلى فاعله ، وأن يكون حرف خطاب نظراً إلى كون الاسم اسم فعل نحو : (رويدك زيداً) . وإن لم يجز كون الكاف مضافاً إليه فهو حرف ، كما في : (هاك) إذ لم يأتِ (ها زيدٍ) بالإضافة ، كما جاء في : (رويد زيدٍ) ، ومثله : (النجاءك)، وإن لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا إليه"[1] .

والحق أن مذهب الفراء لا يتعارض فقط مع ما جاء في الكتاب ، بلّ رُدّ صراحة من بعض النحاة ، من أكثر من وجه ، وذلك على النحو الآتي :

١- ردّه ابن مالك ، وصحّح الجرّ في الكاف بعد أسماء الأفعال ، لأن السماع يؤيده ، قال : "واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات :

فموضعه : رفعٌ عند الفراء ، ونصبٌ عند الكسائي ، وجرٌ عند البصريين وهو الصحيح ، لأن الأخفش روى عن عربٍ فصحاء : "عليّ عبدِالله زيداً" ـ بجر عبدِالله.

فتبين بذلك أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعة ، ولا منصوبة"[2] .

٢- ردّه الرضي أيضاً من وجهين قياسيين :

أ- لأن الكاف في (عليك) ، و (دونك) ... مجرورة بحسب أصلها إذ قال : "وليس بشيء، لأنا نعرف أن للكاف في : عليك ، وإليك ، ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً"[3].

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١٢/٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٣٩٣/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١٢/٤ .

ب- لأنّ فيما ذهب إليه الفراء استعمالاً للكاف في غير موضعها .

إذ قال : "مع أنّ وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل"(١).

٣- ردّه ابن هشام من هذا الوجه أيضاً ومن وجه آخر ، وهو أنّ الكاف يجوز الاستغناء عنها ، فبعض أسماء الأفعال يأتي مجرداً منها ، نحو : رويد ، وحيَّهل . وكلام الفراء يؤدي إلى الاستغناء عن الفاعل، وهو عمدة .

فقد قال في المغنى : "والكاف حرف خطاب ، هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه . ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قط مرفوعة"(٢) .

## الترجيح :

بناءً على ما سبق فإنّ مذهب جمهور البصريين هو المتجه لما يأتي :

١- لأن ما ذهبوا إليه من أن موضع الكاف مع بعض أسماء الأفعال هو الجر ، يتفق مع ما سُمِع، ومع ما رواه الأخفش، وقول بعض العرب الفصحاء : عليّ عبدِالله زيداً . بجرّ -عبد الله- .

٢- لأن مذهبهم هذا يطّرد على جميع أسماء الأفعال ، من حيث استتار الضمير الدالّ على الفاعل فيها ، سواء لحقت الكاف اسم الفعل ،أم لم تلحقه . وهو ما لا ينطبق على قول الفراء ، إذ الفاعل عنده مرة قد يكون مستتراً في اسم الفعل إذا كان مجرداً من الكاف . وقد يكون الكاف نفسها إذا اتصلت باسم الفعل .

٣- لأنّ فيه إجماع النحاة ، وإجماع النحاة حجة .

---

(١) شرح الرضي : ١٢/٤ .

(٢) المغنى : ١٨١/١ .

# (١٨)حذفُ لامِ الأمرِ

## قال الرضي :

" وجاء في النَّظمِ حذفُ هذه اللامِ في فعلِ غيرِ الفاعلِ المخاطبِ قال :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالا

وأجازَ الفراءُ حذفَها في النثرِ في نحوِ : (قلْ له يفعلْ) ، قال الله تعالى ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا﴾ وإنما ارتكب ذلك ؛ لاستبعاده أن يكونَ القولُ سببَ الإقامةِ والأولى أن يُقالَ في مثلِه: إنَّه جوابُ الأمرِ، كأنَّه لمَّا كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قولِه -عليه الصلاة والسلام- لهم : صلّوا ، جُعل قولُه -عليه السلام- كالعلةِ في إقامتِها .

وقال بعضُهم : جَزَمَه لِكونِه شِبهَ الجوابِ ، كما قلنا في قولِه ﴿كن فيكون﴾ بالنصبِ. ولو كان كما قال الفراءُ ، لم يختَصّ هذا بجوابِ الأمرِ"[1] .

## المناقشة :

في حذف لام الأمر من فعلِ غيرِ الفاعلِ المخاطبِ أقوالٌ :

١- إنه تلزم في النثر ، ولا يجوز حذفها إلا لضرورة الشعر . وهو مذهب الجمهور.

قال سيبويه مشيراً إلى ذلك : "واعلم أن هذه اللام قد يجوزُ حذفُها في الشعر وتعمل مضمرةً ، كأنهم شبّهوها بـ (أنْ )إذا أعملوها مضمرة .

وقال الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالا [2]

---

(١) شرح الرضي : ٥/٨٩-٩٠ .

(٢) اختلف في نسبته قيل: لحسان، وقيل: لأبي طالب، وقيل: للأعشى ، وهو غير موجود في ديوان أي واحد منهم . انظر الكتاب المقتضب : ١٣٢/٢ ، والآمالي الشجرية : ٧٥/١ .

وإنما أراد : لتفدِ"[1] .

وقد وافق الرضيُ رأيَ الجمهور، إذ قال : "وتلزم اللامُ في النثر ، فعلَ غير الفاعل المخاطب، وهو إما فعلُ المفعول نحو : (لأضربْ أنا) ، و(لتضربْ أنت) ؛ لأن هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف .

وإما فعل الغائب المذكور ، نحو : ( ليضربْ زيد) ، و(لتضرب هند) ، وهما كثيران. وإما فعل المتكلم ..." [2] .

٢- إنه يجوز حذفها في النثر أيضاً . وقد اختلف النحاة في نسبة هذا الرأي أهو للكسائي أو للفراء ، فابن مالك أورد رواية لثعلب تنسب هذا القول للكسائي فقال : "ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر ، خلافاً للكسائي ، قال ثعلب: قال الكسائي في قوله تعالى:﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ ﴾[3] هو : ليغفروا ، فأسقط اللام، وترك (يغفروا) مجزوماً"[4] .

إلا أن المرادي وابن هشام نسبا للكسائي إجازته لحذف لام الأمر في النثر بعد الأمر بالقول[5] .

أما الرضي فنسبه للفراء –ويؤيده ما في المعاني ، فقد قال الفراء : وقوله:﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[6] جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء . ومعناه –والله أعلم- معنى أمر ، كقولك : قل لعبد الله يذهبْ عنا ، تريد : اذهبْ عنا ، فجُزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية ، ولو كان جزمه

---

(1) الكتاب : ٨/٣ .

(2) شرح الرضي : ٨٨/٥-٨٩ .

(3) الآية : ١٤، من سورة الجاثية .

(4) شرح التسهيل : ٦٠/٤

(5) انظر الجنى الداني ١١٣ و المغني : ٢٢٥/١.

(6) من الآية : ٣١، من سورة إبراهيم .

على محض الحكاية لجاز أن تقول : قلت لك تذهب يا هذا ، وإنما جُزم كما جُزم قوله:

دعه ينم ، و﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ ﴾[1] والتأويل -والله أعلم- فذروها فلتأكل . ومثله ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ ...﴾ ومثله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[2].

فالفراء اشترط جواز حذف اللام في النثر ، أن يسبقها أمر ، سواء أكان أمراً بالقول أو غيره نحو : فذروها تأكل . ولم يحدد أن يكون الأمر بالقول كما نُسب للكسائي .

وردّ بعض النحاة توجيه الفراء للآيات الكريمات على جواز حذف لام الأمر .

وتعددّت أقوالهم في جزم (يقيموا) في قوله تعالى : ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ ونحوه، وذلك على النحو الآتي :

**أولاً** : ذهب الجمهور إلى أن (يقيموا) جوابُ الأمر ، فهو مجزوم كما في قولك : ائتني أكرمْك[3].

واختلف في ذلك على ثلاثة أقوال :

١- قيل: إن الجزم واقع بنفس الطلب ؛ لتضمنه معنى (إنْ) الشرطية. وهو مذهب الخليل وسيبويه .

فقد قال سيبويه : "وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها في نية معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال ائتني آتِك ، فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيانٌ آتك"[4] .

وتضمن الطلب معنى الشرط ، هو المعنى الذي عناه الرضي بقوله : "الطلب أظهر في تضمّن معنى الشرط، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر .وذلك

---

[1] من الآية : ٧٣، من سورة الأعراف، ، و من الآية : ٦٤ في سورة هود،.

[2] من الآية ٥٣، من سورة الإسراء ، وانظر معاني القرآن : ٧٧/٢ .

[3] المغنى : ٢٢٦/١ .

[4] الكتاب : ٩٤/٣ .

لأن كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به عليه ، وحامله على الكلام الخبري: إفادةُ المخاطب بمضمونه . تقول : ضُرِب زيدٌ ، أو ما ضُرِب زيدٌ ، إذا قصدت إفهام المخاطب ضرْب زيدٍ أو عدم ضربه .

وأما الحامل على الكلام الطلبي ،فكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إمّا لذاته أو لغيره .ومعنى كونه مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه[1] .

وقوله هذا يتفق مع تخريجه للآية الكريمة ، وردّه لما ذهب إليه الفراء فيها بقوله : "وإنما ارتكب ذلك ؛ لاستبعاده أن يكون القولُ سببَ الإقامة . والأولى أن يُقالَ في مثله : إنه جواب الأمر. كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله -عليه الصلاة والسلام- لهم : (صلوا) جُعِل قوله -عليه السلام- كالعلة في إقامتها .

فـ (يقيموا) مجزوم لوقوعه في جواب الطلب أو الأمر ؛ لتضمنه معنى الشرط. إذ حصول الإقامة متوقف على قوله عليه الصلاة والسلام (صلّوا) .

٢- أنه مجزوم بالطلب ؛ لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر ،لا لتضمنه معناه. وهو مذهب السيرافي والفارسي[٢] .

٣- أنه مجزوم بشرط مقدّر بعد الطلب . وهو مذهب الجمهور [٣].

ويكون التقدير في الآية : قل لهم ، فإن تقل لهم يقيموا .

وقد أبطله ابنُ مالك ، فقال : "لأن تقدير ذلك يلزمُ منه ألا يتخلّفَ أحدٌ من المقول لهم عن الطاعة، والواقعُ بخلاف ذلك . فوجب إبطال ما أفضى إليه ، وإن كان قول الأكثر"[٤] .

---

[1] شرح الكافية : ١٢٨/٥ .

[٢] انظر المغنى : ٢٢٦/١ .

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٦٩/٣ .

[٤] شرح الكافية الشافية : ١٥٦٩/٣ .

أمّا ابن هشام فرجّحه على القولين الأول والثاني : لأن التضمينَ أولى من الحذف .

ولأن الطلب ليس في معنى الشرط ، قال : "وهذا أرجح من الأول ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل . لكنّ في التضمين تغييرَ معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف. وأيضاً إن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع، أو غير كثير. ومن الثاني ، لأن نائب الشيء يؤدّي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط "[1] .

**ثانياً** : أنّ (يقيموا) مجزوم ؛ لوقوعه في جواب (أقيموا) المقدّر ، لا جواب (قل) وتقدير الكلام: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا .

وهو مذهب المازني نسبه له النحاس فقال : "قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يقول : حدثنا محمد بن يزيد عن المازني قال : التقدير : قل للذين آمنوا أقيموا الصلاة يقيموا . وهو قول حسن ؛ لأن المؤمنين إذا أُمِروا بشيء قبلوا"[2] .

واختاره المبرد أيضاً[3] .

أمّا ابن الشجري فجعله أوجَهَ من رأي الجمهور السابق ، فقال معلّلاً هذا : "وهذا أوجهُ القولين . والذي يوضح إضمار أمرٍ آخر ، أنّ (قل) لا بد له من جملة تُحكَى به . فالجملة المحكية به هي التي ذكرناها ، لأنّ أمرَ الله لنبيه بالقول ليس فيه بيانٌ لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقولَ لهم النبي : أقيموا الصلاة . فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبةً لـ"قلْ"[4] .

أما ابن هشام فردَّ هذا القول ؛ لأنه لابدَّ من المخالفة بين الجواب والمجاب، قال : "ويردّه أن الجواب لا بدَّ أن يُخَالف المُجَاب : إما في الفعل والفاعل نحو: ائتني أكرمك ، أو في الفعل نحو : أسلم تدخل الجنة ، أو في الفاعل نحو: قم أقم ، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضاً فإن الأمر المقدر، للمواجهة، و(يقيموا) للغيبة"[5] .

---

(1) المغني : ٢٢٦/١ .

(2) إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٠/٢ .

(3) انظر المقتضب : ٨١/٢-٨٢ .

(4) أمالي ابن الشجري : ٤٧٧/٢-٤٧٨ .

(5) المغني : ٢٢٧/١ .

وهناك من النحاة من وافق رأي الفراء ، فالزجاج خرّج الجزم في (يقيموا) على حذف اللام ، فقال : "وجائز أن يكون مجزوماً بمعنى اللام، إلا أنها أسْقِطَتْ ؛لأن الأمرَ قد دلَّ على الغائب بـ (قل) . تقول : قل لزيد ليضربْ عمراً . وإن شئت قلت : قل لزيد يضربْ عمراً"[1] .

وممن وافقه أيضاً الزمخشري في كشافه[2]

أمّا ابن مالك فقد حذف اللام وجعله من الكثير المطرد ، إذ قال : "فالكثيرُ المطردُ : الحذفُ بعد أمرٍ بقولٍ، كقوله تعالى : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي: ليقيموا ، فحذف اللام لأنه بعد (قل) "[3] .

٣- أنَّ حذفها ممنوع حتى في الشعر . وهو مذهب المبرد ، فقد قال : "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول مُتمِّم بن نويره :

عَلَى مِثْلِ أصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشي لكِ الوَيْلُ – حُرَّ الوَجْهِ أوَيبْكِ مَنْ بَكَى[4]

يريد : أو ليبك من بكى .

وقول الآخر :

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كـلُّ نفْـسٍ إذا مـا خِفْـتَ مِـنْ أمْـرٍ تَبَـالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمَر . وأضعفُها الجازمةُ؛ لأنَّ (فاخمشي) هو في موضع (فلتخمشي) فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك"[1] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٦٢/٣ ـ ١٦٣ .

(٢) الكشاف : ٥٥٦/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٦٩/٣ .

(٤) البيت لمتمِّم بن نويرة . انظر : الكتاب : ٩/٣ والمقتضب : ١٣٠/٢ .

## الترجيح :

إنَّ مذهبَ الفراء مخالفٌ لمذهب جمهور النحاة ، إذ يمنعون حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب في النثر ، ولا يجيزونه إلا في الشعر ، وعلى هذا الأساس كان ردُّ الرضي لما أجاز الفراء .

ويظهر لي أن في هذا المنع تضييقاً للقاعدة ، والتفاتا عن ظواهر النصوص إلى التأويل والتقدير. بتجاهل نصوص فصيحة وردت على مذهب المجوزين . المبني على أصل معتبر .

وكان القياس النحوي السليم يقتضي أن تسير القاعدة وفق النصوص حتى لا يُحتاج إلى التقدير والتأويل ، إذ لا شك أن عدم التقدير هو الأصل .

وبعد هذا العرض الموجز فإنني أخلص إلى ما يأتي :

١- أنّ مذهب الفراء أولى مما ذهب إليه المانعون ، لأمرين :

أ- ورود ما أجازه الفراء من حذف لام الأمر في أفصح كلام ، وأقوى سماع وهو القرآن الكريم .

من ذلك قوله تعالى : ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُ﴾.

وقوله تعالى :﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[2] .

وقوله تعالى ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾[3].

ولا شك أن عدم التقدير هو الأصل .

ب- لأن حذف لام الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب جاء في الشعر، ولغير ضرورة شعرية . ألجأت الشاعر لحذف اللام .

---

(1) المقتضب : ٢/١٣٠-١٣١ .

(2)، من الآية : ٣٠، من سورة النور.

(3) الآية: ١٤ ، من سورة الجاثية

كقول الراجز [1]:

قلتُ : لبوّابٍ لديه دارُها          تأذنْ : فإنّي حموها وجارها .

فقد حذف اللام وأبقى عملها ، وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول : إيذن ...

وكقول الشاعر :

عَلَى مِثْلِ أصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشي          لكِ الوَيْلُ – حُرَّ الوَجْهِ أوِيَبْكِ مَنْ بَكَى

لتمكنه من أن يقول : وليبكِ من بكى .

فإذا كان المانعون قد منعوا حذف اللام في الشعر لضرورة ، وقد وقع الحذف فيه لغير ضرورة، فإنّ في هذا دليلاً على أن حذف اللام يقع في لسان العربي نثراً وشعراً ، وأنه غير مخصوص باضطرار الشاعر .

---

[1] البيت لمنظور بن مرثد الأسدي ، من شواهد العيني : ٤٤٤/٤ ، والدرر : ٧١/٢ .

## (١٩) نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلانِ أَمْ اسمان

### قال الرضي :

"وحكَى قُطرُبُ : ( نَعِيمَ الرجلِ زيدٌ) ، على وزنِ : شَدِيدٍ وكَرِيمٍ . فهذه الحكايةُ إنْ صحَّتْ تؤكِّدُ كَونَ (نِعْمَ) كالصِّفةِ المشبَّهةِ ، فيُحمل على ما جاء مطَّرداً من نحوِ : ( يا نِعْمَ المَولَى ويا نِعْمَ النَّصِيرِ )، و(يا بِئْسَ الرجل )على أنهما مناديان . وأيضاً يجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ، ولامِ القسمِ عليهما، نحو : (إنّ زيداً لنعم الرجل) ،و( والله لنعم الرجل أنت ). مع أنهما لا تدخلان الماضي بدون "قد" .

وهذه الأشياءُ هي التي غرّتِ الفراءَ، حتى ظنّ أنهما في الأصل اسمان . ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجهٌ إلا بتكلف "[١] .

### المناقشة :

نقل الرضي في هذا النص رأيَ الفراء في إحدى المسائل الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين . وهي الخلافُ حول "نِعْمَ" و "بِئْسَ"، فهل هما فعلان أم اسمان .

وهذه المسألة ذُكِرت في كتب الخلاف النحوي، وغيرها من المؤلفات التي عنيت ببحث الآراء النحوية[٢]

وكانت نتيجة هذا الخلاف ثلاثة أقوال :

**الأول :** ذهب أصحابه إلى أنّ "نعم" و "بئس" فعلان ماضيان، لا يتصرّفان .

وهو مذهب البصريين . ومنهم المبرد الذي قال في نحو : (نعم الرجلُ زيدٌ) ، و(بئستْ الدّابةُ دابتُك) ، و(نعم الدارُ دارُك ) : "وأما قولك : الرجل ، والدّابة، والدّار . فمرتفعات بنعم وبئس ، لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما"[٣] .

---

[١] شرح الرضي : ٢٦٢/٥-٢٦٣ .

[٢] انظر : العلل : ١٦١ ،و الإنصاف : ٩٧/١ ، والتبيين : ٢٧٤ ، وشرح التسهيل : ٥/٣ .

[٣] المقتضب : ١٣٩/٢ .

وقد ذكر العكبري وجهين لتعليل كونهما فعلين جامدين . **الأول :** لمشابهتهما الحروف الموضوعة للمعاني . **والثاني :** لما تضمناه من الزيادة على معنى الخبر وهو المبالغة. قال : "أحدهما أنه لمّا أخرج إلى معنىً أشبه الحرف في دلالته على المعنى فجمد كما جمد الحرف ، والثاني : أنه موضوع للمبالغة في المدح والذم ، وإنما يصدر ذلك ممَّن علم أنّ ثَمَّ صفات توجب ذلك..." [1].

ووافق الكسائيُ البصريين –فيما نقله ابن يعيش عنه- واستدلَّ على فعليتهما ،بقول العرب :( نعما رجلين) ، و(نعموا رجالاً) .

قال ابن يعيش "نعم" وبئس" فعلان ماضيان ، فـ "نعم" للمدح العام . و"بئس" للذم العام . والذي يدل أنهما فعلان، أنك تضمر فيهما. وذلك أنه إذا قلت : نعم رجلا زيد، ونعم غلاماً غلامك . لا تضمر إلا في الفعل . وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالأفعال ، قالوا: نعما رجلين ، ونعموا رجالاً . كما تقول : ضربا وضربوا . حكى ذلك الكسائي عن العرب" [2] .

واستدل البصريون والكسائي على صحة مذهبهم بعدة أدلة هي :

١- ما ذكره الكسائي من اتصال ضمير الرفع البارز بهما، في لغةٍ حكاها عن العرب .

٢- اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، إذ يقال : نعمت وبئست . وهذا لا يكون في الأسماء .

٣- استتار ضمير الفاعل ، إذ لا يستتر إلا في الأفعال .

وقد ذكر العكبري هذين الدليلين فقال : "أما الدليل على أنهما فعلان، ثبات علامة التأنيث فيهما على حدّ ثباتها في الفعل نحو : نعمت وبئست ، كما تقول : قامت وقعدت ، فلو كانا اسمين لكان الوقف عليهما بالهاء ، فلما وقف عليهما بالتاء علم

---

[1] اللباب : ١٨٣/١ .

[2] شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٧/٧ .

أنهما فعلان وليسا باسمين وأما كونهما حرفين فلا شبهة في بطلانه؛ لاستتار الضمير فيهما ، ولا يستتر ضمير الفاعل إلا في الأفعال"[1] .

واعترض الكوفيون على الاستدلال باتصال تاء التأنيث بنعم وبئس ، لأنها قد تتصل بالحروف، نحو : رُبَّت ، وثُمَّت ، ولات . فلا يدل اتصالها بهما على أنهما فعلان[2] .

وقد أورد ابن الأنباري هذا الاعتراض ، وأسقطه ؛ لاختلاف التاء المتصلة بنحو : رُبَّت .. عن تاء نعمت وبئست . فقال : "والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أن التاء في "نعمت المرأة" و "بئست الجارية" لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، كما لحقت في قولهم : "قامت المرأة" لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل . والتاء في "ربت"وثمت" لحقت لتأنيث الحرف .والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة . أما "لات" فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ..." [3].

٤- الدليل الرابع : ذكره العكبري وهو السَّبْر والتقسيم ، وذلك أن "نعم" ليس حرفاً بالإجماع . والادلة قائمة على أنه ليس اسماً. فإذا بطل كونه حرفاً، وكونه اسماً. ثبت أنه فعل . قال: "وقد دلّ الدليل على أنها ليست اسماً لوجهين : أحدهما : أنها مبنية على الفتح . أما البناء فلا سبب له مع كونها اسماً ، لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف . ولا مشابهة بين "نعم" والحرف، فلو كانت اسماً لأعربت .

والثاني : أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً أو وصفاً. ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها ؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ، ولأنها من "نعم الرجل" إذا أصاب نعمة والمُنعَم عليه يُمْدَح ، ولا يجوز أن تكون وصفاً، إذ لو كانت كذلك لظهر الموصوف معها . ولأن الصفة ليست على هذا البناء"[4] .

---

[1] العلل للوراق : ١٦١ .

[2] انظر التبيين : ٢٧٥.

[3] الإنصاف : ١/١٠٧-١٠٨ .

[4] التبيين : ٢٧٥/٢٧٦ .

**الثاني** : يرى أصحابه أنّ "نعم" و "بئس" اسمان . وهو مذهب الفراء[1] وأكثر الكوفيين[2].

واستدّل أصحابُ هذا المذهب بأربعة أدلة سماعية ، ودليلين يستندان على القياس .

**أما الأدلة السماعية فهي :**

١- عدم التصرف ، فلو كانا فعلين لتصرفا تصرف الأفعال ، فكان منهما مستقبل وأمر... ذكر الفراء هذا الدليل في المعاني فقال : "والعرب توحِّد "نعم" و "بئس" وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون : أما قومك فنعموا قوماً ، ونعم قوماً ، وكذلك "بئس" ، وإنما جاز توحيدهما؛ لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه ، إنما أدخلوهما لتدلا على المدح والذم . ألا ترى أن لفظهما لفظ (فَعَل) وليس بمعناهما كذلك ، وأنه لا يقال منهما : يبأس الرجل زيد . ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك أجازوا الجمع والتوحيد في الفعل"[3] .

ويردّه ما احتج به البصريون من أنهما جامدان؛ لمشابهتهما الحروف الدالة على معنى، ولما تضمناه من الزيادة على معنى الخبر ، وهو المبالغة في المدح أو الذم .

٢- دخول حرف الجر عليهما ، واستدلوا بما رُوي أن أعرابياً بُشر بمولودة فقيل له : نِعْمَ المولودةُ مولودتُك ، فقال : والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء وبرُّها سرقة[4]. وبقول بعض العرب : نعم السير على بئس العَيْر"[5] .

وبقول الشاعر :

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجارِ يُؤَلِفُ بَيْتَه ... أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[6]

---

[1] انظر ، معاني القرآن للفراء : ١٤١/٢ .

[2] انظر : الإنصاف : ١١١/١-١١٢ .

[3] معاني القرآن للفراء : ١٤١/٢-١٤٢ .

[4] انظر العلل : ١٦٠ .

[5] انظر الإنصاف : ٨٩/١ .

[6] البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه : ٣٦٩ .

وردّ البصريون هذه الأدلة جميعاً ، وأولوها على الحكاية . على تقدير : والله ما هي بمولودة مقول فيها : نعم المولودة ، وهكذا مع البواقي .

قال الورّاق عن سقوط الاحتجاج بهذا الدليل : "وأما جواز دخول الباء عليها فإن ذلك عندنا على معنى الحكاية ، كأنه حكى ما قال له ، وحروف الجر تدخل على الفعل الذي لا شبهة فيه على هذا الوجه كما قال :

والله ما زيد بقام صاحبه .

فإذا جاز دخول الباء على طريق الحكاية ، فليس بمنكور دخول الباء على "نعم" التي فيها بعض الإشكال[1]" .

٣- دخول حرف النداء عليهما كقولك : يا نعم المولى ويا نعم النصير . وحرف النداء مختص بالأسماء[2] .

وردّه البصريون على أنّ المقصود بالنداء محذوفٌ للعلم به ، والتقدير : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت . ونحو هذا .

قال ابن يعيش : "والمعنى يا من هو نعم المولى ونعم النصير ، كما قال سبحانه: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ والمراد : ألا يا قوم اسجدوا ، أو يا هؤلاء اسجدوا"[3] .

أما العكبري فردّه من وجهين آخرين ، <u>الأول</u> : يتعلق بعدم دلالة : (يا نعم المولى) على اسمية "نعم" لأن حرف النداء لا يدخل على الجمل . <u>والثاني</u>:أن "يا" هنا دخلت للتنبيه فلا تحتاج إلى منادى. قال : "أحدهما : أنه غير دليل على ما ادَّعوا ؛لأن حكم حرف النداء أن يدخل على المفرد أو المضاف أو ما شابهه . وأما على الجمل فلا و "نعم الرجل" عندهم جملة. ألا ترى أنك لا تقول : يا زيدٌ منطلقٌ . والوجه الثاني : أن تكون دخلت "يا" للتنبيه ولا يحتاج إلى منادى ، كما أن "ها" تدخل كذلك ،

---

(1) العلل: ١٦١ والبيت للقناني في العيني: ٢٧/٣ وبلانسبة في الكامل: ٣٨٣/١ والإنصاف: ١١٢/١ وانظر : الخصائص : ٣٦٦/٢ ، وأسرار العربية : ٩٩ .

(2) انظر : الإنصاف : ٩٩/١ .

(3) شرح المفصل : ١٢٨/٧ ،وانظر الآية (٢٥) من سورة النمل، على قراءة الزهري وأبي عبد الرحمن وحميد وطلحة والكسائي،كما في السبعة لابن مجاهد: ٤٨٠

كقولك : ها أنّ زيداً قائم.وإذا دخلت على الحروف وعلى الأفعال للتنبيه لم يحتج إلى تقدير منادى.. [1]

٤- من أدلتهم السماعية أيضاً : قول العرب : نعيم الرجل زيد . وليس في أمثلة الأفعال "فَعِيل" فدلّ على أنهما اسمان .

وخرّج ابن الانباري هذه الرواية على الشذوذ . أو على إشباع الكسرة إن صحت الرواية . وقال : "فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قطرب ، وهي رواية شاذة . ولئن صحت فليس فيها حجة ، لأن "نعم" أصله "نَعِمَ" على وزن فَعِل -بكسر العين- فأشبع الكسرة فنشأت الياء . كما قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

أراد : الدراهم والصيارف"[2] .

أما أدلتهم التي استندوا فيها على القياس فهي :

١- أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، فلا يقال : نعم الرجل أمس ، ولا بئس الغلام غداً. وردّه البصريون لأنهما فعلان موضوعان للمدح والذم ، فجعلت دلالتهما مقصورةً على الآن، أو بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان ولا بما سيكون "[3] .

٢- ومن أدلتهم أيضاً أن اللام تدخل على "نعم" و "بئس" ، إذا وقعا خبراً لإنّ كقولك : إنّ زيداً لنعم الرجل ، ومعلوم أنّ هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم، أو على الفعل المضارع ، فثبت بذلك أنهما اسمان[4] .

وردّه العكبري بدخول اللام على الحرف ، وعلى الماضي فقال : "وأما دخول اللام عليها فلا يدل على أنها اسم ، ألا ترى أن اللام قد دخلت على الحرف في مثل قوله

---

[1] التبيين : ٢٧٦ .

[2] الإنصاف : ١٢١/٢ ، والبيت للفرزدق ، انظر الديوان : ٥٧٠ .

[3] انظر : الإنصاف : ١٢١/٢ ، والتبيين : ٢٧٦ .

[4] التبيين : ٢٧٧ .

تعالى :﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾[1] ، وإنما حسن ذلك ؛لأنها لما جمدت أشبهت الأسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد ، وقد أدخلوا اللام على الفعل الماضي المحض ، كقول الشاعر:

إذاً لقامَ بِنَصْري مَعْشَرٌ خَشِنٌ ... عندَ الحَفِيظةِ إنْ ذو لَوثةٍ لانَا[2]

**الثالث** : ذهب ابنُ عصفور إلى أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين حول "نعم" و "بئس" قائمٌ بعد إسنادهما إلى الفاعل فتكون "نعم الرجل" جملةً عند البصريين ، واسماً محكياً عند الكوفيين. أما الفراء فيحذف الموصوف من جملة : رجل نعم الرجل، ويقيم الجملة بعده مقامه . فقال في المقرب : "ولم يختلف أحد من النحويين الكوفيين والبصريين في أنّ "نعم" و "بئس" في قولك "نعم الرجل" و "بئس الرجل زيد" وأشباه ذلك : فعلان، وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل . وإنما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيما بعد إسنادها إلى الفاعل . فذهب البصريون إلى أنّ "نعم الرجل" جملة ، وكذلك "بئس الرجل" .

وذهب الكسائي إلى أن قولك : نعم الرجل، وبئس الرجل، اسمان محكيان بمنزلة "تأبط شراً" و"برق نحره" و(نعم الرجل) عنده اسم للمدوح ،(وبئس الرجل) اسم للمذموم . وهما جملتان في الأصل نُقلا عن أصليهما وسمي بهما .

وذهب الفراء إلى أن الأصل في :نعم الرجل زيد" و "بئس الرجل عمرو" : رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الذي هو "رجل" وأقيمت الصفة التي هي جملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه، فحكَم لها بحكمه فـ "نعم الرجل، وبئس الرجل" ، عنده رافعان لزيد ، كما أنك لو قلت : ممدوح زيد ، ومذموم عمرو . لكان( زيد) مرفوعاً بـ (ممدوح) ،و(عمرو) مرفوعاً بـ (مذموم )على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدأ والخبر"[3] .

---

[1]، الآية : ٥ ، من سورة الضحى .

[2] التبيين : ٢٨٠ ، والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي : ٢٥ .

[3] المقرّب : ٥٦/١ .

ويبدو أنّ ما ذكره ابن عصفور يتعارض مع ما استدلّ به الكوفيون على اسمية "نعم" و "بئس" وصريح عبارة الفراء التي ذكرناها سابقاً ، واستدلاله على اسميتهما بعدم تصرفهما ، والتصرف لا يشترط في الجمل ، فهذا دليل على أن الفراء قصد لفظي " نعم" و "بئس" لا الجملة كلها.

وإذا عدنا إلى نص الرضي فسنجده يتفق مع البصريين في فعليه "نعم" و "بئس" إذ قال في أول باب أفعال المدح والذم : "اعلم أن "نعم" و "بئس" في الأصل فعلان على وزن فَعِل بكسر العين"[1] .

وقد أكد على مذهبه هذا حين جعل ما استدل به الفراء والكوفيون من حكاية قطرب : "نعيم الرجل زيد" وقول العرب : "يا نعم المولى" ، و"إنّ زيداً لنعم الرجل" ، هي التي دفعت الفراء إلى القول بأن "نعم" و "بئس" اسمان .

## الترجيح :

بعد أن عرضنا الخلاف في هذه المسألة ، نقول :

١- إنّ أوجه رأي قيل في "نعم" و "بئس" هو رأي البصريين الذي أيّده الرضي ؛ لخلوه مما اعتُرض به مذهب الكوفيين .

٢- إنّ رفع ما بعد "نعم" و "بئس" على مذهب الفراء والكوفيين واضح ، إذ لو كانت صورة الخلاف بين البصريين والكوفيين حول اسمية أو فعلية "نعم" و "بئس" لكان ما بعدهما لا يكون إلا تابعاً لأحدهما . وذلك كما قال ابن عقيل : "ينبغي كونه تابعاً بدلاً أو عطفاً ، و "نعم" اسم يراد به المدح، كأنك قلت : الممدوح الرجل زيدا"[2] . أما لو كان الخلاف بينهما كما ذكره ابن عصفور . لكانت "نعم" و "بئس" وما بعدهما اسمين محكيين، كتأبط شراً .

---

[1] شرح الرضي على الكافية : ٢٤٥/٥ .

[2] المساعد : ١٢١/٢ .

ويرده عدم جواز دخول النواسخ ونحوها ، إذ لا يقال : إنّ نعم الرجل قائم . كما يقال : إنّ تأبط شراً قائم .

٣- إنّ ما نسبه ابن عصفور إلى الفراء من حذف الموصوف وإقامة جملة الصفة مقامه على تقدير : ممدوح زيد ، أو مذموم زيد ، يعترضه برأيي تقدير محذوف لا مسوغ لحذفه ، وعدم التقدير أولى.

## (٢٠) القولُ في ( ما ) في ( نِعمَّا )

### قال الرضي :

"قوله : أو بـ (ما) مثل (فنعمّا هي) اختُلف في (ما) هذه ، فقيل:.......

وقال الفراءُ وأبو علي : هي موصولةٌ بمعنى (الذي) ، فاعل نعم وبئس ، والجملة بعدها صلتها، ففي قوله تعالى:﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴾ (ما): فاعل و(أن يكفروا) مخصوص. وفي قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾

"إن الله نعمًّا يعظكم به" المخصوص محذوف .

ويضعِّفُه قلةُ وقوع (الذي) مُصَرَّحاً به فاعلاً لنعم وبئس ، ولزومُ حذف الصلة بأجمعها في (فنعمّا هي) لأن (هي) مخصوص ، أي : نعم الذي فعله : الصدقات . وكذلك قولهم: دققته دقاً نعمًّا ..." [1].

### المناقشة :

إذا وقعت (ما) بعد نعم وبئس ، فقد يليها فعلٌ، نحو :﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [2] وقد يليها اسمٌ، نحو﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [3] .

أ- فإن وليها فعلٌ ، فللنحاة فيها الآراء الآتية :

١- ذهب سيبويه إلى أنها اسم معرفة تام ، أي : غير مفتقر إلى صلة. وقد أشار إلى مذهبه هذا فقال : "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب :( إني مما أن أصنع) ، أي : من الأمر أن أصنع ، فجعلوا (ما) وحدها اسماً . ومثل ذلك : ( غسلته غسلاً نعمّا) ، أي : نعم الغسل" [4] .

---

[1] شرح الرضي : ٢٦٧/٥ .

[2] من الآية ٥٨ من سورة النساء .

[3] من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

[4] الكتاب : ٣٧/١ .

فقدّر (ما) بالأمر وبالغسل ، ولم يقدرها بأمر ولا غسل ، فعُلِم أنها عنده معرفة . وتبعه السيرافي في هذا الرأي ، إذ قال في قول العرب:"إنني مما أن أصنع "أي: من الأمر أن أصنع ، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر ، ولم يصلها بشيء ، وتقدير الكلام : إني من الأمر صنعي كذا وكذا ، فالياء اسم إنّ ، و(صنعي) مبتدأ ، و (من الأمر) خبر صنعي . والجملة في موضع خبر"[1] .

وقد ذكر ابن مالك مذهب سيبويه وبيّنه بقوله : "مذهب سيبويه أن (ما) اسم تام مكنّى به عن اسمٍ معرّفٍ بالألف واللامِ الجنسية، مقدرٍ بحسب المعنى كقولك في: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ إنّ معناه : فنعم الشيء إبداؤها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[2] .

فتكون (ما) في هذه الآية في موضع رفع على الفاعلية .

٢- ذهب الأخفش إلى أنها نكرة في موضع نصب على التمييز ، بحيث تكون نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف .

فقد قال في المعاني : وقال ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ "﴾ (ما) وحدها اسم ، و (إن يكفروا) تفسير له ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ"[3].

فالتقدير عنده : بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم .

وتبعه النحاس إذ علّق على مذهب الأخفش هذا بقوله : "وأبينُ هذه الأقوال قولُ الأخفش ،ونظيره ما حكي عن العرب : بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ، ودققته دقاً نعمّا"[4] .

٣- ذهب الكسائي إلى أنها تمييز ، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة .

---

[1] انظر شرح التسهيل : ١٣/٣ .

[2] انظر شرح التسهيل : ١٢/٣ .

[3] معاني القرآن للاخفش : ٣٢٢/١ .

[4] إعراب القرآن للنحاس : ٢٤٧/١ .

إذ نقله عنه الفراء فقال : "وقال : أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً ، ثم أضمروا لصنعت (ما) ،كأنه قال : بئسما صنعت"[1].

يشير إلى قولهم : بئس ما صنعت .

وعلى هذا يكون تقدير قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ عنده: نعم شيئاً الذي يعظكم به. فالجملة بعد (ما) المحذوفة صلة لها ، فلا موضع لها من الإعراب .

٤ ـ نُسب للفراء رأيان :

أ- أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يُكتَفى بها وبصلتها عن المخصوص . وتقدير الكلام : نعم الذي يعظكم به ، والمخصوص محذوف .

وقد نسبه ابن مالك للفراء ، ولأبي علي الفارسي ، فقال : "وهي عند الفراء وأبي علي الفارسي فاعلة موصولة يُكتَفى بها وبصلتها عن المخصوص"[2].

ونسبه الرضي لهما كذلك كما في هذا النص . ورده لقلة وقوع (الذي) مصرحاً به فاعلاً لنعم وبئس ، ولزوم حذف الصلة بأجمعها في "فنعما هي" وفي قولهم : دققته دقا نعمّا" .

أما ابن عقيل فقد رده لعدم اطراده ، فلا يتأتى قولهما هذا في ( بئسما زيد) ونحوه إلا بتكلفٍ . قال : "وهو غير مُطَّرد في مواضعها ، فلا يتأتى ذلك في( بئسما زيد) ونحوه إلا بتكلف ، وخروج عما استقر من القواعد . والظاهر أنهما لا يقولان هذا في مثل ذلك"[3].

---

(١) معاني القرآن للفراء : ٥٧/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل : ١٢/٣ .

(٣) المساعد : ١٢٧/٢ .

ب – أنها المخصوص ، وأنها موصولة ، والفاعل مستتر . و (ما) أخرى محذوفة هي التمييز . والأصل : نعم ما ما توعظون بـه . والتقدير . نعم شيئاً الذي توعظون بـه . وقد نسبه المرادي له ، قال : "وهذا قول الفراء"[1] .

٥ – لأبي علي الفارسي أكثر من رأي في هذه المسألة ، أحدها ما وافق فيه الفراء :

أ- فقد ذهب مذهب سيبويه ، فـ (ما) عنده اسم معرفة تام . إذ قال في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾ بِهِۦٓ . يجوز أن تكون (ما) معرفة ، وأن تكون نكرة ، فإن حملته على أنه معرفة كان رفعاً "[2] .

ب- نسب له ابن مالك والرضي موافقته للفراء في كون (ما) موصولة -كما ذكرنا سابقاً- .

ج- أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف . والتقدير : نعم الشيء شيئاً يعظكم به . و (ما) منصوبة على التمييز .

قال مشيراً إلى ذلك معلقاً على قوله تعالى :﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ : "..... فقد ثبت أنها غير موصوفة، وأنها منكورة . فإذا كانت منكورة وجب أن تكون منصوبة الموضع وتقديرها عندي : إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئاً، أي : نعم الشيء شيئاً إبداؤها"[3] .

واختاره الزمخشري ، فقد قال في المفصل والكشاف في (ما) بعد (نعم) : "ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة"[4] .

وقد رد ابن مالك الأقوال التي تلتقي في أن (ما) تمييز ، فردَّ قولَ الأخفش والكسائي ، وأحدَ أقوال أبي علي الفارسي ، بأن التمييز إنما يأتي لتعيين جنس المميز ، ويجب أن يكون نكرة. فقال : "ويقوّي فاعلية (ما) وأنها ليست تمييزاً، أن التمييز إنما يجاء به

---

[1] شرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٢/٩٢٠ .

[2] البغداديات : ٢٥٢ .

[3] البغداديات : ٢٥٩ .

[4] المفصل : ١٧٧ ، والكشاف : ٣١٦/١ .

لتعيين جنس المميز ، و(ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا تكون تمييزاً"[1] .

واختار مذهب سيبويه ، وقوّاه بما يأتي :

١- أنه يقوّي تعريف ما بعد (نعم)، كثرةُ الاقتصار عليها في نحو : (غسلته غسلاً نعمّا) والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلا في نادر من القول كقول الراجز :

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي في عَوْمَرَهْ بِئسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ المَرَهْ[2]

٢- ويقوّي تعريف (ما) في نحو : مما أن أصنع . كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة . و(ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة.

٣- يقوّي فاعليه (ما) المذكورة ، وأنها ليست تمييزاً ، إنّ التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز و(ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا تكون تمييزاً[3] .

فهذه هي الآراء الواردة في (ما) إن وليها فعل . أما إن وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال ، وهي :

١- أنها معرفة تامة ، وهو مذهب سيبويه والسيرافي – واختيار ابن مالك كما ذكرنا[4].

٢- أن (ما) رُكِّبت مع الفعل ، فلا موضع لها من الإعراب ، والمرفوعُ بعدها هو الفاعل ، وهو مذهب الفراء ، أشار إليه في المعاني قائلاً: "فإذا جعلت (نعم) صلة لـ (ما) بمنزلة قولك (كلّما) و(إنّما) كانت بمنزلة (حبذا) فرفعت

---

[1] شرح التسهيل : ١٣/٣ .

[2] البيت قائله غير معروف ، انظر شواهد الأشموني : ٣٦/٢ ، والعيني : ٣٦/٢ .

[3] انظر : شرح التسهيل : ١٣/٣ .

[4] انظر : الكتاب : ٣٧٨ ، وشرح التسهيل : ١٢/٣ .

بها الأسماء ، من ذلك قول الله عز وجل﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ رفعت (هي) بـ (نعمّا)[1].

٣- أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر .. والمرفوع بعد (ما) هو المخصوص .

وهو مذهب أبي علي الفارسي والزمخشري – كما ذكرنا سابقاً .

فـ (ما) عندهما منصوبة على التمييز ، وهي نكرة غير موصوفة ، سواء وليها فعل أو اسم .

واختاره ابن عصفور فقال : "أما قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ فأصله: فنعم ما هي . و(ما) بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز "[2].

وجعله المرادي مذهباً للبصريين ، قال : "وهو مذهب البصريين"[3] .

ويظهر لي أن الرضي ارتضى هذا المذهب ، مذهب الفارسي والزمخشري والبصريين، فعند ذكره للآراء الواردة في (ما) ضعّف مذهب سيبويه فقال: "ويضعّفه عدمُ مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة ، أي : بمعنى ذي الشيء في غير هذا الموضع ، إلا ما حكى سيبويه أنه يقال : "إني مما أفعل ذلك" أي : من الأمر والشأن أن أفعل ذلك..وأيضاً يلزم حذف الموصوف ، أي المخصوص ، وإقامة جملة مقامه ، في نحو ﴿نعمّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ وهو قليل"[4] .

وضعّف مذهب الفراء كما ذكرنا . ثم أورد رأي البصريين هذا، ولم يضعّفه أو يردّه[5] .

---

[1] المعاني : ٥٨/١ .

[2] شرح الجمل لابن عصفور : ٦٠١/١ .

[3] شرح الألفية للمرادي : ٩٢٠/٢ .

[4] شرح الرضي : ٢٦٨/٥ .

[5] شرح الرضي : ٢٦٩/٥ .

## الترجيح :

يبدو لي أنّ ما ذهب إليه الرضي من ترجيح لمذهب البصريين هو المُتَّجِه ؛وذلك لما يأتي :

١- لأنه لا حذف مع التقدير ، فليس فيه حذفٌ للموصوف ، وإقامةُ جملة مقامه، ولا حذفٌ لكامل جملة الصلة كما في قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ وعدم الحذف هو الأولى.

٢- لأن التمييز في باب (نعم) و (بئس) (بما) غير مجمع على منعه ، بل أجازه الفارسي والزمخشري وابن عصفور وابن يعيش وغيرهم[1] .

فقد علل ابن عصفور مجيء التمييز بـ ( ما ) : في نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، فقال : "وجاء التمييز بـ (ما) وإن كانت شديدة الإبهام لاختصاصها بالنعت ، وحذف اسم الممدوح وهو الإبداء ، لدلالة : (إن تبدوا) عليه كأنه قال : نعم شيئاً هو ، أي : الإبداء[2] .

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٤/٧ وشرح التسهيل : ١٢/٣ .

(٢) شرح الجمل : ٦٠١/١-٦٠٢ .

## (٢١) القولُ في خبرِ المبتدأِ ( المُقْسَمِ بِهِ )

### قال الرضي :

" وقالَ الفراءُ : إن كان المبتدأ اسمَ معنىً، نحوَ : لَعَمْرُكَ وأيْمُنُ اللّهِ، فجوابُ القسمِ : خبرُه .ولا يُحتَاجُ إلى تقديرِ خبرٍ آخرَ ؛ لأنَّ : لعمرك : يمينٌ ، ولأقعَلنَّ : يمينٌ أيضاً، فهوَ هوَ. وليس بشيء ، لأنَّ العَمْرَ ، معناه : البَقاءُ ، فهو مقسمٌ به ، ولأفعلنّ ، مقسمٌ عليه، فكيفَ يكونُ هذا ذاك ؟ وكذا الكلامُ في (أمانةَ اللهِ) ، و(أيمنُ اللهِ) ونحوه "[1] .

**المناقشة :**

إذا كان المبتدأ قسماً صريحاً ، نحو : ( لعمرُك )، و(أيمنُ الله) ، و(أمانةُ الله)، فإنَّ في حذف خبره ثلاثةَ أقوال :

**أولاً** : يرى جمهورُ النحاة أنَّ خبرَه محذوفٌ وجوباً . فيقال : (أيمن اللّه لأفعلنَّ )، على تقدير: أيمن اللّه قسمي لأفعلنّ [2].

وقد عللوا حصول الحذف فيه بأمرين هما :

أ- دورانُ هذا الأسلوب وكثرتُه في كلام العرب . وقد ذكره سيبويه قائلاً : "وذلك قولك : لعمر الله لأفعلنّ ، وأيمن الله لأفعلنّ ، وبعض العرب يقول : أيمنُ الكعبة لأفعلنّ ، كأنه قال : لعمر اللّه المقسم به . وكذلك أيم الله ، وأيمن الله . إلا أنّ ذا كثر في كلامهم فحذفوه كما حذفوا غيره ، وهو أكثر من أن أصفه لك" [3].

---

[1] شرح الرضي على الكافية : ٦/٥٥ .

[2] انظر : شرح التسهيل : ١/٢٧٧ ، وشرح التصريح : ١/١٨٠ ، والهمع : ٢/٤٣ .

[3] الكتاب : ٣/٥٠٢_٥٠٣ .

ب- لسّد جواب القسم مسدّ الخبر المحذوف. وقد أشار ابن مالك إلى هذا الأمر قائلاً: "وإنما وجب حذف خبره لأن فيه ما في خبر المبتدأ بعد (لولا) من كونه معلوماً مع سد الجواب مسدّه "[١].

**ثانياً** : نسب الرضي للفراء قوله بعدم حذف خبر المبتدأ إذا كان قسماً صريحاً ، نحو : لعمرك؛ لصلاحية المقسم عليه لجعله خبراً عن اليمين .

فـ (لعمرك) يمين و (لأفعلنّ) يمين . فلا يحتاج إلى تقدير خبر آخر[٢] .

وخالفه الرضي فيه ؛ لتعارضه مع مذهب الجمهور .

والحقُ أنني لم أجد هذا الرأي منسوباً للفراء ، إلا عند الرضي ، إذ لم ينقله أحد من النحاة أو الشرّاح عنه .

**ثالثاً** : ذهب ابن عصفور إلى أن المحذوف في(لعمرك لأفعلن) ونحوه ، يجوز أن يكون المبتدأ ويجوز أن يكون الخبر .

إذ لم يعد هذا الموضع من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر ؛ لعدم تعينه عنده. فيجوز أن يقال تبعاً لما ذهب إليه : إما قسمي أيمن الله أو أيمن الله قسمٌ لي .

قال ابن عصفور في مواضع حذف الخبر وجوباً : "والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر وهو المبتدأ الواقع بعد (لولا) .. والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدّت الحال مسدّ خبره ، نحو قولك : ضربي العبدَ مسيئاً ، وكل مبتدأ استعمل محذوف الخبر في مثلٍ أو في كلام جار مجراه في كثرة الاستعمال"[٣] .

وردّ الشيخ خالد ما أجازه ابن عصفور؛ لأن الحذف من الأواخر أولى ، ولتدخل لام الابتداء في (لعمرك) على مبتدأ لفظاً وتقديراً . قال : "إذا دار الحذف بين أن يكون

---

[١] شرح التسهيل : ٢٧٧/١ .

[٢] لم أجد هذا الرأي للفراء في كتبه التي بين يدي .

[٣] المقرب : ٨٤/١-٨٥ .

من الصدور والأوائل، أو من الأعجاز والأواخر، فالحمل على الأواخر أولى ؛ لأنها هي محلُّ التغيير غالباً . ولأنَّ دخولَ اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلةً في اللفظ على شيء، وفي التقدير على شيء آخر "[1] .

وزاد الشيخ يس رداً آخر فقال : "ولأنَّ لفظ (عمرك) إنما وُضِع؛ ليستعمل مقسماً به. وإذا جُعِل خبراً لم يستعمل مقسماً به ، بل مخبراً به عن المقسم به"[2] .

## الترجيح :

١- ليس هناك مجالٌ للشك في أنّ مذهب الجمهور، هو المذهب الراجح على مذهبي الفراء وابن عصفور .

٢- أن الرضي محقٌ في رد قول الفراء وتضعيفه . ويؤيد ردَّه كلٌّ مما يأتي :

أ- اختلاف معنى المقسم به عن معنى المقسم عليه ، إذ هما ليسا شيئاً واحداً كما يرى الفراء . بل إن الخبر المقدَّر هو الذي يتطابق مع المبتدأ الدالّ على القسم فـ (العمر) مقسم به و(يميني) مقسم به أيضاً .

ب- شرط حذف الخبر هنا هو كونه معلوماً ومدركاً من السياق ، لتطابقه مع المبتدأ . وهذا لا ينطبق على (لأفعلنّ) .

ج- أن جواب القسم (لأفعلنّ) لا يمكن أن يكون هو الخبر ، لأنه يسدّ مسدّ الخبر المحذوف ولا يحلّ محله .

٣- أنّ ما ذهب إليه ابن عصفور يضعّفه نحو : يميني لعمرك ، ودخول اللام لفظاً على شيء، وتقديراً على آخر .

---

[1] شرح التصريح : ١/١٨٠ .

[2] حاشية الشيخ يس هامش شرح التصريح : ١/١٨٠ .

## (٢٢) العطفُ بالرفْعِ على اسمِ (كَأنّ) ، (لَيْتَ) ، (لَعَلّ)

### قال الرضي :

" وأجازَ الفراءُ رفعَ المعطوفِ على اسمِ (كأنَّ) و (ليتَ) و(لعلّ) أيضاً؛ لِكونِهِ في الأصلِ مبتدأ . ومنعَه غيرُه ؛ لِخروجِهِ عنْ معنى الابتداءِ ، بِمَا أوردتْ فيه الحروفُ من المعاني، وهو الحقُّ"[١] .

### المناقشة :

للنحاةِ في العطفِ على اسم إنَّ وأخواتها بالرفع قبلَ استكمالِ الخبر، ثلاثةَ أقوالٍ :

**الأول** : وهو مذهبُ المحقِّقِين من البصريين وأكثرهم[٢] . وهو جوازُ العطف بالرفع على اسم الأحرف الناسخة لشرطين هما :

استكمال الخبر ، وكونِ العامل (إنّ) أو (أنّ) أو (لكن)، مما لا يغير معنى الجملة[٣] . نحو قوله تعالى :﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[٤] .

وقد أشار ابن مالك إلى هذين الشرطين بقوله : "يجوز رفعُ المعطوف على اسم (إنّ) و (لكن) بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً ، خلافاً للكسائي ... و(أنّ) في ذلك كـ (إنّ) على الأصح"[٥].

وتعددت آراءُ أصحاب هذا المذهب في سبب الرفع .

أ- فذهب فريق منهم إلى أنه معطوف على موضع اسم (إنّ) ؛ لأنه قبل دخول (إن) كان في موضع رفع .

---

(١) شرح الرضي : ١١٣/٦ .

(٢) انظر : شرح الجزولية للشلوبين : ٧٩٠ وشرح الجمل لابن أبي الربيع : ٧٩٣ .

(٣) انظر : شرح التصريح : ٢٢٧/١ .

(٤) الآية (٣) من سورة التوبة .

(٥) شرح التسهيل : ٤٧/٢ .

وتزعم المبرد هذا الرأي ، إذ قال : "وأحد وجهي الرفع – وهو الأجود منهما – أن تحمله على موضع (إن) لأن موضعها الابتداء، فإذا قلت : إنّ زيداً منطلق، فمعناه : زيد منطلق"[1].

وتبعه ابن السراج وأبو علي الفارسي[2] .

ب- **وذهب آخرون إلى حمل الرفع في الاسم المعطوف على الابتداء، والخبر محذوف** ؛ لدلالة خبر الأحرف الناسخة عليه .

فقد خرّج ابن الأنباري رواية الرفع في قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ      فإنّي وقيّارٌ بهَـا لَغَرِيْبُ[3]

على هذا الوجه قال : "فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني، لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك"[4] .

وأشار ابن خروف إلى هذا الوجه بقوله : "ويجوز الرفع مع التقديم على قوله : فإنّي وقيارٌ بها لغريب . وغيره . ويروى بالرفع على التقديم والتأخير وهو مبتدأ محذوف الخبر . ويروى بالنصب"[5] .

**ثانياً** : لم يشترط الكسائي والفراء شرط استكمال الخبر[6] .

تمسكا بنحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ..... ﴾[7] فعطف (الصابئون) بالرفع على محل (الذين آمنوا) قبل استكمال الخبر وهو ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ .

---

(1) المقتضب : ١١١/٤ .

(2) انظر : الأصول : ٢٤٠/١ ، والإيضاح العضدي : ١١٦ .

(3) البيت لضابيء بن الحارث البرجمي ، ويروى على وجهين بنصب ورفع (وقيّار) انظر ديوان الشاعر: ٣٦٩، والكتاب : ٧٥/١ .

(4) الإنصاف : ٩٤/١ .

(5) شرح الجمل لابن خروف : ٤٥٨/١ .

(6) انظر : التذييل والتكميل : ١٨٥/٥ ، وشرح التصريح : ٢٢٨/١ .

(7) من الآية :٦٩ من سورة المائدة

ونحو قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ     فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فعطف (قيّار) بالرفع على محل ياء المتكلم ، قبل استكمال الخبر وهو (لغريب) .

قال الفراء عند قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ.. ﴾ "فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين) و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلمّا كان إعرابه واحداً ، وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً – وضعفه أنه يقع على الاسم ، ولا يقع على خبره –جاز رفع (الصابئين)" [1] .

وردّ البصريون ما ذهب إليه الكسائي والفراء، بأنّ فيه اجتماعَ عاملين على معمول واحد عملاً واحداً ، وذلك ممتنع[2] .

وخرجوا أدلة الكسائي والفراء على التقديم والتأخير ، فيكون (من آمن) خبر (إنّ) وخبر (الصابئون) محذوف ، أي : والصائبون والنصارى كذلك .

أو على تقدير الحذف من الأول ؛ لدلالة الثاني عليه . فيكون (من آمن) خبر (الصابئون) وخبر (الذين آمنوا) محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه .

أو أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في (هادوا) وهادوا بمعنى : تابوا[3].

وكذلك الحال في البيت الشعري ، إذ خرّجوا قول الشاعر :(فإنيّ وقيّارٌ بها لغريب) على التقديم والتأخير ، بحيث يكون (وقيّار) مبتدأ محذوف الخبر[4] .

**ثالثاً** : انفرد الفراء باشتراط خفاء إعراب اسم (إنّ)، لجواز العطف بالرفع عليه قبل استكمال الخبر .

---

[1] معاني القرآن : ٣١٠/١-٣١١ .

[2] التذييل والتكميل : ١٩٤/٥ –وشرح التصريح : ٢٢٩/١ .

[3] انظر الإنصاف : ١٨٧/١ وما بعدها .

[4] انظر : شرح الجمل لابن خروف : ٤٥٨/١ .

قال : "ولا أستحبّ أن أقول : إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان ، لتبين الإعراب في (عبد الله) وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ) وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيّاراً بِهَا لَغَرِيْبُ

وقيّارٌ .

ليس هذا بحجة للكسائي في إجازة "إنّ عمراً وزيد قائمان" لأنّ (قيّارا) قد عطف على اسمٍ مكنّىً عنه . والمكنّى لا إعراب له. فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) . وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون)؛ لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال ، و(الذين) قد يقال : اللذون فيرتفع في حال .

وأنشدني بعضهم :

وَإلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ[1]

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني ، وهو كون العامل (إنّ) ، أو (أنّ) أو (لكنّ) بل أجاز العطف بالرفع على اسم غير إنّ [2].

فاحتج بقول رؤبة بن العجاج :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيس فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ[3]

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَهُمَا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حتَّى يرى بَعْضُنَا بَعْضاً ونَأْتَلِفُ[4]

---

[1] معاني القرآن : ٣١١/١ ، والبيت لبشر بن أبي خازم ، انظر : ديوانه : ١١٦ .

[2] معاني القرآن : ٣١١/١ .

[3] انظر ديوان رؤبة : ١٧٦ .

[4] البيت بلا نسبة في الضرائر لابن عصفور : ٢٦٠ .

وقد نسب ابن مالك له هذا الرأي فقال : "وأجاز الفراء في المعطوف على اسم غير (إنّ) ما أجاز في المعطوف على اسم (إنّ) [1].

وفصّل أبو حيان ذلك فقال : "ذهب الفراء إلى أنه يجوز الرفعُ بالابتداء في العطف في (كأنّ) و (ليت) و (لعل) فأجاز : كأنّ زيداً منطلق وعمروٌ ، وليت زيداً منطلق وعمروٌ، ولعلّ زيداً قادمٌ وبشرٌ"[2] .

وسواء أكان العطف بالرفع عند الفراء على محل اسم هذه الأحرف الناسخة، كما قال ابن مالك ، أو على الابتداء والخبر محذوف كما ذهب أبو حيان . فإنّ ما ذهب إليه الفراء من جواز العطف بالرفع على اسم (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) ممتنع عند البصريين ، ولا يجوز عندهم في هذا ونحوه إلا النصب[3] .

وقد بيّن ابن مالك وأبو حيان علة امتناع العطف بالرفع عند البصريين ، فابن مالك ذكر علتين لامتناع العطف بالرفع على محل اسم الأحرف الناسخة ، وهما :

الأولى : لامتناع أن يكون لاسم الأفعال الناسخة وخبرها إعرابٌ في المحل، يختلف عن إعراب اللفظ . فكذلك الأحرف الناسخة لما بينهما من مشابهة .

والثانية : لسقوط الاحتجاج بقول بعض العرب : إنهم أجمعون ، وإنك وزيد ذاهبان ، لاحتمال : إنهم هم أجمعون ذاهبون ، وإنك أنت وزيد ذاهبان .

قال ابن مالك عن مذهب الكسائي والفراء : "وكلا المذهبين ضعيف ، لأن (إن) وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بـ (كان) وأخواتها ، فكما امتنع بـ (كان) أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـ (إنّ) ... ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب : إنهم هم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان؛ لأنّ الأول يخرّج على أنّ أصله : إنهم هم أجمعون ذاهبون وأصل الثاني : إنك أنت وزيد ذاهبان...

---

[1] شرح التسهيل : ٥٢/٢ .

[2] التذييل والتكميل : ٢٠٥/٥ .

[3] انظر : حاشية الصبان : ٤٢٤/١ ، وشرح التصريح : ٢٣٠/١ .

وغلط سيبويه من قال : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان فقال : واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال "هم" ..." [1] .

وزاد أبو حيان علة ثالثة لمنع البصريين الحمل على الموضع مع غير (إنّ) و (لكنّ) وهي : أنّ في (ليت) و (لعل) و (لكن) معاني التمني والترجي والاستدراك مما يخرج عن معنى الابتداء .

قال : "وعلة امتناع الحمل على الموضع مع غير (إن) ، و(لكن) قد غيرّت المعنى أو الحكم ، ألا ترى أن : كأنّ زيداً قائم ، وليت زيداً ذاهب ، ولعلّ زيداً قادم، ليس شيء منها في معنى المبتدأ والخبر . وكذلك : يعجبني أن زيداً قائم ، في معنى : يعجبني قيام زيد ، فقد بطل حكم الابتداء ، والخبر جملة" [2] .

وهذه العلة هي التي عناها الرضي بقوله : ومنعه غيره ، لخروجه عن معنى الابتداء بما أوردت فيه الحروف من المعاني .

أمّا امتناع العطف بالرفع على الابتداء والخبر محذوف مع غير (إنّ) و (لكنّ) فله علة عند البصريين ، ذكرها أبو حيان ، وهي : عدم مشابهة الخبر المحذوف لخبر (ليت) و (لعل) و (لكن) من جهة المعنى .

قال : "وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلأنك لا تحذف إلا مثل ما هو مثبت، وهنا ليس كذلك لأنّ الجملة خبرها مُشبّه به أو متمنًى ، أو مُترجًّى ، والمحذوف ليس فيه شيء من ذلك" [3] .

أما ما احتج به الفراء من شواهد، فقد خرّجه البصريون على وجه مغاير . فقالوا في البيت الشعري : يا ليتني وأنتِ معي بالميس ...

---

(1) شرح التسهيل : ٢/٥١_٥٢ .

(2) التذييل والتكميل : ٥/٢٠٥ .

(3) التذييل والتكميل : ٥/٢٠٥ .

ما نصه :" ولاحجة له فيه ؛لأن تقديره : ياليتني وأنتِ معي بالميس، فحذف (مع) وهو خبر (أنتِ) والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها"[1].

وذكر أبو حيان تخريجاً آخر لهذا الشاهد فقال : "ويحتمل أن يكون التقدير يا ليتني أنا وأنتِ بالميس ، فيكون (أنا وأنت) مبتدأ ، و (في بلدة) خبر . والجملة خبر (ليتني)"[2].

واعترض الشيخ خالد على هذا التخريج بقوله : "هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قلة، فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف .و النادر والقليل لا يقاس عليهما. وأبعد منه قول بعضهم : إن الأصل : أنا وأنت (فأنا) مبتدأ و(أنت) معطوف عليه ، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله (في بلد) فحذف (أنا)"[3].

**الترجيح :**

مما سبق يبدو ما يأتي :

أ- أنّ مذهب الكسائي والفراء في إجازتهما العطف بالرفع قبل استكمال الخبر ضعيف ؛ لاحتمال تخريج ما استشهدوا به على التقديم والتأخير ، أو على تقدير حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه .

ب-أنّ ما انفرد به الفراء من إجازة العطف بالرفع على اسم (لعل) و (ليت) و (لكن) قبل استكمال الخبر ، يعدُّ أضعف من الرأي السابق ؛ لخروج الجملة بعد هذه الأحرف عن معنى المبتدأ والخبر .

ج-أنّ الرضي في مخالفته لرأي الفراء كان موافقاً لمذهب الجمهور ، مستنداً على إجماعهم.

---

(1) شرح التسهيل : ٥٢/٢ .

(2) التذييل والتكميل : ٢٠٧/٥١ .

(3) شرح التصريح : ٢٣٠/١ .

## (٢٣) القولُ في اللامِ في (لَهَنَّكَ)

### قال الرضي :

"والثاني قولُ الفراء ، وهو أنّ أصلَه : واللّه إنّك ، كما رُوِي عن أبي أدهم الكلابي : "لَـهِ ربِّي لا أقولُ ذلك" - بقصر اللام - ، ثم حُذِف الجرّ -كما يقال: اللهِ لأفعلنّ ، وحُذِف لامُ التعريف أيضاً . كما يقال : لاهِ أبوك ،أصلها:لله أبوك، ثم حُذِف ألفُ "فَعَال" كما يُحْذَف من الممدودِ إذا قُصِر ، كما يقال الحَصَاد ، والحَصَد، قال :

ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ إذا ما اللّهُ بارَكَ في الرجالِ

ثم حذفت همزة "إنك" ، وفيما قال تكلفاتٌ كثيرةٌ "[1] .

### المناقشة :

يقع في لسان العرب قولهم : ( لهنّك لرجلُ صدقٍ) ، بلامين . كما قد يقع بلام واحدة ، (لهنّك رجلُ صدقٍ ).

وقد وقع خلافٌ بين النحاة في توجيه هذه اللام على ثلاثة أقوال :

أولاً : ذهب سيبويه إلى أنّ اللام الأولى أي في (لهنّك) هي لام القسم ، فالأصل : إنّك ثم أبدلت همزتها هاء ، فلما تغيرت صورة (إنّ) جاز الجمع بينهما .

فإذا اجتمعت لامان ، فالثانية أي لام (لرجل) لتأكيد الخبر .

قال سيبويه مفسِّراً معنى هاتين اللامين : "وهذه كلمةٌ تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كلُّ العرب تتكلمّ بها ، تقول : لهنّك لرجل صدق ، فهي "إنّ" ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله : "هرقت" ولحقت هذه اللام "إنّ" كما لحقت "ما" حين قلت :إنّ زيداً لمَا لينطلق ، فلحقت "إنّ" اللام في اليمين ، كما لحقت "ما" فاللام الأولى في "لهنّك" لام اليمين، والثانية لام "إنّ""[2] .

---

[1] شرح الرضي : ٦/١٢٣-١٢٤ .

[2] الكتاب : ٣/١٥٠ .

ومما يُستدلُ به على مذهب سيبويه، وأن اللام الأولى واقعةَ جواباً للقسم مجيئها بعد (أما) المقيدة للقسم .

قال البغدادي : ووجه الدليل أن (أما) بالتحقيق يكثر الإتيان بها قبل القسم"[1] .

فقد قال الشاعر :

وأمَـا لهَنّـك مِـنْ تـذكُّر أهْلِهـا لعلى شَقا يـأسٍ وإنْ لـم تيـأسِ[2]

**ثانياً** : ذهب الزجاج إلى أنّ اللام الأولى في نحو : لهنّك لرجل صدق ، لام التأكيد . أما اللام الثانية فهي زائدة .

قال البغدادي : "وذهب الزجاج إلى أن اللام الأولى هي لام (إنّ) ، واللام الثانية زائدة واختاره أبو علي في التذكرة القصرية ، وأيّده وأوضحه "[3].

وتبعهما ابن جني فقال : "فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر:

ثمَـانينَ حَـوْلاً لا أرَى مِنْـكَ رَاحَـةَ لَهنّـكَ فِـي الـدُّنْيَا لَبَاقِيَـةُ العُمْـرِ[4]

وما هاتان اللامان ؟

قيل : أما الأولى فلام الابتداء على ما تقدم . وأما الثانية في قوله : "الباقية العمر" فزائدة"[5] .

واستدّل أصحاب هذا المذهب على أن اللام الأولى للابتداء بدليلين هما :

---

(١) الخزانة : ٣٣٦/١٠ .

(٢) البيت للمرّار الفقعسي ، انظر : النوادر : ٢٠١ ، والخزانة : ٣٣٦/١ .

(٣) الخزانة : ٣٣٧/١٠ .

(٤) البيت لعروة الرحال ، انظر : الأمالي : ٣٦/٢ ، وشرح الحماسة : ١٧٦/٤ .

(٥) الخصائص : ٣١٦/١ .

١- لثبوت كونهما للابتداء في قول الشاعر :

ألا يَا سَنا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيْمُ[1]

٢- حتى لا يقدَّم الحرف الزائد ، لأن آخر الكلام أولى به من أوله .

وقد ذكر هذين الدليلين ابن جني فقال : "فإن قلت : فلم لا تكون الأولى هي الزائدة والأخرى غير زائدة ؟

قيل : يفسد ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت في قوله : لهنّك من برقٍ عليّ كريم .

هي لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء .

وثانيهما : أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة، لكنت قد قدَّمت الحرف الزائد. والحروف إنما تزاد لضربٍ من الاتساع ، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوّله"[2] .

ورُدّ هذا المذهب ؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين حرفي توكيد ، اللام (و(إنّ) .

قال أبو حيان :" إبدال همزة (إنّ) هاء لا يزيل عنها معنى التأكيد ، وإذا لم يُزل عنها معنى التأكيد ، فلا يجوز الجمع بينهما ، لما في ذلك من الجمع بين حرفين لمعنى واحد"[3] .

**ثالثاً :** أنّ "لهنك" مركبة من كلمتين ، هما : لهِ إنك ، ومعنى : لهِ : والله . و"إنّ" جواب القسم .

حيث حصل التغيير بحذف حرف الجر (واو القسم)، ثم حذف لام التعريف من لفظ الجلالة "الله" ،وحذف الألف من لفظ الجلالة قبل الهاء ، ثم حذف همزة "إنّ" .

---

(1) الشاهد لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن) وبلا نسبة في الخصائص : ٣١٥/١ .

(2) الخصائص : ٣١٧/١ .

(3) التذييل والتكميل : ١٢٤/٥ .

وهو مذهب قطرب[1] ، والكسائي ، والفراء ، كما ذكر الرضي .

ففي الصحاح : "قال أبو عبيد : أنشدنا الكسائي :

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَةٍ لَوَسِيْمَةً    عَلَى هَنَواتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فقال : "أراد" لله إنك من عبسية" : فحذف اللام الأولى من (الله) والألف من (إنك)"[2] .

أمّا الفراء فقال في المعاني : "وهي فيما وصلت من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَةٍ لَوَسِيْمَةً    عَلَى هَنَواتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

وصل "إن" ههنا بلام وهاء"[3] .

فقوله : (وصل) ...إلخ . يفيد أن أصل (لهنك) مركب من (إنّ) إضافة إلى(لهِ) ، أي : اللام والهاء من (اللّه) .

وقد وضح السيرافي هذا التركيب فقال : "والثاني قول الفراء ، قال : هذه من كلمتين كانتا تجتمعان ، كانوا يقولون : والله إنك لعاقل ، فخلطتا، فصار فيهما اللام والهاء من (الله) والنون من (إنّ) المشددة"[4] .

وأضاف ناقلو رأيه بأنّ الفراء استدلّ بما حكاه أبو زيد عن أبي أدهم الكلابي قال : لَهِ ربّي لا أقول ذلك ، يريد : والله ربي لا أقول ذلك"[5] .

وقد رُدّ مذهب الكسائي والفراء هذا بما يأتي :

١- أن فيه حذفَ حرف الجر ،وجزءاً من الاسم المجرور ، وهذا لا نظير له. قال الأخفش في ذلك :" لأنه حذف مخلّ بالكلام . وذلك أنه حذف حرف الجر

---

[1] انظر : التذييل والتكميل : ١٢٥/٥ .

[2] الصحاح (لهن) والشاهد بلا نسبة في الإنصاف : ١١٦/١ والخزانة: ٣٤٤/١٠ .

[3] معاني القرآن : ٤٤٦/١ .

[4] شرح السيرافي على الكتاب : ٤٠ : ٤١(أ) .

[5] انظر : النوادر : ٢٠١ .

وجملـة مـن الاسم المجرور . وهـذا لا يجـوز عنـد أهل العربيـة، ولا نظيـر له"[1] .

وفصل أبو حيان ذلك بقوله :"وفيه شذوذ من وجوه : أحدها : حذف حرف القسم ، وإبقاء الخبر من غير عوض.

والثاني : حذف (أل) من لفظ "اللّه" .

الثالث : حذف الألف التي بعد اللام"[2] .

ولعل هذا ما أراده الرضي بقوله : "وفيه تكلفات كثيرة" .

٢- أن فيه حذف همزة (إنّ) ، وهو حذف شاذ كما قال أبو حيان[3] .

٣- أنه لم يأت (لهِ إنك) بإثبات همزة (إنّ) ، قال أبو حيان : "ويضعّفه أيضاً أنه لم يجئ ذلك مع إقرار همزة "إنّ" ولو كان على ما زعموا لجاء في موضع "له إنك" بإثبات الهمزة[4].

## الترجيح :

بعد عرض الآراء الواردة في اللام في "لهنّك" يبدو أن مذهب سيبويه هو الأقوى للأسباب الآتية :

١) لأنّ الأصل هو البساطة لا التركيب ، خاصة مع فقد الدليل عليه .

٢) لأنّ إبدال الهاء من الهمزة جائز ، لما بينهما من تقارب في المخرج . وله نظائره ، نحو : (هيّاك) في: (إيّاك) .

٣) لأن مذهب سيبويه يخلو مما يرد على مذهب الزجاج من اجتماع حرفي توكيد. ومما يرد على مذهب الفراء من كثرة الحذف .

---

(1) انظر : الخزانة : ٣٤٣/١٠ .

(2) التذييل والتكميل : ١٢٦/٥ .

(3) انظر المرجع السابق

(4) انظر المرجع السابق .

# (٢٤) حذفُ خبرِ (إنَّ)

## قال الرضي :

" والفراءُ يشترطُ في جوازِ حذفِ أخبارها : تكريرَ (إنّ). كما قيل : إنّ أعرابياً قيلَ له: إنّ الزبابة الفأرة ، قال : إنَّ الزبابة ، إنَّ الفأرة ، أي : هما مختلفان .

والردُّ على المذهبين[1] : ما رُوي أنَّ المهاجرين قالوا : يا رسولَ اللّه : إنَّ الأنصارَ نصرُونا ووصلُونا ، قد فضلونا وآوونا وفعلوا بنا ، فقال عليه الصلاة والسلام : ألستم تعرفون ذلك؟ قالوا : بلى يا رسولَ الله ، فقالَ - عليه الصلاةُ والسلامُ - :إنَّ ذلك ، أي: إنّ ذلك كذلك "[2].

## المناقشة :

اشترطَ الكوفيون والفراءُ شروطاً، لجوازِ حذفِ خبر (إنّ) وأخواتها ، خالفوا فيها ما عليه جمهور البصريين ، وتفصيل ذلك :

١- أجازَ جمهور البصريين حذف خبر (إنّ) وأخواتها للعلم به ، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرة ، كُرِّرَتْ (إنّ) أم لم تُكَرَّر .

قال سيبويه في هذا : "الإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر . وذلك : إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً . أي إنّ لهم مالاً . فالذي أضمرت (لهم) . ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ ، إنّ الناس ألبٌ عليكم، فيقول : إنّ زيداً ، وإنّ عمراً ، أي : إنّ لنا .

وقال الأعشى :

إنْ مَحَـــــلاً وإن مُـــــرْتحلاً    وإنْ فـي السـفرِ مـا مَضـى مَهَـلا

---

[1] المذهب الأول هو مذهب الكوفيين إذ يشترطون لجواز حذف خبر (إنّ) تنكير الاسم .
انظر : شرح الرضي : ١٤٠/٦ .

[2] شرح الرضي : ١٤١/٦ .

وتقول : إنّ غيرها إبلاً وشاءً ، كأنه قال : إنّ لنا غيرها إبلاً وشاءً أو عندنا غيرها إبلاً وشاءً ، فالذي تضمر هذا النحو وما أشبه"[1].

ولم يشترطوا أن يكون الاسم معرفةً أو نكرةً ، وإنما يجوز حذفُ الخبر إذا عُلِم ودلت عليه قرينة .

وقد أشار المبرد إلى هذا فقال : "والمعرفة والنكرة ههنا واحد ، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تُقدّم له خبراً ، أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك"[2].

٢- أما الكوفيون فاشترطوا لجواز حذفه ، أن يكون الاسم نكرة . وأشار ابن جني إلى هذا الرأي بقوله : "وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إنّ) مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم : إنّ الناس ألب عليكم ، فمن لكم؟ قالوا : إن زيداً ، وإن عمراً ، أي إن لنا زيداً وإنّ لنا عمراً . والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة"[3].

واحتجوا بقول الأعشى

إنْ مَحَـــلاً وإن مُـــرْتحلاً وإنْ في السفر ما مَضى مَهَلا [4]

واحتج البصريون عليهم بورود الخبر مع المعرفة .

قال المبرد : "فمن المعرفة قول الأخطل :

خَـلا أنّ حَيّـاً مِـنْ قُـرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلى النَّاسِ أوْ أنَّ الأكارمَ نَهْشَلا [5]

---

[1] الكتاب : ١٤١/٢ .

[2] المقتضب : ١٣٠/٤-١٣١ .

[3] الخصائص : ٣٧٦/٢ .

[4] انظر : ديوان الأعشى : ١٧١ .

[5] المقتضب : ١٣٠/٤-١٣١ وديوان الأخطل : ٣٩٢ .

وأورد ابن مالك شواهد أخرى فقال : "واشتراط ذلك غير صحيح ، لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾[1] .

ومثله قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾[2] .

ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكّره بقربته منه : إنّ ذلك ، ثم ذكر له حاجة فقال : لعل ذلك . أراد : إن ذلك حق ، ولعلك حاجتك مقضية"[3] .

ومن ذلك قول الشاعر :

سوى أنَّ حيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا | عَلَى النَّاسِ أَوْ أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلا "[4]

أما الفراءُ فاشترط لجواز حذف خبر (إنّ) تكرير (إنّ) ، فقد خرّج قوله تعالى :﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[5] على وجهين أحدهما: ذهب فيه إلى أن خبر (إنّ) في الآية محذوف ، لما فيها من تكرار (إنّ).

قال : "يقال : أين جواب (إنّ) ؟ فإن شئت جعلته﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴾. وإن شئت كان في قوله:﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾، فيكون جوابه معلوماً فيترك ، وكأنه أعرب الوجهين . وأشبهه بما جاء في القرآن[6].

---

(1) الآية : ٢٥، من سورة الحج .

(2) الآية : ٤١ ، من سورة فصلت .

(3) انظر : النهاية في غريب الحديث لأبي عبيد : ٣١٠/٢ .

(4) شرح التسهيل : ١٥/٢ .

(5) الآيتان ٤١-٤٢ ، من سورة فصلت .

(6) معاني القرآن للفراء : ١٩/٣ .

وبين ابن يعيش أنّ اشتراط الفراء . تكرير (إنّ) لجواز حذف خبرها ،إنما هو لإفادة معنى المخالفة بين الاسمين ، قال : "وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت (إنّ)؛ ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر ، عند من يظنه غير مخالف . وحكي أن أعرابياً قيل له : الزبابة الفأرة؟ قال : إنّ الزبابة وإن الفأرة . ومعناه أنّ هذه مخالفة لهذه والخلاف بين الاسمين يدل على الخبر"[1].

وردّ ابن يعيش رأي الفراء هذا بأنه مفتقد إلى سماع ، قال : "وهو قول غير مرضي عند أصحابنا ، فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه

قال الأخطل :

خَلا أنّ حَيّاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلاَ "[2]

ووافق الرضي البصريين في ردّ ما اشترطه الكوفيون والفراء ، واستدلّ بعدة شواهد على ذلك، قال : "والرد على المذهبين ..وما روي من قول عمر بن عبد العزيز ، لمن مَتّ إليه بقرابة : "إنّ ذلك ، أي مُصَدَّق ، ثم ذكر الماتّ حاجته ، فقال عمر : "لعل ذلك" أي : لعل مطلوبك حاصل . وقال تعالى : "إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله" أي : هلكوا . وقيل: :"الخبر يصدون" ، والواو زائدة ... "[3] .

## الترجيح :

مما سبق يظهر أنّ مذهب الكوفيين ومذهب الفراء الذي ردّه الرضي وغيره متساويان في الضعف ، إذ كلاهما يعتمد على شاهد واحد ، لا يجوز أن نخرج منه بحكم عام .أو أن ننفي ما عداه .

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٤/٢ .

[2] انظر المرجع السابق .

[3] شرح الرضي : ١٤١/٦ .

وأن مذهب جمهور البصريين هو الراجح للسببين الآتيين :

١- لكثرة ما يستند عليه من الشواهد المسموعة ، سواء أكانت من القرآن أو الحديث أو الأثر أو الشعر العربي .

٢- لأن مذهب البصريين يستوعب ما استشهد به الكوفيون ، وما اعتمد عليه الفراء، ولا يرده . فيعدُّها جميعاً مما يُستشهد به على جواز حذف خبر (إنّ) ، وذلك على عكس رأي الكوفيين والفراء. إذ ذهبوا بشواهد البصريين إلى التأويل والتقدير.

إلـى هنـا نكـون قـد انتهينـا مـن الفصـل الثـاني ، حيـث بيّنـا الفكـر النحـوي عنـد الفـراء والرضي ، واختلاف رأي كل منهما في المسائل المتعلقة بالتراكيب النحوية .

وننتقـل إلـى الفصـل الثالـث والأخيـر ليتضـح لنـا رأي كـل منهمـا فيمـا يتعلـق بالمسائل المتصلة بالعوامل النحوية .




## مسائل الخلاف في العوامل النحوية

**ويشمل المسائل الآتية :**

**( ١ ) العاملُ في المُتَنَازَعِ فيه .**

**( ٢ ) عامِلُ النَّصْبِ في المُسْتَثْنَى .**

**( ٣ ) القولُ في ( حَاشَا ) .**

**( ٤ ) تَقْديمُ مَعْمُولِ مَعْمُول ( أنَّ ) المَصْدَرِيَّةِ علَيْها.**

**( ٥ ) نَصْبُ الجُزْأين بـ ( لَيْتَ ).**

# ( ١ ) العَامِلُ في المُتَنَازَعِ فِيهِ

## قالَ الرَّضِيُّ :

" ونَقَلَ المُصَنِّفُ عن الفَرَّاءِ مَنْعَ هذه المَسْأَلَةِ ، أي : إعمالَ الثاني، إذا طَلَبَ الأوَّلُ للفاعلية، وقال : إنَّه يُوجِبُ إعمالَ الأولِ في مثلِ هذا .

والنَّقْلُ الصحيحُ عن الفراءِ في مثلِ هذا : أنَّ الثانيَ إنْ طَلَبَ أيضاً الفاعليةَ، نحو : "ضَرَبَ وأكْرَمَ زَيدٌ" ، جازَ أنْ تُعمِلَ العاملين في المُتَنَازَع ، فيكونُ الاسمُ الواحدُ فاعلاً للفعلين . لكنَّ اجتماعَ المؤثِّرين التَّامين على أثَرٍ واحدٍ مَدْلُولٌ على فَسَادِه في الأصولِ . وهُم يُجْرُون عواملَ النَّحْوِ كالمؤثِّراتِ الحقيقيةِ .

وقال : جازَ أنْ تأتيَ بفاعلِ الأولِ ضميراً بعد المتنازع نحو : "ضَرَبَنِي وأكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ" جئتَ بالمنفصلِ ، لتَعَذُّرِ المُتَّصِلِ بلزومِ الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ .

وإنْ طَلَبَ الثاني المفعوليةَ مع طلبِ الفعلِ الأولِ له لأجلِ الفاعليةِ، نحو : "ضَرَبَنِي وأكْرَمْتُ زَيْداً هُوَ " تعيَّنَ عنده الإتيانُ بالضميرِ بعدَ المتنازع ، كما رأيتَ .

كلُّ هذا حَذَراً مِمَّا لَزِمَ البصريين والكسائي من الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ وحذْفِ الفاعلِ"[١]

## المناقشة :

من المُقرَّرِ أنَّه إذا تنازعَ العاملان ، جازَ إعمالُ أيِّهما شئتَ باتفاقٍ .

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكونُ في الفاعليةِ ، مثل : "ضَرَبَنِي وأكْرَمَنِي زيدٌ" ، وفي المفعولية مثل : " ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ زيداً" .

وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ، مثل : " ضَرَبَنِي وأكْرَمْتُ زيداً" .

ومن المعروف أيضاً أن المختارَ عند البصريين هو إعمالُ الثاني ؛ لقربه ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله[٢].

---

[١] شرح الرضي على الكافية : ١/٢٠١-٢٠٢ .

[٢] انظر الخلاف حول هذه المسألة في الإنصاف : ٨٣/١

وهو الرَّاجحُ عندهم ، لقولِ سيبويه :

" وهو قولك :" ضربتُ وضَرَبَنِي زيدٌ" ، و"ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زيداً" ، تحملُ الاسمَ على الفعلِ الذي يليه ، فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلين .. وإنما كان الذي يليه أولى لقربِ جِواره ، وأنه لا يُنْقِضُ معنىً، وأنّ المُخَاطَبَ قد عرف أنَّ الأولَ قد وقع بزيدٍ"[1] .

أما الكوفيون فيختارون إعمالَ الأول ؛ لسبقه ، فهو مبدوءٌ به. وإعماله أولى ؛ لقوةِ الابتداءِ والعنايةِ به .

وقد ورد السماعُ بذلك ، والخلافُ في الترجيح[2] .

ونصُّ الرضي يفيد أنه إذا احتاج الأولُ لمرفوع ، فقد يتفق الثاني معه وقد يختلفان .

وقد أدَّى هذا الخلافُ إلى ثلاثةِ مذاهبَ :

**المذهب الأول** : مذهب البصريين ، أنَّه يُضمَرَ قبل الذِّكْر ، فيستكنُّ في فعلِ الواحدِ، ويبْرُزُ في التثنية والجمع ، فتقول : " ضَرَبَنِي وضربتُ زيداً" ، و"ضرباني وضربتُ الزيدين" ... وهكذا [3].

وفي هذا يقول سيبويه : "وكذلك تقول :" ضربوني وضربتُ قومَك" ، إذا أعملت الآخِر، فلا بدّ في الأول من ضمير الفاعل ؛ لئلا يخلو من فاعل"[4] .

وبيّن ذلك ابنُ خروف فقال : "وتقول في عكس "ضربتُ وضربني" على إعمال الثاني: "ضربني وضربتُ زيداً" ، تضمر في "ضربني" الفاعلَ على شرط التفسير ، وتثنّي وتجمع فتقول : "ضرباني وضربتُ الزيدين" ، و "ضربوني وضربتُ الزيدين"[5] .

---

(1) الكتاب : ١/٧٣-٧٤ .

(2) انظر الشواهد الواردة على هذه المسألة في الإنصاف : ٨٤/١، والهمع : ١٣٧/٥ .

(3) انظر : الكتاب : ١/٧٤-٧٩ ، واللمحة البدرية : ١٢٣/٢ .

(4) الكتاب : ٧٩/١ .

(5) شرح الجمل لابن خروف : ٦٠٥/٢

وهذا يعني أنَّ الفاعلَ يُضمَرُ للحاجة ، وإذا كان فيه عودُ الضمير على ما تأخر، لأنه سُمع في باب : "رُبَّ ، ونِعْمَ " : رُبَّه رجلاً ، ونعم رجلاً زيدٌ .[1]

**المذهب الثاني** : أنَّ الفاعلَ محذوفٌ لا يُضمَر ، وهو مذهب الكسائي[2] ، وهشام والسهيلي[3] .

واحتجوا بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لها ، وأَرَادَها     رجالٌ ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُم ، وكَلِيبُ[4]

ورُدَّ بأنَّ هذا البيتَ مؤولٌ على الإضمار ، والتقدير : ( تعفقوا)[5] ،وبأنَّ ما وقع فيه أشنع مما فرَّ منه ، لأن حذفَ الفاعل أشنعُ من الإضمار قبل الذكر[6] .

**المذهب الثالث** : مذهبُ الفراء ، وقد تعددت الآراءُ المنسوبة له ، على النحو الآتي :

١- نسب ابنُ خروف في شرح الجمل للفراء ، القولَ بجواز إعمال الثاني في نحو : " ضَرَبَني وضَرَبتُ زيداً ، حيث قال :

"وتقول في عكس "ضربت وضربني" على إعمال الثاني : "ضربني وضربتُ زيداً". تضمر في "ضربني" الفاعلَ على شريطةِ التفسير . وتثني وتجمع فتقول : "ضرباني وضربت الزيدين" و "ضربوني وضربت الزيدين" والفراء يجيزها ولا يقيس عليها"[7].

---

(١) انظر : اللمحة البدرية : ١٢٢/١ ، وأوضح المسالك : ٢٠٠/١ ، والأشموني : ١٨٤/٢ .

(٢) انظر : الجمل : ١٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/١ .

(٣) انظر : أوضح المسالك : ٢٠١/١ .

(٤) الشاهد لعلقمة بن عبده في ديوانه : ٣٨ ، والعيني : ١٥/٣ .

(٥) انظر اللمحة البدرية : ١٢٤ والأشموني : ١٨٣/٢ .

(٦) انظر : حاشية الصبان : ١٥/٢ .

(٧) شرح الجمل : ٦٠٥/٢ .

ورده ابن بزيزه فقال : "وهو خطأ ؛ لأن النقل عنه بامتناعها ثابت من الثقات"[١] .

وأيّد ابنُ عصفور في شرح الجمل ما ذكره ابن بزيزة فقال : "ومذهب الفراء أن كل مسألة يؤدي فيها إعمالُ الثاني إلى الإضمار قبل الذكر على مذهبنا، أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، فإنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب، فأما ما وجد من قولهم : (قام وقعد زيدٌ) ، فإنّ (زيداً)عنده مرتفع بالفعلين معاً ، فلا يجوز عنده إعمالُ الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع، إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما"[٢] .

وأكّد ابنُ مالك كلامهما فقال : "..... أنّ مثل : "يحسنان ويسيءُ ابناك "جائز عند البصريين ، ممتنع عند الكوفيين .... فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائي ... والفراء يمنع ذلك مع الإثبات ، ومع الحذف"[٣] .

وعليه ، يسقط ما نسبه له ابن خروف في شرح الجمل .

٢- نسب له ابنُ الحاجب القولَ بوجوب إعمال الأول ، حيث قال: "فإن أعملتَ الثاني، أضمرتَ الفاعلَ في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافاً للكسائي ، وجاز خلافاً للفراء مثل : ضربني وضربت زيداً"[٤] .

وهو قول ناقص . إذ الأولى أن يقال : يتعينُ عند الفراء إعمالُ الأول، إلا إذا ذكر المرفوع آخراً ، فإن الفراء يجيز نحو : "اضربني وأكرمتُ زيداً هو" . وهو أحد رأيين نُقلا عن الفراء- كما سيتضح من القول الثالث- .

٣- نسب ابن مالك والرضي وأبو حيان والمرادي وابن هشام والأشموني والصبّان للفراء مذهباً له أكثر من وجه .

---

(١) انظر : غاية الأمل : ٣٤٦/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٦١٧/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٤٦/٢ .

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٢٠٠/١ .

وهو أن العاملين إذا اتفقا في طلب مرفوع ، فالعملُ لهما ، فجائز عند الفراء أن يُقالَ : يُحسِنُ ويُسِيءُ ابناك " على أن يكون الفاعلُ مرتفعاً بالفعلين معاً .

قال ابن مالك في التسهيل مشيراً إلى ذلك : "وجَعَلَ الفراءُ الرفعَ في نحو : (قام وقعد زيدٌ )بالفعلين معاً"[١] .

ونحوه قال المرادي : "وذهب الفراء في نحو : (قام وقعد زيد) إلى أن العمل لكليهما "فزيد" مرفوع بالفعلين معاً"[٢] .

كما نقل عنه أنه يجوز الإضمارُ مؤخراً في حال طلبهما المرفوع أيضاً ، فتقول :( قام وقعد أخواك هما)[٣] .

أما إذا اختلفا فطلب الثاني المفعولية ، نحو: (ضربني وأكرمتُ زيداً) ، تعيَّن عنده الإتيانُ بالضمير بعد المتنازع ، فيقال : ( ضربني وأكرمتُ زيداً هو)[٤] .

ويظهر أنَّ هذا النقلَ عن الفراء هو أوضحُ وأشملُ ما ورد عنه .

وقد صححه الرضي فقال عنه : "إنه النقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا"[٥] .

وأكَّد على ذلك الشيخ خالد في التصريح ، بقوله : "هذا هو النقل الصحيح عن الفراء"[٦] .

ونخلص إلى أن الفراء في هذه المسألة ذهب إلى أمرين هما :

١- القولُ بعملِ عاملين في معمولٍ واحدٍ .

٢- إضمارُ مؤخرٍ .

---

[١] انظر : شرح التسهيل : ١٦٦/٢ .

[٢] انظر : شرح الألفية للمرادي : ٦٣٥/٢

[٣] انظر : شرح الرضي : ٢٠١/١ وحاشية الصبان : ١٥٠/٢ .

[٤] انظر السابق .

[٥] انظر : شرح الرضي : ٢٠١/١ .

[٦] انظر : شرح التصريح : ٤١/١ .

ويبدو أن الباعثَ لما ذهب إليه، هو الابتعادُ عن الإضمار قبل الذكر . وهو ما يحصل على رأي البصريين ، إذ هو غيرُ جائز في كلامهم .

وعن القول بحذف الفاعل ، كما قال الكسائي ، لأنَّ العمدةَ يمتنع حذفها .

أما الرأي الأول : وهو أن يعمل العاملان في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين .

فقد كان موقف النحاة منه على النحو الآتي :

**أولاً** : ردُّه ؛ لأن اجتماع المؤثرين التامين على أثرٍ واحدٍ مدلولٌ على فساده . فالعوامل كالمؤثرات ، فلا يجوز اجتماعُ عاملين على معمول واحد.

يقول ابن عصفور في رأي الفراء هذا : "وهذا فاسدٌ ؛ لأنه قد تقرر أن كلَّ عامل يُحدِثُ إعراباً. وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان إلا إعراباً واحداً . وهذا الذي قاله كسرٌ لما اطَّرد في كلام العرب من أنه لا بد لكل عامل من إحداث إعراب"[1] .

**ثانياً** : قبوله ، كما جاء عند ابن مالك ، إذ قال : "والذي ذهب إليه غيرُ مستبعد. فإنه نظير قولك : ( زيدٌ وعمروٌ منطلقان) ، على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون "منطلقان" مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ؛لأنهما يقتضيانه معاً"[2].

ورده الدماميني في تعليق الفرائد ؛ لوجود فرق بين "قام وقعد زيد" ، وبين "زيد وعمرو ومنطلقان" وقال : "فإن كلاً من الفعلين يستقل برفع "زيد" ولا يستقل كل من الاسمين برفع هذا الخبر ، إذ لو قلت : زيد منطلقان ، لم يجز فكل من الفعلين علة، وكل من المبتدأين جزءُ علة"[3] .

أما الرأي الثاني : وهو القول بتأخر الضمير ، فمبعثه كما قلنا الابتعاد عن الإضمار قبل الذكر، وعن حذف الفاعل .

---

[1] انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٦١٨/١ .

[2] انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٦/٢ .

[3] تعليق الفرائد : ٥٤/٥ .

## الترجيح :

يتضح مما سبق أن الخلاف في هذه المسألة ، ليس خلافاً حول حكم ، وإنما هو خلاف في الترجيح .

وكل الآراء الثلاثة ، رأي البصريين ، ورأي الكسائي ، ورأي الفراء لا تخرج عن التقدير .

وعليه فأخلص إلى :

١ - أنّ أبعد هذه الآراء ، هو ما ذهب إليه الفراء ، لسببين :

أ- لأنه يؤدي إلى القول بحذف العمدة .

ب- لأنه يؤدي إلى اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وهو ما يتعارض مع ما تقرّر عند جمهور النحاة من أن كل عامل يحدث إعراباً واحداً .

٢ - أن مذهب البصريين هو المذهب الصحيح ، لأن الإضمار قبل الذكر له نظائره ، نحو : ربّه رجلاً ، نعم رجلاً ، ولأن السماع يعضد ذلك .

## ( ٢ ) عاملُ النَّصبِ في المُسْتَثْنَى

### قال الرضي :

"واختُلِفَ في عاملِ النصبِ في المستثنى ... وقال الفراءُ : "إلاّ" مركبة من "إنّ" و "لا" العاطفة، حُذِفَتْ النونُ الثانيةُ من "إنّ" وأدغمتْ الأولى في لام "لا". فإذا انتصب الاسمُ ، بعدها ، فبإنّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب ، فبلا العاطفة .فكأنما أصلُ( قام القومُ إلا زيداً): قام القوم إنّ زيداً لا قام ، أي : لم يقم . فـ "لا" لنفي حكم ما قبل "إلا" ونقضه، نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً ، فهو كقولك :(كأنّ زيداً أسدٌ) . الأصل عند بعضهم : أنّ زيداً كأسدٍ ، فقدموا الكاف وركبوها مع "أنّ". وفيما قال نظرٌ من وجوه :

لأن "لا" على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة . ومع التسليم فإن "لا" العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : ( جاءني زيدٌ لا عمروٌ) ، وأنت تقول : ما جاءني القوم إلا زيد ؛ ولأن فيما قال عزلاً لإنّ مرة ولـ "لا" أخرى عن مقتضييهما ، وذلك لأنه يُنصَب بها مرة ، ويُتبَع ما بعدها لما قبلها أخرى ، ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع. ، ولأن المعطوف عليه قليلاً ما يُحذف، والمتعدِّد الذي هو المعطوف عليه عنده ، مطردٌ في موضع الحذف نحو: (ما قام إلا زيد)"[١] .

### المناقشة :

القولُ في عامل النصب في المستثنى من المسائل الخلافية ، التي تعددت آراءُ النحاة حولها منذ عهد سيبويه حتى عصر متأخري النحاة .

ولقد اتخذ الخلافُ في هذه المسألة صورةً، تتجاوزُ الخلافَ المعهود بين المدرستين إذ تعددت آراء نحاة المدرسة الواحدة وتباينت .

ويظهر من تتبعي لآرائهم تلك ، أن الباعثَ لتعددها هو اختلافهم في فهم مذهب سيبويه ، إذ يزعم أصحابُ كلِّ مذهب أنه مذهب سيبويه ، مما أدَّى إلى كثرة الآراء .

---

(١) شرح الكافية : ٢/١٢٦ـ١٢٧ .

فقد ورد الخلاف في عامل النصب في المستثنى على ستة أقوال ، وهي :

١- العامل فيه هو "إلا" ،وصححه ابن مالك ، ونسبه لسيبويه والمبرد ، وقال إنه قد خفي كونُ هذا مذهبَ سيبويه على جمهور الشرّاح لكتابه .

"فإلا" تعمل فيما بعدها من أسماءٍ، كما تعمل "إن" و "لا" التبرئة . وكما لم يبطل اختصاصُ هذين العاملين بالأسماء، وقوعَ الأفعال في مواضع معموليها لتأولها بأسماء، كذلك لا يبطل اختصاصُ "إلا" بالأسماء دخولَها على فعل مؤول باسم[١] .

وأيده الدماميني من المتأخرين[٢] .

٢- أنَّ الناصبَ له هو "أنّ" مقدرة بعد "إلا" عزاه السيرافي إلى الكسائي . والتقدير عنده : إلا أن زيداً لم يقم ، فأضمر "أنّ" وحذف خبرها[٣] .

ورده ابن الحاجب فقال : "وهذا ليس بجيّد ؛ لأن "إنَّ" لا تُضمَر ، ولأنه كان يجب أن تكون ناصبةً أبداً"[٤] .

وزاد عليه ابنُ مالك بأنه قولٌ في غاية الضعف ، قال: "لأنه مبنيّ على ادِّعاء تقدير ما لا دليلَ عليه ولا حاجةَ إليه . ولأنه لو سلم تقديرُ (أنَّ) يلزم أن يكون لها عاملٌ يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيُجعَل الذي عمل فيها عاملاً فيما قُدِّرتْ من أجله ويُستغنَى عنها"[٥] .

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٥/٢ .

[٢] انظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٣١/٦ .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٩/٢ .

[٤] انظر : الإيضاح : ٣٦٢/١ .

[٥] انظر : شرح التسهيل : ٢٧٩/٢ .

ونسب السيرافي إلى الكسائي رأياً آخر قائماً على المخالفة للأول فإذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) فما بعد "إلا" منفيٌ عنه القيامُ ، وما قبلها موجبٌ له القيامُ[1].

ورده ابن عصفور بأنّ الخلافَ لو كان يوجب النصبَ لأوجبه في نحو :

( قام زيدٌ، لا عمروٌ) وقال : "وهذا باطل ، لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ؛ لأن ما بعد "لا" مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب في مثل :(ما قام زيدٌ لكن عمروٌ) ، لأن ما بعد "لكن" مخالف لما قبلها ، وأمثال ذلك كثيرة"[2].

٣- الناصب له هو "إنّ" مخففه مركباً منها ومن "لا" "إلا" . وهو مذهب الفراء[3] .

٤- أن ناصبه هو فعلٌ مضمرٌ ، تقديره : "أستثني"وهو مذهب الزجاج"[4] .

ونسبه السيرافي للمبرد[5] .

وما في المقتضب يؤيده . إذ يقول المبرد في باب الاستثناء : "وذلك لأنك لما قلت : (جاءني القوم) . وقع عند السامع أنّ زيداً فيهم . فلما قلت : (إلا زيداً ). كانت "إلا" بدلاً من قولك : أعني زيداً ، وأستثني فيمن جاءني( زيداً) ، فكانت بدلاً من الفعل"[6] .

---

[1] انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٣/٢ .

[2] انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٣/٢ .

[3] انظر : شرح التسهيل : ٦٧٢/٢ ، وتعليق الفرائد : ٢٥/٦ .

[4] انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/٢ .

[5] انظر : الهمع : ٢٥٣/٣ .

[6] المقتضب : ٣٩٠/٤ .

ورده ابن الأنباري بأنه لو كان العاملُ فيه هو الفعل "استثني" لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، وقال : "ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو : "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ""[1] .

٥- أن ناصبه هو ما قبل "إلا" من فعلٍ أو غيره بتعديةِ "إلا" وهو مذهب السيرافي[2] .

وارتضاه ابن خروف في شرح الجمل قائلاً : "والعاملُ في الاسم المنصوب، في الصحيح من الأقوال -وهو قول سيبويه- الفعلُ الأولُ ، أو الابتداءُ، يتوسطه "إلا "؛لأن "إلا" تصيّرُ الكلامَ بمعنى "غير" وهي من التوابع ، فعمل في الاسمِ المنصوبِ الفعلُ كما عمل في (غير)""[3] .

واعترض عليه ابن مالك بصحة تكرار "إلا" نحو : (قاموا إلا زيداً إلا عمراً)، ويلزم من عمل الفعل فيهما عدمُ النظير ، إذ ليس في الكلام فعلٌ تعدى إلى اثنين بحرف واحد دون عطف[4] .

ونسب إليه ابنُ مالك وأبو حيان والمرادي وآخرون رأياً آخر وهو أن عاملَ النصب ما قبل "إلا" دون توسطها[5] .

وأيّد مذهب السيرافي هذا ، ابنُ الحاجب والرضيُ- كما سنرى لاحقاً - .

٦- أن الناصبَ له هو تمامُ الكلام ، وهو في ذلك بمنزلة التمييز ، وهو مذهب ابن عصفور [6].

---

(١) الإنصاف : ٢٦٣/١ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٠٧/٣ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن خروف : ٩٥٨/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٢٢٧/٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٢٧٧/٢ ، والارتشاف : ٣٠٠/٢ ، والجنى الداني : ٥١٦ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٤/٢ .

هذه هي الآراء التي ذُكِرتْ حول ناصب المستثنى ، والذي يعنينا في هذا المقام هو رأيُ الفراء، وما ذكره النحاة حوله ، والرضي خاصة .

ولعلَّ أولَ من نسب رأيَ الفراء هذا إليه ، الرماني ، حيث قال : "وقال الفراء : الأصل في "إلا" : إنَّ لا ، فأسكنت النون وأدغمت في اللام ، فإذا نصبتَ نصبتَ "بأنّ" وإذا رفعتَ رفعتَ بلا"[1].

ثم ردّه قائلاً : "وهذا فاسدٌ ؛ لأنه لا خلاف بينهم في جواز "ما قام إلا زيدٌ " – برفع زيدٌ – لأنه لاشيء قبله يُعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب فتكون "إنّ" ، عاملةً فيه وإذا كان كذلك فسد ما ذهب إليه"[2] .

أما ابن الأنباري فقد زاد على ما قاله الرماني ، بنقد تركيب "إلا" لافتقاره إلى دليل . وبنقد الرأي نفسه ، فقال : "وأما قول الفراء : "إن الأصل فيها : إن ولا ، ثم خففت "إنّ" وركبت مع "لا" فمجرد دعوى يفتقر إليها دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ، لأن "إنّ" الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، خصوصاً على مذهبكم . وأما تشبيهه لها "بلولا" فحجة عليه ؛ لأن "لو" لما ركبت مع "لا" بطل حكمُ كلٍّ واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكمٌ آخر ...

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم : "ما قال إلا له" فإن "له" لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوب ، فتكون "إلا" عاملة فيه ، فدلّ على فساد ما ذهب إليه"[3] .

وإلى نحو هذا ذهب ابن يعيش قال : "وذهب الفراء، وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن "إلا" مركبة من حرفين ، "إنّ "التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و "لا" التي للعطف ، فصار "إنّ لا" ، فخُفّفت النون وأدغمت في اللام

---

[1] انظر : معاني الحروف للرماني : ١٢٦ .

[2] معاني الحروف للرماني : ١٢٦ .

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٥/١ .

فاعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً "بأن" ،وعطفوا بها في النفي اعتباراً "بلا". فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل "لا" فجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل "إنّ" و(زيداً) اسمها ، وقد كفت "لا" من الخبر . والتأويل : إنّ زيداً لم يقم ، وهو قول فاسد أيضاً ، لأننا نقول : "ما أتاني إلا زيدٌ" فترفع زيداً ، وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معاً"[1] .

ورده أيضاً ابن الحاجب ؛ لعدم استقامته لفظاً ومعنى ، فقال : "وقال قوم: "إلا" مركبة من : "إنّ ولا" فالعامل إذا نصبت "إنّ" وإذا رفعت "لا" وهذا ليس بشيء ، لأنه غير مستقيم لفظاً ومعنىً ، وأما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك"[2] .

ووافق ابنُ عصفور الرمانيَ وابنَ الأنباري وابنَ يعيش في ردهم لما ذهب إليه الفراء ، وقال : "ومنهم من ذهب إلى أنّ "إلا" مركبة من "إنّ" و "لا" ثم خُفّفت نون "إنّ" وأدغمت في "لا" وجعلت كالكلمة الواحدة ، وإذا نصبتَ ما بعدها غلّبتَ حكم "إنّ" والخبر محذوف . وإذا رفعتَ غلّبتَ حكم "لا" فعطفت ، وهو مذهب الفراء .

وهذا القول بيّن الفساد بأدنى تأمل ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يجوز مثل : ما قام إلا زيدٌ ، لأن هذا الموضع لا تصح فيه "لا" ولا "إنّ". وأيضاً فإن الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع . وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها"[3] .

أما ابن مالك فقد بنى اعتراضه على مذهب الفراء ، على أربعة أوجه ، وافقت في الوجهين الأول والثاني ما قاله ابن الأنباري في الإنصاف ، وأضاف وجهين آخرين . قال : "الرابع قول الفراء ، عزاه إليه السيرافي ، وهو "إلا" مركبة من "لا" "وإن" المخففة من "إنّ" وهو قول فاسد من أربعة أوجه ، : أحدُها أنه مبنيّ على ادعاء التركيب، ولا دليل عليه فلا يُلتفت إليه .

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/٢ .

[2] الإيضاح : ٣٦١/١-٣٦٢ .

[3] شرح الجمل : ٢٥٣/٢-٢٥٤ .

الثاني : أنه لو صح التركيب لم يصح الذي كان قبله ، لأن المعنى قد تغير معه ، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم ، كتركيب "إذما" و "حيثما" فإنه أحدثَ معنى المجازاة والعمل اللائق بها ، وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها ، فلو كانت مركبةً لم يبق عمل ما رُكبت منه لزوال معناه وتجدُّد معنى الاستثناء .

الثالث : أنه لو صح التركيب من "لا" و "إن" المخففة لم يلزم نصب ما ولي "إلا" في موضع ما. ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب ، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب ، لازدياد الضعف بالتركيب ، وأمر ما ولي "إلا" بخلاف ذلك فبطل التركيب .

الرابع : لو صح التركيب وكون المنصوب منصوباً بعد "إلا" بإنّ، على حد نصبه بإن ، لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصراً عليه ، كما لا يتم بعد "إنّ" ، لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله"[1] .

أما الرضي في ردِّه لمذهب الفراء ـكما يظهر من نص شرح الكافيةـ فقد تنبّه إلى أوجهٍ أربعةٍ، نستطيع أن نلخصها في النقاط الآتية :

١. إن "لا" على المعنى الوارد في : ( قام القوم إنّ زيداً لا قام) ، غير عاطفة .

٢. إن "لا" العاطفة ، لو سلمنا بهذا ، لا تأتي إلا بعد الإثبات ، فكيف تكون عاطفة في نحو : ما جاء ني القوم إلا زيدٌ .

٣. إن فيما ذهب إليه الفراء اجتماعاً لحكم الرفع والنصب في موضع واحد .

٤. إن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف ، وهو مطرد في موضع الحذف على كلام الفراء ، نحو : ما قام إلا زيدٌ .

ولعلنا نلحظ من ردّ الرضي مذهب الفراء هذا أمرين ، وهما :

**أولاً** : تختلف عبارة الرضي في رده مذهب الفراء، عن عبارة غيره من النحاة .إذ كانت عبارة الرضي الأخف ، فقد اكتفى بقوله : وفيما قال نظر من وجوه ولم يعبر بـ "فاسد ، أو بيّن الفساد ، أو ليس بشيء" .

---

[1] شرح التسهيل : ٢٧٩/٢ .

**ثانياً** : استقل الرضي في رده مذهب الفراء ، وتنبّه لوجوه لم يلتفت إليها أحدٌ ممن سبقه من النحاة . إذ انصبت أكثر ردودهم على رفض دعوى التركيب في "إلا" وعلى تناقض قوله مع نحو: ما قام إلا زيدٌ -بالرفع- ولا شيء قبله يعطف عليه ، وليس في الكلام منصوب ، لتكون "أنّ" عاملة فيه.

أما ردُّ الرضي فكان منصباً على "لا" معنىً وعملاً ، وذلك كما يأتي:

**أولاً** : خالف الرضيُ الفراءَ في دلالة "لا" في نحو : قام القوم إنّ زيداً لا قام، على معنى العطف ، إذ تفيد هنا معنى النفي المحض دون عطف .

**ثانياً** : أكّد الرضي على أنّ "لا" لا تفيد معنى العطف إلا بعد الإيجاب ، نحو: يقوم زيدٌ، لا عمرو ، وبعد الأمر ، نحو : اضرب زيداً لا عمراً ، وبعد النداء ، نحو : يا زيدُ ولا عمرو .أو بعد دعاء أو تحضيض ، ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي[1] .

كما أن بعض النحويين يمنع أن يعطف بـ "لا" فعل ماض على ماض ، لئلا يلتبس الخبر بالطلب ، فلا تقول : قام زيد لاقعد[2] .

وقد نصّ الرضي على هذا صراحة في باب الحروف من شرحه على الكافية، حين قال في "لا": "ولا تعطف بها الاسمية ، ولا الماضي على الماضي ، فلا يقال : قام زيد لا قعد ، لأنه جملة ولفظة "لا" موضوعة لعطف المفردات ، وقد تعطف مضارعاً على مضارع ، وهو قليل ، نحو : أقوم لا أقعد ، والمجوِّزُ : مضارعتُه للاسم ، فكأنك قلت : أنا قائم لا قاعد[3] .

ويُفهَم من هذا أن "لا" في : (ما قام القوم إن زيداً لا قام) ، غيرُ عاطفة- كما يقول الفراء- ؛ لعدم دلالتها على معنى العطف ، ولأن العاطفة لا تأتي بعد نفي، ولا يجوز أن يعطف بها فعل ماض على ماض ، عند الرضي وغيره .

---

[1] انظر : الجنى الداني : ٢٩٥ ، والمغني : ٢٦٧/١ .

[2] انظر : حروف المعاني للزجاجي : ٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٠/١ .

[3] شرح الكافية : ١٨٧/٦ .

ويظهر لي أن الرضي اعتمد في هذين الوجهين على قول ابن الحاجب رداً لمذهب الفراء " وهذا ليس بشيء ؛ لأنه غير مستقيم لفظاً ومعنىً ، فأما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك"[1] .

فلعل الرضي استفاد من إشارة ابن الحاجب لعدم استقامة المعنى على مذهب الفراء ، فبسط القول الذي أجمله ابن الحاجب ، وكشف عن المعنى الذي قصده .

**ثالثاً :** وهذا الوجهُ متعلقٌ باجتماع حكمي الرفع والنصب في موضع واحدٍ ، وهو قائمٌ على أساس نحوي معروف ، إذ لا يصح أن يتعاقبَ عاملان العملَ في معمولٍ واحدٍ ، بحيث يجتمع حكمان معاً في موضع واحد .

**رابعاً :** أما قوله في الوجه الرابع : "إنّ المعطوف عليه قليلاً ما يحذف ، وهو مطرد في موضع الحذف على قول الفراء في جملة الاستثناء ، إذ يطرد حذفه في نحو : (ما قام إلا زيدٌ)" فلا أرى له وجهاً هنا ، خاصة بعد نفي معنى العطف عن "لا" في هذا ونحوه.

وعليه ، فلا يكون ما يطرد فيه الحذفُ في جملة "ما قام إلا زيد" ، معطوفاً عليه ، وإنما يكون مستثنىً منه ، وهو ما لا خلاف حول اطراد الحذف فيه .

ومن ثم فلا حاجة للاستدلال بقلة الحذف فيه أو كثرته ؛ لأنه خارجٌ عن باب العطف داخلٌ في باب الاستثناء .

إذن بإمكاننا أن نقول - بعد إيراد النصوص السابقة ، وبعد مناقشة الأوجه التي اعترض بها الرضي على الفراء - : إن ما ذهب إليه الفراء من أن عامل النصب في المستثنى هو "إنّ" المخففة المركبة منها ومن "لا" "إلا" مذهب مردود ، والقول بأنها مركبة اجتهاد منه ولا دليل يؤكده .

وقد جاء في الكتاب ما نصه : "إلا" التي للاستثناء بمنزلة( دِفْلى) ، وكذلك (حتَّى)"[2] .

---

[1] الإيضاح : ٣٦٢/١ .

[2] الكتاب : ٣٣٢/٣ .

فهي إذن حرف رباعي غير مركَّب .

وإذا سلَّمنا بضعف مذهب الفراء علينا أن نبحث فيما ارتضاه الرضي من مذهبٍ في ناصب المستثنى .

فالرضي بعد إيراده لأقوال النحاة حول ناصب المستثنى ، عطف على مذهب ابن الحاجب الذي يتفق مع مذهب السيرافي وابن خروف . والمذهب الذي تنسبه معظم كتب النحو لجمهور البصريين ، وهو أن الناصب للمستثنى هو ما قبل "إلا" بواسطة "إلا" من فعل أو غيره.

ونحن إذا رجعنا لأقوال النحاة الستة في ناصب المستثنى ، نجد أنه لن يَسلمَ لنا بعد الاعتراض والرد إلا ثلاثةُ أقوال ، فمذهب الكسائي ومذهب الفراء والمذهب المنسوب إلى المبرد والزجاج كلها مردودة .

ومن ثم تتبقى ثلاثةُ أقوال ، وهي : أنَّ الناصب هو "إلا" أو ما قبل "إلا" بواسطتها، أو تمامُ الكلام .

وذكرنا سابقاً أن القول بأنَّ الناصب هو "إلا" مردودٌ ؛ لأن "إلا" حرفٌ غيرُ مختص، فهو حرف يُباشر الأسماءَ والأفعالَ والحروفَ[1]، والحروفُ المختصةُ لا تعمل .

وعليه ، فلن يسلم لنا إلا أنَّ الناصبَ هو ما قبل "إلا" بواسطتها أو تمامُ الكلام ، والنصبُ بتمام الكلام مذهبُ ابن عصفور الذي ارتضاه الرضي .

ويبدو لي أن الذي جعل ابنَ عصفور ومن بعده الرضيَ يذهبان إلى القول بالنصب بتمام الكلام، هو الاحتراز وإدخال نحو : ( القومُ إلا زيداً اخوتُك) . ففي نحو هذه الجملة لا يوجد فعل ولا معناه ليعمل فيما بعد "إلا" بواسطتها، ومن ثم ذهبا إلى أن الناصب هو تمام الكلام في الجملة.

---

[1] انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/٢ .

## الترجيح :

يبدو لي أنّ رأيَ الرضي هو أصحُ ما قيل في ناصب المستثنى للأسباب الآتية:

**أولاً :** لأنه يتفق مع رأي جمهور النحاة ، وإجماع النحاة سبب قوى للتسليم والقبول

**ثانياً** : لأن له نظائرَ ، في نحو : عندي عشرون درهماً ، فـ "درهماً" منصوب بـ "عشرون" قبلـه؛ لأنـه تـامّ بـالنون - نـون شبه الجمـع فـي "عشرين"- فينصب التمييز بعده[1].

**ثالثاً** : لأن عبارة سيبويه في الكتاب تؤيد ما ذهب إليه الرضي ، ففي الكتـاب "عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم ، حين قلت : لي عشرون درهماً"[2] .

---

[1] انظر : المفصل : ٨٤ ، وشرح التسهيل : ٣٨١/٢ .

[2] الكتاب : ٣٣٠/٢ .

## ( ٣ ) القولُ في ( حاشا )

### قال الرضي :

" وزعمَ الفراءُ أنَّه فعلٌ لا فاعلَ له ، والجرُّ بعده بتقدير لامٍ متعلقةٍ به محذوفةٍ ؛ لكثرة الاستعمال .

وهو بعيدٌ ؛ لارتكاب محذورين : إثباتِ فعلٍ بلا فاعلٍ ، وهو غيرُ موجودٍ . وجرٌ بحرفِ جرٍّ مقدَّرٍ ، وهو نادرٌ "[١] .

### المناقشة :

ورد في "حاشا" ثلاثةُ أقوال ، هي :

١- أنه حرفُ جرٍّ ، دالٌّ على الاستثناء كـ "إلا"، وهو مذهب سيبويه، قال:"وأمَّا"حاشا" فليس باسم ، ولكنه حرفٌ يجرُّ ما بعده ، كما تجرُّ "حتى" ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء"[٢] .

وبهذا الرأي أخذ أكثرُ البصريين[٣] .

واحتجوا على ذلك بأنه لو كان فعلاً، لجاز أن يدخل عليه "ما" كما تدخل على الأفعال فيقال : "ما حاشا زيداً" كما يقال "ما خلا زيداً"[٤] .

وقد التزم سيبويه وأكثرُ البصريين حرفيته ، ولم يجيزوا النصبَ . لكنَّ الصحيحَ جوازُه فقد ثبت بنقل أبي زيد وعمرو الشيباني والأخفش وابن خروف .

وأجازه المازني والمبرد والزجاج[٥] .

ومنه قول القائل :

---

[١] شرح الرضي : ١٧٦/٢ .

[٢] الكتاب : ٣٧٧/١ .

[٣] انظر : معاني الحروف للرماني : ٥٦٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٧٨/١ .

[٤] انظر : أسرار العربية : ٢٠٨ .

[٥] انظر : الجنى الداني : ٥٦٢ .

حاشــا قريشــاً فــإنّ اللهَ فضّــلَهُم على البَريَّــةِ بالإسْـلامِ والـدِّين[1]

وقول الآخر :

حَاشَــا أبــا ثَوْبَــانَ إنّ بِـــهِ ضَـنًّا عَلَــى المَلْحَــاةِ والشَّـتْمِ [2]

وحكى الشيباني عن بعض العرب : "اللهم ، اغفر لي ، ولمن سمع، حاشا الشيطان وأبا الإصبع" ـبالنصب ـ[3] .

حيث نُصب (بحاشا) ما بعده ، دون أن يسبقه "ما" .

وكون "حاشا" حرفاً جاراً هو المشهور ، كما قال ابن مالك ، إلا أن النصبَ بها ثابتٌ بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته[4] . كما يظهر من الشواهد السابقة .

وقد عذر ابن عقيل سيبويه فقال : "والعُذْرُ لسيبويه أنه لم يحفظ النصب "بحاشا" وإنما نقله الأخفش والفراء "[5] .

أما احتجاجهم على حرفية "حاشا" بعدم دخول "ما" عليه . فهو مردود ؛ لعدم لزومه . وقد ردّ ابن مالك حجتهم هذه ، فقال : "وهذا غير لازم ، فإن من أفعال هذا الباب "ليس" و"لا يكون" ولم توصل "ما" بهما . وأيضاً فإن الدليل يقتضي ألا توصل "ما" وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال، إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يقدّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر. ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة . فإذا وُصل ببعضها حرفٌ مصدريٌ فهو على خلاف الأصل فلا

---

(1) الشاهد للفرزدق في الدرر:١٩٦/١،ولم أجده في ديوانه بهذه الرواية، وبلا نسبة في الهمع : ٢٣٢/١ والأشموني:١٥٦/٢ .

(2) البيت للمنقذ بن الطماح الأسدي ، انظر : المغني : ١٣١/١ وحاشية الصبان : ١٥٦/٢ .

(3) انظر : المفصل : ١٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٧/٨ .

(4) انظر : شرح التسهيل : ٣٠٦/٢ وشرح ألفية ابن مالك للمرادي : ٦٨٨/٢ .

(5) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٥٨٤/١ .

يُبالي بانفراده بذلك، فيقال: لمَ لمْ يوافقه غيره ، فإن موافقته تكثير للشذوذ ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل على أنه قد قيل ما حاشا ... قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أسامة أحبُ الناس إليّ ما حاشا فاطمة"[1].

٢- أنه قد يكون حرفاً ، وقد يكون فعلاً ، وهو رأي الأخفش، وابن خروف والجرمي، والمازني ،والمبرد، والزجاج[2].

فقد قال ابن هشام : "وذهب الجرمي ،والمازني ،والمبرد، والزجاج، والأخفش ،وأبو زيد، والفراء ،وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً ؛لتضمنه معنى "إلا" [3].

واحتجوا على فعليتها بثلاثة أمور :

**أولاً** : تصرّفها ، والتصرُّف من خصائص الأفعال .

قال النابغة :

ولا أرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ      وما أحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحَدِ[4]

**ثانياً** : أن "لام الجر" يتعلق بها ، في قولهم : "حاشا لله" وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف .

وقد استدل المبرد بهذين الأمرين على أن "حاشا" قد تكون فعلاً ، فقال :" أما "حاشا" فبمنزلة "خلا" إذا أردت بها الفعل . إنما معناه جاوز من قولك:

---

[1] في الفتح الرباني:"روى أحمد في مسنده عن ابن عمر أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم قال: أسامة أحبُّ الناس إليَّ ماحاشا فاطمة ولاغيرها"١٩٩/٢٢وانظر تخريج الحديث في: الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود الفجال:٤٨٣ . والحديث أيضا في: شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٨/٢ وشرح الأشموني:١٢٨/٢

[2] انظر : المغني : ١١٠/١ وشرح الألفية للمرادي : ١٢٧/٢ وشرح التصريح : ٥٩٤/٢ .

[3] المغنى : ١١٠/١ .

[4] ديوان الشاعر : ٢٦/١ .

"خلا يخلو .. كذلك" حاشا يحاشي .. " وكذا قوله : أنت أحب الناس إليّ ولا أحاشي أحداً، أي: ولا استثني أحداً . وتصييرها فعلاً بمنزلة "خلا" في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي ، وأنشد:

ولا أرَى فاعِلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ    وما أحَاشِي مِنَ الأقوَامِ مِنْ أحَدِ

وتقول : أتاني القوم حاشا زيدا ، حق "حاشا" أن يكون في معنى المصدر كقولك : حاش لله وحاش الله ، كما تقول : براءةَ اللهَ ، وبراءةَ للهَ. يدلك على ذلك دخولها على اللام في قولك: حاشا لله ، ولو كانت حرفاً لم تدخل على حرف"[1] .

**ثالثاً :** أنها يدخلها الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، فقد قالوا في﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾[2] : "حاش لله" .

قال الرماني : "ويقال : حاشا وحاش وحشا وحشْ ، وفي هذا الحذف تقوية لمذهب أبي العباس ، لأن الحروف لا تحذف منها"[3] .

وقد ردَّ الرماني احتجاجهم بتصرف "حاشا" على فعلتيها .

بأنَّ قوله "أحاشي" مأخوذ من لفظ "حاشا" وليس متصرفاً منه ، كما يقال: بَسْمَلَ وهَلّل، إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله .

قال الرماني : "ولا دليل في هذا ، لأنه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقاً من الحرف كما اشتُق نحو: هللت من (لا إله إلا الله) ، وسبّحت من (سبحان الله)، وكبّرت من (الله أكبر)" [4].

---

[1] انظر : الانتصار : ١٨٧ .

[2] من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

[3] معاني الحروف : ٥٦٢ .

[4] معاني الحروف : ٥٦٢ .

وإلى هذا ذهب ابن الأنباري ، وأضاف ردين آخرين . وهما :

**أولاً** : أنَّ الحذف يدخل الحرف ، فقد قالوا في "ربّ : رُب" وفي "سوف أفعل : سو أفعل" .

**ثانياً** : أنَّ اللام في قولهم : "حاشا لله" زائدة فلا تتعلق بشيء ، وأن اللام إنما زيدت مع "حاشا" تقوية لها .

وقال : "والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما قول الكوفيين إنه يتصرف بدليل قوله : "وما أحاشي" فليس فيه حجة ، لأن قوله "أحاشي" مأخوذ من لفظ "حاشا" وليس متصرفاً منه، كما يقال بسمل وهلل ... وإذا كانت هذه الأشياء لا تتصرف فكذلك ههنا ، وقولهم : إنه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف ، قلنا : لا نسلّم. بل الحذف قد يدخل الحرف .ألا ترى أنهم قالوا في "رُبّ : رُب" ... وأما قولهم : إنَّ لام الجر تتعلق به ، قلنا لا نسلّم . فإن اللام في قولهم : "حاش لله" زائدة ، فلا تتعلق بشيء[1].

وقد تنبه ابن يعيش إلى صحة ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني الذي تؤيده جملة الشواهد الواردة في هذه المسألة . فقال : أما" حاشا" فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلاً ينصب ما بعده... وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب"[2].

٣- أما القول الثالث في "حاشا" فهو قول الفراء . فقد ذهب إلى أنها فعل ولا فاعل له: فإذا قلت : حاشا لله : فاللام موصلة بمعنى الفعل ، والخفض بها .

---

(١) أسرار العربية : ٢٠٩-٢١٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٧/٨ .

وإذا قلت : حاشا الله –بحذف اللام- فاللام مرادة ، والخفض بها[1] .

هذا مجمل ما قيل في "حاشا" من أقوال . وإذا كان للرأي الثاني ما يقوّيه من ورود شواهد مستعملة في اللسان العربي، كما حكى أبو زيد وعمرو الشيباني وغيرهما ووجود نظائر لحاشا ، في باب الاستثناء نفسه ، مثل : عدا وخلا ، حيث تعملان فيما بعدهما الجر والنصب .

فقد قال ابن مالك :" من أدوات الاستثناء "حاشا وعدا وخلا" ، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوباً فهن أفعال مستحقة منع التصرف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها . وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهن أحرف جر[2] .

فإن الرأي الأول أقوى ، لسببين :

١- لما فيه من إجماع النحاة . فهو الرأي الذي عليه أكثر البصريين .

كما قال أبو حيان : "ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرفٌ خافضٌ دالٌّ على الاستثناء"[3] .

٢- أن الجرّ بحاشا هو المشهور . أما النصب فلم يرد إلا في نصوص معدودة ذكرناها سابقاً.

قال ابن مالك في هذا : "وكون "حاشا" حرفاً جاراً هو المشهور ، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها"[4] .

أما رأي الفراء فضعيف أو بعيد كما صرح الرضي ، والمرادي في الجنى الداني[5].

---

[1] انظر : شرح التسهيل : ٣٠٧/٢ ، والارتشاف : ١٥٣٣/٣ ، والهمع : ٢٨٦/٣ .

[2] شرح التسهيل : ٣٠٦/٢ .

[3] الارتشاف : ١٥٣٢/٣ .

[4] شرح التسهيل : ٣٠٦/٢ .

[5] انظر الجنى الداني : ٥٦٠ .

وضعفه يعود إلى سببين :

**أولهما** : عدم النظير ، إذ لا يخلو فعلٌ من فاعل .

وقد علّق ابن يعيش على رأي الفراء هذا ، وردّ ما ذهب إليه ، وأنّ "حاشا" فعل لا فاعل له ، وما بعده مجرور بتقدير لامٍ متعلقةٍ به محذوفةٍ ، لكثرة الاستعمال .

فقال : "وزعم الفراء أن "حاشا" فعلٌ ولا فاعل له ، وأنّ الأصل في قولك "حاشا زيدٍ" : حاشا لزيدٍ فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها وهذا فاسد ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل"[1].

**وثانيهما** : أن رأي الفراء هذا يؤدي إلى جرٍّ بحرف جرٍّ مقدَّرٍ .

وهو ما اعترض به الرضي على الفراء ،إضافة إلى اعتراض ابن يعيش الذي ذكرناه سابقاً . وقال : وهو نادر .

أو كما قال ابن الأنباري في الإنصاف في معرض إثباته لصحة مذهب جمهور البصريين "يدل عليه أن الاسم يأتي بعد "حاشا" مجروراً ، قال الشاعر :

حَاشَا أبِي ثَوْبَانَ إنّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ [2]

فلا يخلو أن يكون هو العامل للجر ، أو عامل مقدر . بطل أن يقال عامل مقدر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف ، فوجب أن يكون هو العامل"[3].

أما ما ورد عنهم بحذف حرف الجر وبقاء عمله . كما في قول الشاعر :

رسمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[4]

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش : ٤٧/٨ .

[2] البيت للمنقذ بن الطماح الأسدي ، انظر : المغني : ١٣١/١ وحاشية الصبان : ١٥٦/٢ .

[3] الإنصاف : ٢٨٠/١-٢٨١ .

[4] البيت لجميل بن معمر العذري ، انظر الديوان:٤٧والمقتضب : ٣٩٠/٤ .

حيث جرّ (رسم) برُبَّ المحذوفة .

فهو من النادر الذي أشار إليه الرضي ، أو القليل كما قال صاحب المفصل الذي لا يعد قياساً مطرداً .

## **الترجيح** :

إن اعتراض الرضي في هذه المسألة على الفراء في محله ؛ لمخالفته مذهب الجمهور من وجهين :

أ-عدم النظير في عدم وجود فعل بلا فاعل .

ب- لأن حرف الجر عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يعمل ، وهو محذوف ، ومثله مثل النواصب والجوازم مع الفعل المضارع ، لا يعمل شيء منها إلا مذكوراً .

## ( ٤ ) تقديمُ معمولِ معمولِ (أنْ) المصدريَّةِ عليْهَا

### قال الرضي :

"ولا يَتَقدَّمُ على "أن" الموصولة معمولُ معمولِها ، كما تقدَّمَ في بابِ الموصولاتِ . وأجاز الفراءُ ذلك مستشهداً بقوله :

كانَ جزَائي بالعَصَا أنْ أجْلَدَا

وقوله :

وشِفاءُ عَيِّكِ خابِراً أنْ تَسْألِي

وهما نادران ، أو نقول : لا يتعلق (بالعصا) بـ : (أن أجلدا)، بل خبر مبتدأ مقدَّر أو متعلق بـ: (أجلد) مقدراً ، وكذا : (خابرا) منصوب بـ (تسألين) مقدراً" [1].

### المناقشة :

تتعلق هذه المسألة بحكم تقديم معمول معمول"أنْ" المصدرية عليها . و"أنْ" المصدرية أحدُ الموصولات الحرفية .

والمراد بالموصول الحرفي : هو ما أُوِّلَ مع ما يليه من الجمل بمصدر ، ولا يحتاج إلى عائد .

ومن الموصولات الحرفية : أنّ - أنْ - ما - كي - لو [2].

و"أنْ" : موصول حرفي يوصل بالفعل المتصرف مضارعاً كان أو ماضياً ، نحو : لولا أن يمن الله علينا ، ولولا أنْ منّ الله علينا"[3] .

أو أمراً كحكاية سيبويه : كتبت إليه بأنْ قم[4] .

---

(1) شرح الكافية : ٣٦/٥ .

(2) انظر : الجنى الداني : ٢١٧ .

(3) انظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٣٩/٣ .

(4) انظر : الكتاب : ٤٧٩/١-٤٨٠ .(طبعة بولاق)

وقيل : لا توصل بالأمر[١] .

وتكون "أنْ" مع ما بعدها اسماً ، كما يكون الاسم مع صلته .

يقول سيبويه في هذا و "أنْ" بمنزلة : "الذي" تكون مع الصلة بمنزلة "الذي" مع صلتها اسماً ، فيصبح "يريد أن يفعل" بمنزلة: يريدُ الفعلَ . كما أنّ "الذي ضرب" بمنزلة : الضارب"[٢] .

وعليه ، فقد منع البصريون أن يتقدم معمولُ معمولِ "أنْ" المصدرية عليها؛ لأن معمولَ الصلة من تمام الصلة ،فكما لا يجوز تقديم الصلة على "أنْ" ،كذلك لا يجوز تقدُّمُ معمولها عليها . فالصلة تكملةٌ وتمامٌ للموصول ، وهما في قوة الكلمة الواحدة،وتقديمُ المعمول كتقديم عجز الكلمة على صدرها،ولمَّا كان تقديمُ عجز الكلمة على صدرها غيرَ جائزٍ،كان تقديمُ ماهو بمنزلة عجز الكلمة ،على ما هو بمنزلة صدرها غيرَ جائزٍ أيضاً، فيكون تقديم معمول الصلة على الموصول غير جائز .

يقول المبرد : "فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضا، فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره[٣]" .

ويقول ابن السراج في الأصول في منع تقديم معمول معمول "أنْ" المصدرية: "وأما "أنْ" فنحو قولك : "أن تقيم الصلاة خير لك" لا يجوز أن يقول : الصلاة أن تقيم خير لك . ولا تُقدِّم "تقيم" على "أنْ" وكذلك لو قلت : "أن تقيم الصلاة الساعة خير لك" لم يجز تقديم "الساعة" على "أنْ" وكذلك إذا قلت : "أأن تلد ناقتكم ذكراً أحبُّ إليكم أم أنثى" لم يجز أن تقول : أذكراً أن تلد ناقتكم أحبّ إليكم أم أنثى لأن "ذكراً" العامل فيه "تلد" و "تلد" في صلة "أنْ" ... "[٤] .

أما ما ذهب إليه الفراء فهو رأي الكوفيين جميعاً .

---

[١] انظر : المغني : ٢٧/١ .

[٢] الكتاب : ٢٢٨/٤ .

[٣] المقتضب : ١٩٧/٣ .

[٤] الأصول : ٢٢٤/٢ .

وقد وضحّ ابنُ كيسان هذا الرأي بقوله : "أجاز الكسائي والفراء وهشام وغيرهم من الكوفيين تقديمَ بعض هذا في مواضع منها : طعامك أريد أن آكل ، وطعامَك عسى أن آكل ، فجعلوا "أنْ" كالمُجْلَبَة بعسى وأريد ، كأن الكلام كان : طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد . وليس ذلك بجائز عند البصريين"[1] .

والحق ، أنَّ الفراء ورد له رأيان في هذه المسألة ، الأول ما ذكره ابن كيسان ، والثاني يفيد أنه يمنع تقدُّم معمول معمول الصلة عليها ، ذكره ابن السراج وقال : "ولا يجوز عند الفراء إذا قلت : أقوم كي تضرب زيداً: أقوم زيداً كي تضرب . والكسائي يجيزه ، وينشد :

وشفاء غيِّك خابراً أن تسألي .

وقال الفراء : خابراً. حالٌ من "الغيّ" [2].

مما يجعلنا نقف أمام احتمالين :

**الأول** : أن يكون للفراء في هذه المسألة رأيان ، الأول مخالف للجمهور ، ثم تراجع عنه وقال برأي ثان موافق لما ذهب إليه الجمهور .

**والثاني** : أن يكون الرضي قد عمَّم الحكم على الفراء وأطلق. فنسب للفراء تجويزه تقدم معمول معمول "أنّ" عليها ،سواء أكان جاراً ومجروراً أو غيرهما. في حين أن رأي الفراء قد اقتصر على الجار والمجرور ولم يقبله مع غيرهما، كما قال ابن السراج . لأن الجار والمجرور يُتَوسَّعُ فيهما ما لا يُتَوسَّعُ في غيرهما .

وقد احتج الكوفيون على صحة مذهبهم بشواهد ، منها ما ذكره الرضي في هذا النص. إضافة إلى قول الشاعر :

فإنّي امرؤٌ من عُصْبَةٍ خِنْدِقِيةٍ    أبتْ للأعادي أن تَذيخَ رِقابُها[3]

---

[1] انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٢/٤ ، والار تشاف : ١٦٤١/٤ .

[2] الأصول في النحو : ١٥٨/٢ .

[3] البيت لعمارة بن عقيل انظر: المقتضب : ١٩٩/٤ ، والإنصاف : ٥٩٦/٢ .

واحتجوا بأنّ النص مقدم على القياس وعلى التعليل ، ولذا فقد استدلوا بهذه الشواهد على تجويز هذا الحكم .

ولقلة هذه الشواهد ذهب البصريون إلى رفض ذلك ، وأوّلوها على النحو الآتي :

١. قالوا بأن "بالعصا" في البيت الأول، ليست داخلة في صلة "أنْ" بل، جاءت للتبيين. فالجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، ولا يجوز تعلّقه بالفعل بعده.

وقد بسط ابنُ جني القولَ في معنى التبيين ، فقال : "إن كان على تقدير "أن أجلد بالعصا" فخطأ ، لأن الباء في صلة "أنْ" ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول ، ولكنه جعل الباء تبييناً .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1] فلما قدّم جعل تبييناً .فأخرج عن الصلة. ومعنى التبيين : أنْ تُعلّقه بما يدلّ عليه معنى الكلام ، ولا تُقدِّرَه في الصلة ؛ لأن معنى البيت: (جلدي بالعصا) ، فإذا فعلت هذا سلم لك اللفظ والمعنى، ولم تقدم شيئاً عن موضعه الذي هو أخصّ به ، ولا يجوز إزالته عنه"[2] .

وهذا التقدير هو الذي عبّر عنه الرضي بقوله : أو متعلق بـ (أجلد) "مقدراً".

٢. أن يتعلق "بالعصا" بخبر مبتدأ مقدر . كما قال الرضي .

٣. أن "خابراً" في الشاهد الثاني منصوباً بـ (تسألين) مقدراً . كما قال الرضي.

٤. أن يكون "للأعادي" في الشاهد الثالث ، متعلق بفعل محذوف .

قال المبرد بعد ذكره الشاهد : "جعل للأعادي" تبييناً ، ولم يدخله في صلة "أنْ" [3].

وتبعه ابن مالك في هذا التقدير ، إذ قال في التسهيل تعليقاً على قول الشاعر :

وإنيّ امرؤ من عصبة ....

---

(1) من الآية ٢٠، من سورة يوسف

(2) انظر : شرح تصريف المازني : ١٣٠/١ .

(3) المقتضب : ١٩٩/٤ .

" ولا حجة فيه لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمر دلّ عليه المظهر "[1] .

وزاد عليه ابن عقيل في المساعد: "أي يفسره هذا العامل ، والأجمل : كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد ، وحُذف المفسَّر لدلالة المفسِّر. ونظير ما قيل في صريح المصدر في قوله : وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان .

أي : إذعان للذلة إذعان ، وفي قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ ﴾[2] ونحوه، أي ناصح لكما من الناصحين" [3].

## الترجيح :

الحق أن ما ذهب إليه الجمهور من منع تقدم معمول معمول (أنْ) عليها هو الأرجح للأسباب الآتية :

١- أن ما احتج به الكوفيون من شواهد ، يعّد نادراً ، فقد ذكر ابن مالك والرضي -كما رأينا- أنها نادرة ، والنادر لا يُعتدُّ به كما قالوا .

٢- أن هذه الشواهد مع ندرتها يمكن تأويلها على نحو -مارأينا- والدليل إذا ورد عليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

٣- أن رأي الجمهور له من الأدلة ما يقويه -كما رأينا- .

---

[1] شرح التسهيل : ١٢/٤ .

[2] الآية ٢١، من سورة الأعراف،

[3] المساعد على تسهيل الفوائد : ٦٢/٣-٦٣ .

## ( ٥ ) نَصْبُ الجُزْأين بـ (لَيْتَ)

### قال الرضي :

" ويجوزُ عندَ الفراءِ ، نصبُ الجزأين بليت ، نحو : ليت زيداً قائماً ؛ لأنَّه بمعنى تَمَنَّيتُ، ومفعُولُه : مضمونُ الخبرِ مضافاً إلى الاسم : أي تمنيتُ قيامَ زيدٍ. فنَصَبَتْ الجزأين ،كما ذكرنا في علةِ نصبِ أفعالِ القلوبِ لهما . ومن ثم جاز: ليت أنَّ زيداً قائم كما جاز : علمتُ أنَّ زيداً قائم ، فهي عنده كأفعال القلوب في العمل سواء .

واستشهد الفراء بقوله :

يا ليت أيامَ الصبا رواجعا

والبصريون يحملون "رواجعا" على الحالية ، وعامله : خبر " ليت" المحذوف : أي يا ليت أيام الصبا لنا رواجع ....

فتقول : إنّ "ليت" متضمنةٌ معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب ، فإنها أفعالٌ صريحةٌ فلا تصلُ بهذا التضمينِ الضعيفِ مرتبةَ نصبِ الجزأين ، بدلالة كونِ مضمونهما مفعولَ فعلٍ تضمنته "ليت""[1] .

### المناقشة :

"ليت" حرف من الحروف العوامل ، التي تنصب الاسم ، وترفع الخبر عند البصريين.

أو تعمل في الاسم فقط ، أما الخبر فيرتفع بما ارتفع به في حال الابتداء . على مذهب الكوفيين.

ومع وجود هذا الخلاف حول عمل هذه الحروف في الخبر ، إلا أنَّ المطَّردَ الثابتَ بالسماع والقياس مجيءُ اسم هذه الأحرف منصوباً ، وخبرها مرفوعاً.

---

[1] شرح الكافية : ٦/٩٣-٩٤ .

ولكن وردت بعض الشواهد نصب بها الجزءان ، منها ما ذكره الرضي في هذا النص، وهو قول العجاج .

يَا ليتَ أيامَ الّصبَا رَوَاجِعا[1]

وقول القطامي :

ليتَ الشّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَىالفتَى    والشّيْبُ كان هُوَ البَدِيءُ الأوَّلُ[2]

وقول الآخر :

ألا لَيْتَنــــي حَجَــراً بِــوَادٍ    أقَــامَ وليــتَ أمِّــي لــمْ تَلــدْنِي[3]

وقول ورقة بن نوفل في حديثٍ طويلٍ ، ذَكَرَه البخاريُ في صحيحه :" ..هذا النـاموس الذي أنزل على موسى يا ليتني فيها جذعا ، أكون حياً حين يخرجك قومك ... "[4] .

وجاءت شواهد أخرى مع غير "ليت" منها :

قول الشاعر :

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكُنْ    خُطَـاك خِفافـاً إنّ حُرَّاسَـنا أسْـدَا[5]

---

(1) الشاهد للعجاج و ليس في ديوانه . انظر : الكتاب : ١٤٢/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/١ .

(2) الديوان : ٧.

(3) البيت بلا نسبة في الدرر : ١٦٨/٢ .

(4) من حديث طويل ، رواه البخاري عن يحيى بن بكير قال:حدثنا الليث،عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة ابن الزبير،عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : (..... فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزّل الله على موسى،يا ليتني فيها جَذَعٌ ،ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك ...)

صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي : ١ /٤-٥.

(5) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ١٣٥ .

وقول الآخر :

إنَّ العجـــوزَ خبَّـــةً جَـــرُوزا تأكـــلُ كـــلَّ ليلـــةٍ قفيـــزَا[1]

وفي "كأنّ" :

كـــأنَّ أذنَيـــه إذا تَشَـــوَّفا قادِمَـــةً أو قلَمَـــاً مُحَرَّفَـــا[2]

وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم : "إنَّ قعْرَ جهنَّم لسبعين خريفاً"[3] .

ولا سبيل إلى إنكار هذه اللغة ، وقد أثبتها النحاة . فذهب ابن سلاّم إلى أنها لغة تميم ، فقال : "وحُكي عن تميم أنهم ينصبون بـ (لعلّ) ، وسُمِع ذلك في خبر( إنّ)، و(كأنّ) و(لعلّ) ، وكثر في خبر (ليت)، حتى عمل عليه المولدون .ومنه : يا ليت أيام الصبا رواجعا "[4] .

وإلى نحو هذا ذهب ابن يعيش ، فقال : "و(كان رواجعا )بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد : ليت . تشبيهاً بـ(وددت) ،و(تمنيت )؛ لأنها في معناها . وهي لغة بني تميم ، يقولون: (ليت زيداً قائماً)، كما يقولون : (ظننت زيداً قائماً)"[5] .

ونسب ابنُ مالك لابن السيد القول بأنها لغة ، فقال : "وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إنّ وأخواتها"[1] .

---

[1] الشاهد بلا نسبة في نوادر أبي زيد : ١٧٢ ، والدرر : ١١٢/١ .

[2] البيتان لمنظور بن حية الأسدي في العيني : ٨٤/٤ ، وشرح التصريح : ٣٦٧/٢ .

[3] قال الإمام مسلم :حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا خلف بن خليفة،حدثنا يزيد بن كيسان عن أبي حازم، عن أبي هريرة،قال: (..... فقال النبي – صلى الله عليه وسلم- إنّ قعر جهنم لسبعين خريفا....) صحيح مسلم :كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها،باب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها،٢١٨٤/٤-٢١٨٥

[4] انظر : طبقات الشعراء : ٦٥ .

[5] انظر : شرح المفصل : ١٠٤/١ .

ولخروج هذه الشواهد عما هو مطرد وشائع ، اختلف النحاة في توجيهها ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً : قدَّر البصريون خبراً محذوفاً لليت . فيقولون في : "يا ليت أيام الصبا رواجعاً" إن خبر ليت محذوف وهو "لنا" أو "أقبلت" و "رواجع" حال من الضمير في "لنا" أو بـ"أقبلت" وتنوينه ضرورة .

يقول سيبويه في باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة "لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته ، وليس هذا المضمر بنفس المظهر . وذلك إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً : أي إن لهم مالاً .

فالذي أضمرت "لهم ، ....

ومثل قول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

فهذه كقوله : ألا ماءً بارداً ، كأنه قال : ألا ماء لنا بارداً ، وكأنه قال : يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ " [٢].

واحتجوا بأنه لا ينبغي أن تحمل هذه الشواهد ونحوها على وجهٍ لم يثبت مع احتمالها ما ثبت عنهم ، والوجه أن يحمل ما في هذه الشواهد على حذف الخبر .

وحذف الخبر سائغٌ في لغتهم ثابت ، فحمله عليه أولى[٣] .

أو كما قال ابن مالك : "وردّ جميع ذلك إلى الأصول المجمع عليها أولى"[٤].

ثانياً : ذهب الكسائي إلى تقدير "كان" وهو يوجِّه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصب . بعد شيء من هذه الأحرف[٥] .

---

[١] انظر : شرح التسهيل : ١٠/٢ .

[٢] الكتاب : ١٤٢/٢ .

[٣] انظر : الإيضاح لابن الحاجب : ١٩٩/٢ .

[٤] انظر : شرح الكافية الشافية : ٥١٧/١ .

[٥] انظر : شرح التسهيل : ١٠/٢ .

نسبه له الزمخشري ، فقال : "ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى( أتمنى) فيقال : ليت زيداً قائماً : كما يقال : أتمنى زيداً قائماً . والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان)"[1].

وقوّى ابنُ مالك قولَ الكسائي بإظهار "كان" بعد "ليت" و"إنّ" كثيراً . فقال :" أما البيت الأول فيحمل على تقدير "كان"والأصل ليت الشباب كان الرجيع فحذفت كان ، وأبرز الضمير ، وبقي النصب بعده دليلاً . ومثل هذا من الحذف ليس ببدع وقد روى الكسائي أنه كان يوجه هذا التوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف . ويقوي ما ذهب إليه إظهارُ (كان) بعد (ليت) ، و(إنّ) كثيراً كقوله تعالى : " يا ليتني كنت معهم" و "يا ليتني كنت تراباً" و "إنّ الله كان بكم رحيماً""[2] .

وقد ردّ ما ذهب إليه الكسائي كلٌّ من الرضي وابن هشام .

أما الرضي فقد ضعّف ما ذهب إليه ، لأن "كان" و "يكون" لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلاً عليهما ، كما في قولهم : "إن خيراً فخير" .

ويمكن ردّ اعتراض الرضي من وجهين :

<u>الأول :</u> أن الآيات تدل على شهرة هذا الاستعمال .

<u>والثاني :</u> أن إضمار "كان" يقع في مواضع كثيرة ، نحوقول الشاعر :

من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها[3]

و"المرء مجزيٌّ بعمله إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر"[4] ، فما المانع من إضمارها هنا . خاصة أنّ المسألة للتخريج لا للتقعيد .

---

[1] انظر : المفصل : ٣٦٠ .

[2] انظر : شرح التسهيل : ٢/ ١٠ .

[3] الشاهد للعجاج كما في إعراب القرآن للنحاس:١/ ٣٥٧، وهو غير موجود في ديوانه ،وبلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٦٤ ، وأمالي ابن الشجري:١/ ٢٢٢

[4] لم أقف على تخريجه، انظر : شواهد التوضيح : ٧١ .

وأما ابنُ هشام فاشترط تقدم "إن" ، "ولو" الشرطيتين لحذف كان ، فقال : "... والأولُ محمولٌ عندنا على حذف الخبر ، وتقديره : "أقبلتْ " لا "تكون" خلافاً للكسائي ، لعدم تقدم "إنْ" و "لو" الشرطيتين[1] .

وخالفه الشمني بأنَّ هذا الشرط خاصٌ بكثرة حذف "كان" فقال : "وفيه نظر ؛ لأن تقدم "إنْ" و "لو" الشرطيتين ليس شرطاً لحذف "كان" وإلغاء خبرها . وإنما هو شرط لكثرته . ولا محذور في كون هذا البيت من القليل"[2] .

واعتراض الشمني صحيح ، لأن حذف "كان" يقع على أربعة أوجه :

١. أحدها وهو الأكثر : أن تحذف مع اسمها ، ويبقى الخبر ، وكثر ذلك بعد "إن"، و"لو" الشرطيتين . ومثاله : "إن خيراً فخير" .

٢. الثاني : أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف .

٣. الثالث : أن تحذف وحدها ، وكثر ذلك بعد "أن "المصدرية ، في مثل: "أما أنت منطلقاً انطلقت" .

٤. الرابع : أن تحذف مع معموليها ، وذلك بعد "إنْ" نحو : افعل هذا إمّا لا "أي: إنْ كنت لا تفعل غيره[3] .

فاعتراض ابن هشام على رأي الكسائي لا يستقيم ، لأن تقدم "إنْ" و "لو" الشرطيتين ليس شرطاً لحذف "كان" ،ولا لكثرته كما قال الشمني ، إنما هو خاص بالوجه الأول أو الأكثر في حذف "كان" وتقدم "إنْ" و"لو" الشرطيتين هو الأكثر في هذا الوجه فقط ، لا في حذف "كان" دائماً . وليس فيما قال الكسائي دليل على أنه يقصد حذف "كان" على الوجه الأول أو الأكثر حتى يُعترض عليه بما يشترط في هذا الوجه .

---

[1] انظر : المغني وبها مشه حاشية الأمير : ٢٢٢/١ .

[2] انظر : حاشية الشمني على المغنى : ٩٩/٢ .

[3] انظر : شرح التسهيل : ٢٦٤/١ ، وما بعدها .

**ثالثاً** : ذهب الفراء إلى أنَّ "ليت" تختصُّ بنصب الجزأين دون غيرها من الأحرف الناسخة لأنها بمعنى تمنيت ، أو وددت فجرت مجراها .

نسبه له الزمخشري قائلا : "ويجوز عند الفراء أن تجري مجرى (أتمنى) فيقال : ليت زيداً قائماً . كما يقال : أتمنى زيداً قائماً"[1] .

وذهب الكوفيون إلى أن الحروف الناسخة كلها تعمل النصب في الجزأين .

واحتجوا بالشواهد التي ذكرناها سابقاً .

يقول الرماني في هذا : "وأهل الكوفة يزعمون أن الراجز أجرى "ليت" مجرى وددت ، لأنها في معناها"[2] .

ونقل ابن مالك تجويزهم هذا الحكم أيضاً ، فقال : "وأجاز بعض الكوفيين ذلك في كل واحد من الخمسة" [3] .

وجاء عن أبي حيان أنه لم يرد نصب خبر "أنّ" و "لكن" ، فقال : "وسُمع ذلك في خبر "إنّ" ، و"كأن"، و"لعل" ، وكثر ذلك في خبر "ليت" حتى عمل عليه المولدون ، قال ابن المعتز :

مرَّتْ بنا سَحَراً طيرٌ فقلتُ لها: طُوباكِ يا ليتني إيّاك طُوباكِ

ولم يُحَقَّظ في خبر "أنَّ" ، ولا خبر "لكن"[4] .

الذي حملهم على هذا ، ما ورد من شواهدَ بنصب الجزأين بعد هذه الأحرف .

ورأيهم هذا قائم على أحد أسس المذهب الكوفي ،وهو أنهم يعتدون بالشواهد القليلة ويقيسون عليها ، ويعدونها أصلاً مستقلاً قائماً بذاته[5] .

---

[1] انظر : المفصل : ٣٦٠ .

[2] انظر : معاني الحروف للرماني : ١١٣ .

[3] انظر : شرح التسهيل : ٩/٢ .

[4] انظر : الارتشاف : ١٢٤٢/٣ ، وانظر الشاهد في ديوان ابن المعتز : ٦٨٧/٢ .

[5] انظر : مدرسة الكوفة : ٣٧٧ .

يقول السيوطي : "إذا سمعوا لفظاً في شعر ، أو نادر كلام جعلوه باباً" [1].

ونستطيع أن نردّ ما ذهبوا إليه بقول البصريين أنه لا ينبغي أن يُحمل ما استشهدوا به على وجهٍ لم يثبت مع احتماله ما ثبت عنهم .

وهذا الرد يجري على ما ذهب إليه الفراء . إلا أن الرضي كما جاء في هذا النص ردّ قول الفراء من وجه آخر . إذ حمل قولنا :(ليت زيداً ذاهباً) - على مذهب الفراء – على أنه بمعنى "تمنيت" . ومفعوله : مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم ، أي : تمنيت قيام زيدٍ، فنصبت الجزأين كما نصبتهما أفعال القلوب .

إذ إن معنى علمت زيداً قائماً : علمت قيام زيد ، فإعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد؛ لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي ، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي. لذا تدخل على هذين الجزأين "أنّ" الجاعلة الجزأين في تقدير جزء واحد[2].

وخالفه في هذا ، لأن "ليت"ليست فعلاً صريحاً ، بل متضمنةً معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب فإنها أفعال صريحة ، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين .

وردُّ الرضي يؤيده اتفاق النحاة على أن علة عمل هذه الأحرف أنها أشبهت الفعل ، فهي إذن ليست أفعالاً حقيقية ، بل مشبهة الأفعال[3] ، فلا تصل إلى مرتبة نصب الجزأين .

كما أننا نستطيع أن نجد في ذهاب الكوفيين إلى أنّ الأحرف الناسخة تنصب الاسم ولا ترفع الخبر رداً آخر وحجةً على ما ذهب إليه الفراء والكوفيون.

---

(١) انظر : الهمع : ٤٥/١ .

(٢) انظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥٩/٥ .

(٣) انظر : أسرار العربية / ١٤٨ .

فإذا كانت هذه الأحرف لا تعمل إلا في الاسم عندهم ، أما الخبر فيرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله، لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل فينبغي ألا تعمل في الخبر[1] .

**الترجيح** :

مما سبق نخلص إلى النقاط الآتية :

١. أنّ مذهب الفراء في (ليت) ونصبها للجزأين ضعيف ، ومردود -كما بيّنّا سابقاً- .

٢. أنه لا مجال لإنكار ما جاء من شواهد بنصب الجزأين بعد الأحرف الناسخة ، فلغةُ نصب الجزء الثاني لغةٌ ثابتةٌ ، ومجيؤها في الحديث الشريف يفيد أنّ الحجازيين نطقوا بها . ولا بدّ من التوجيه بتقدير محذوفٍ ، سواء أكان المحذوف فعلاً كما قال البصريون أو (كان) على وجه التحديد كما ذهب الكسائي .

٣. أن تقدير الكسائي لـ (كان) يقوّيه كثرة إضمارها -كما أسلفنا- ولكنّ تقدير البصريين أقوى لمناسبته للمعنى . إذ تقدير (أقبلت) في :

- يا ليت أيام الصبا رواجعا - أدق دلالة من تقدير (كانت رواجعا).

---

[1] انظر : أسرار العربية : ١٥٠ .

# الخاتمة

وبعد ، فأحمد الله الذي وفقني وأعانني على الوصول إلى ختام هذا البحث الذي أسفر عن نتائج ، أُجملُ أهمها فيما يأتي :

١. أنَّ هذا البحث استخلص عددا كبيرا من المسائل الخلافية التي لم تُذكَر في كتب الخلاف،كما أن بعضا من آراء الفراء انبنى عليها مسائل خلافية،ذكرت في كتب الخلاف،كالخلاف في أصل (اللهم) ، وفي (نعم وبئس) فعلان أم اسمان.

٢. أنَّ كثيرا من آراء الفراء الخلافية لم أجدها في كتبه التي بين أيدينا.

٣. أنَّ الفراء له أكثر من رأي في بعض المسائل.[1]

٤. تنوعت المسائل التي خالف فيها الرضيُّ الفراءَ بين مسائل خلاف ينبني عليها حكم نحوي ، وهي تشمل معظم المسائل الواردة في هذا البحث . وبين مسائل لا ينطوي الخلاف حولها على أي حكم كما في الخلاف حول ترجيح وجهٍ أو تعليل حكم . من ذلك مثلا الخلاف في العامل المتنازع فيه ، أوفي أصل نون المثنى .

٥. اختلفت الأصول النحوية التي اعتمد عليها كل من الفراء والرضي في مسائلهما الخلافية،فقد غلب على الفراء اعتماده على السماع القليل، حتى لو كان شاهداً واحداً ، أو قولاً لبعض العرب . مثال ذلك : مسألة صرف (مفْعَل) و(فُعَال) من أسماء الأعداد .أما الرضي فغلب على ردوده الاعتماد على القياس ،من ذلك : مسألة العامل في المتنازع فيه ، وحكم الوصف الواقع بعد ناسخ رافع لما بعده .

---

[1]- ويبدو أنها ظاهرة عامة عنده،فقد عُرف عنه في (جعفر) أكثر من وزن ،انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/٤٧

٦. اتفق الرضي مع رأي جمهور البصريين في غالب الآراء التي خالف فيها الفراء ،وقد انفرد ببعض الآراء التي تبعه فيها النحاة الخالفون.

٧. غلب على الرضي حين يعترض على رأي للفراء أن يذكر وجه الاعتراض أو التضعيف واضحا ، ويندر أن يعترض دون أن يعين علة اعتراضه . وبحصر المواضع التي لم يبين فيها موقفه،ظهر لي أنه لايقف هذا الموقف إلا في المسائل الخلافية التي لا ينطوي عليها حكم نحوي.

٨. قد يتفق الرضي مع الفراء في الحكم ويختلف معه في التعليل .كما في القول في (منذ) فقد اتفقا في حكم تركيبها ، واختلفا في توجيه هذا التركيب .

٩. يظهر من دراسة المسائل المتعلقة بالحروف والأدوات جنوح الفراء إلى أنّ الأدوات مركبة ،على خلاف مايراه الجمهور، وما وافقهم فيه الرضي، وأنّ الأصل هو البساطة لا التركيب.

١٠. أنّ الفراء علم نحوي متميز أثرى الفكر النحوي بآرائه الاجتهادية،والرضي كذلك؛ لأن فهمه العميق لقضايا النحو ،ومسائل الخلاف النحوي،مكّنته من الاجتهاد والتفرد بآراء خاصة.

# الفهارس الفنية

(١) الآيات القرآنية

(٢) الأحاديث الشريفة

(٣) أبيات الشعر

(٤) أنصاف الأبيات

(٥) المصادر والمراجع

(٦) فهرس المحتويات

## (١)الآيات القرآنية

| السورة | الآية | رقمها | الصفحة |
| --- | --- | --- | --- |
| الأنفال | ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا ﴾ | ٣٢ | ٨٨ |
| التوبة | ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ | ٣ | ١٨٠ |
| هود | ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ | ٨١ | ١١٥ |
| يوسف | ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ | ٢٠ | ٢٢٨ |
| | ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ | ٣١ | ٢٢٠ |
| إبراهيم | ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ | ٣١ | ١٥٤ |
| الإسراء | ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ | ٥٣ | ١٥٥ |
| الحج | ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ | ٢٥ | ١٩٤ |
| المؤمنون | ﴿هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ | ١١١ | ٢٣ |
| النور | ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ | ٦ | ١١٥ |
| | ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ | ٣٠ | ١٥٩ |
| النمل | ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ | ٢٥ | ١٦٥ |
| فاطر | ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ | ١ | ٥٠ |
| الزمر | ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي ﴾. | ٥٧ | ٤٣ |
| | ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾ | ٥٩ | ٤٣ |
| فصلت | ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ | ٤١ | ١٩٤ |
| | ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ | | |

| السورة | الآية | رقمها | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ | ٤٢ | ١٩٤ |
| الجاثية | ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ ﴾ | ١٤ | ١٥٤ |
| المزمل | ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ | ١٥، ١٦ | ٣٦ |
| الضحى | ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ | ٥ | ١٦٧ |
| العلق | ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ | ١٥ | ٣٢ |
| العصر | ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ | ٢ | ٣٦ |
| الإخلاص | ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ | ١ | ١٤٣ |

## (٢)الأحاديث الشريفة

| الحديث | الصفحة |
|---|---|
| ١. ( أسامة أحبّ الناس إليّ ماحاشا فاطمة) | ٢١٩ |
| ٢. (أنهاكم عن قيل وقال) | ٣٣-٣٧ |
| ٣. (إن قعر جهنم لسبعين خريفا) | ٢٣٢ |
| ٤. (صلاة الليل مثنى مثنى) | ٥٣ |
| ٥. (المر مجزي بعمله إن خيرا فخير ،وإن شرا فشر) | ٢٣٤ |
| ٦. (ياعظيما يرجى لكل عظيم) | ٨٣ |

## (٣)أبيات الشعر

| الشاهد | | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| تُعَقِّـقَ بـالأرْطى لهـا ، وَأرَادَهـا | رجـالٌ ، فَبَـدَّتْ نَـبْلَهُم ، وَكَلِيـبُ | الطويل | ٢٠١ |
| فَمَـنْ يَـكُ أمْسَـى بالمَدِينَـةِ رَحْلُـهُ | فَـإنِّي وقيَّـارٌ بِهَـا لغريـبُ | الطويل | ١٨١- ١٨٢- ١٨٣ |
| فَـإنِّي امـروٌ مـن عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَةٍ | أبـتْ للأعـادي أن تَـذيخ رقابُهـا | الطويل | ٢٢٧ |
| بمنجـردٍ قيـدِ الأوابـد لاحَـهُ | طـرادُ الهـوادي كـلِّ شـاوٍ مُغـرّبِ | الطويل | ١٤٠ |
| ولاهِـيَ إلا أنْ تُقـرّبَ وَصْـلَها | عَـلاةٌ كِنَـازُ اللحـمِ ذاتُ مَشَـارَةِ | الطويل | ١٣٤ |
| خبيـرٌ بنـو لهـبٍ فلاتـك ملغيـاً | مقالـةَ لهبـي إذا الطيـرُ مَـرّتِ | الطويل | ٦٣- ١٤٦ |
| تبكـي علـى زيـدٍ ، ولا زيـدَ مثلـه | سليمٌ مـنَ الحُمّـى صحيحُ الجوانح | الطويل | ١٢٩ |
| إذا اسودَّ جُنْحُ الليـلِ فلتـأتِ ولـتكنْ | خُطـاك خِفافـاً إنّ حُرّاسَـنا أسْـدَا | الطويل | ٢٣١ |
| لـمْ يَبْـقَ إلا المَجْـدَ والقَصَـائدَ | غَيْـرك يـابنَ الأكـرَمِينَ والـدَا | السريع | ١٢١- ١٢٥ |
| ولا أرَى فـاعِلاً فـي النّـاسِ يُشْبِهُهُ | ومـا أحَاشِـي مِـنَ الأقْـوَامِ مِـنْ أحَـدِ | البسيط | ٢١٩ |
| أرَى الحاجـاتِ عنـدَ أبـي خُبَيْـبٍ | نكِـدْنَ ، ولا أمَيَّـةَ بـالبلادِ | الوافر | ١٢٩ |
| نجـا سـالم والمـوت منـه بشـدقه | ولـم ينـج إلا جفـنَ سـيفٍ ومئـزرا | الطويل | ١٢٠- ١٢١- ١٢٢- ١٢٣ |
| كأنهمـا مِـلآنِ لـمْ يتغيَّـرا | وقدْ مرَّ للدارينِ مـنْ بعدِنا عصرُ | الطويل | ٣٣ |
| لعلّـك ياتيسـاً نـزا فـي مريـرةٍ | مُعـذّبُ ليلـى أن تراني أزورُهـا | الطويل | ٨١- ٨٢ |
| قلـتُ :لبـوّابٍ لديـه دارُهـا | تـأذنْ : فـإنّي حموهـا وجارهـا | الرجز | ١٦٠ |
| حَـوْلاً لا أرَى مِنْـكَ رَاحَـةً | لَهَنّـكَ فِـي الـدُّنْيَا لَبَاقِيـةُ العُمْـرِ | الطويل | ١٨٨ |

| الشاهد | | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| إنّ العجــوزَ خبَّــةً جَـرُوزا | تأكـلُ كـلَّ ليلـةٍ قفيــزًا | الرجز | ٢٣٢ |
| وبلـــدةٍ لــيسَ بهـــا أنِـيسٌ | إلا اليَعَـــافيرَ وإلا العِــيسَ | الرجز | ١٢٤ |
| يَـــا ليتنِــي وَأنــتِ يـــالميس | فِـي بلْـدةٍ لــيْس بِهَـا أنِـيسُ | الزجر | ١٨٣ |
| وأمَــا لهنّــك مِــنْ تــذكُّر أهلِهـا | لعلـى شَـقا يـأسٍ وإنْ لـم تيأسِ | الكامل | ١٨٨ |
| كـــأنّ أذنَيــــه إذا تَشَـــوّفا | قادِمَـــةً أو قلمَـــا مُحَرّفَـــا | الرجز | ٢٣٢ |
| يَــا ليْتنِــي وَهُمَــا نخلُــو بمنْزلـةٍ | حتّـى يـرى بَعْضُـنا بَعْضاً ونـأتَلِفُ | البسيط | ١٨٣ |
| تنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هاجِرةٍ | نفْـيَ الـدَّراهِيمِ تنْقـادُ الصَّـيَاريفِ | البسيط | ١٦٦ |
| أداراً بِحُـزْوَى هِجْـتِ للعين عَبْـرةً | فمَـاءُ الهـوى يَـرْفَضُّ أو يَتَرَقْـرَقُ | الطويل | ٨٠ |
| وَإلا فَـــاعْلَمُوا أنّـــا وأنـــتُمْ | بُغَـــاةٌ مَــا حَيِينَـــا فِــي شِـقَاقِ | الوافر | ١٨٣ |
| مـرّتْ بنـا سَـحَراً طيـرٌ فقلتُ لهـا: | طوبـاكِ يــا ليتنــي إيّـاكِ طوبــاكِ | البسيط | ٢٣٦ |
| مُحَمَّــدُ تَفْــدِ نَفْسَــك كــلُّ نفْــسٍ | إذا مـــا خِفْـــتَ مِـــنْ أمْـــرٍ تَبَـــالا | الوافر | ١٥٣-١٥٨ |
| إنّ مَحَـــلاً وإنّ مُـــرْتَحلاً | وإنّ فــي السـفرِ مـا مَضـى مَهَـلا | المنسر | ١٩٢-١٩٣ |
| خَـلا أنّ حَيّـاً مِـنْ قُـرَيْشٍ تفضّـلُوا | عَلَـى النّـاسِ أوْ أنّ الأكـارمَ نَهْشَـلاَ | الطويل | ١٩٣-١٩٤-١٩٥ |
| فخيـرٌ نحـنُ عنـدَ النـاسِ مـنكم | إذا الــدَّاعي المُثـوِّبُ قــالَ : يــالا | الوافر | ٦٣-٧٥-٧٦ |
| ليتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الفتى | والشّـيْبُ كـانَ هُـوَ البَـدِيءُ الأوَّلُ | الكامل | ٢٣١ |
| طَرَتُـــوتِ عُيَيْنَـــةَ ذاهِيـــا | بِعَـــادِيتي تَكْذابُـــهُ وَجَعَائِلُـــهْ | الطويل | ٦٥ |
| لهنّـــكِ مِـــنْ عَبْسِـــيةٍ لوَسَـــيْمَةٌ | عَلَــى هَنَـواتٍ كَـاذِبٍ مَـنْ يَقُولُهَـا | الطويل | ١٩٠ |
| مــا أنـتَ بـالحكمِ التُرْضَـى حُكُومَتُـهُ | ولا البليـغِ ولاَ ذِي الـرَّأيِ والجَـدَلِ | البسيط | ٣٨ |

## (٤)أنصاف الأبيات

| الشاهد | البحر | الصفحة |
|---|---|---|
| هلْ هُوَ إلا الذِئبَ لاقَى الذّيبا | الرجز | ١٢٠ |
| يا ليت أيامَ الصبا رواجعا | الرجز | ٢٣١ـ ٢٣٣ |
| من لَدُ شَوْلاً فإلى إتلائها | الرجز | ٢١٤ |
| والله ما زيد بقام صاحبه | الرجز | ١٦٥ |
| لا هَيْثَمَ الليلةُ للمَطِيِّ | الرجز | ١٢٩ |

## (٥)المصادر والمراجع


**أ/المخطوطات والرسائل العلمية:**

١- الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه،تأليف ابن ولاد،تحقيق/عبدالحميد السيوري، رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة.

٢- تقييد ابن لب على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي لابن لب الغرناطي،دراسة وتحقيق/محمد الزين زروق، رسالة دكتوراه،كلية اللغة العربية،جامعة أم القرى،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

٣- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن نسخة دار الكتب.

٤- غاية الأمل في شرح الجمل لعبدالعزيز بن بزيزة ،دراسة وتحقيق/ محمد غالب عبدالرحمن،رسالة دكتوراه،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

**ب/الكتب المطبوعة:**

١- (الآن) في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي للأستاذ الدكتور :رياض حسن الخوام،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،١٤١٠هـ-١٩٩٠م

٢- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ،ومعه إعجاز القرآن للباقلاني ،دار الباز ،مكة.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق/ ودراسةالدكتور:رجب عثمان محمد،مراجعة الدكتور:رمضان عبدالتواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الأولى،١٤١٨هـ -١٩٩٨م

٤- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي،تحقيق /طه محسن،مطبعة الإرشاد،بغداد،١٤٠٢هـ١٩٨٢م

٥- أسرار العربية لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،تحقيق /محمد بهجت البيطار ،المجمع العلمي العربي بدمشق.

٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ،لابن السيد البطليوسي ،تحقيق/ الدكتور: حمزة عبدالله النشرتي،دار المريخ ،الرياض ،الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م

٧- الأصمعيات لعبدالملك بن قريب الأصمعي،تحقيق/أحمد محمد شاكر ،وعبدالسلام هارون،بيروت،الطبعة الخامسة.

٨- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي،تحقيق/الدكتور: عبدالحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،بيروت،الطبعة الثالثة،١٤٠٨هـ١٩٨٨م

٩- الأضواء للصاغاني،تحقيق/الدكتور: محمد عبدالقادر أحمد،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٤٠٩هـ١٩٨٩م

١٠- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس،تحقيق/الدكتور: زهير غازي زاهد،عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية،الطبعة الثالثة،١٤٠٩هـ١٩٨٨م

١١- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي ،دار العلم للملايين،بيروت،الطبعة السابعة،١٩٨٦م

١٢- الأمالي لأبي علي القالي ،تحقيق/عبدالجواد الأصمعي،بيروت،دار الكتاب العربي

١٣- الأمالي لليزيدي،تحقيق/عبدالله بن أحمد العلوي الحسيني الحضرمي،حيدر آباد الدكن،١٣٦٩م،عالم الكتب،بيروت

١٤- أمالي ابن الشجري لهبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي،تحقيق ودراسة/الدكتور: محمود الطناحي،مكتبة الخانجي،القاهرة

١٥- أمالي السهيلي لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي،تحقيق/الدكتور: محمد إبراهيم البنا

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،دار الفكر،القاهرة

١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري،الفيصلية ،مكة

١٨- الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي،تحقيق/حسن شاذلي فرهود،دار العلوم للطباعة والنشر،الطبعة الثانية

١٩- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب،تحقيق/الدكتور: موسى بناي العليلي ،مطبعة العاني،بغداد

٢٠- البحر المحيط لأبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان،مؤسسة التاريخ العربي،دار إحياء التراث العربي،بيروت،الطبعة الثانية،١٤١١هـ-١٩٩٠م

٢١- بدائع الزهور لابن إياس الحنفي،تحقيق /محمد مصطفى،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م

٢٢- البداية والنهاية للحافظ بن كثير ،مكتبة المعارف،بيروت،الطبعة الثانية،١٩٧٧م

٢٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع القرشي،تحقيق/الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي،دار الغرب الإسلامي،بيروت،الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ-١٩٨٦م

٢٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي،تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية ،بيروت

٢٥- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي،طبع الخانكي،١٣٤٩هـ

٢٦- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ،تحقيق/الدكتور: فتحي أحمد مصطفى علي الدين،دار الفكر بدمشق،الطبعة الأولى،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٢٧- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري،تحقيق/علي محمد البجاوي،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

٢٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ،تأليف أبي البقاء العكبري،تحقيق ودراسة/الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين،مكتبة العبيكان،الرياض،الطبعة الأولى،١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٢٩- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ،حققه وعلق عليه/الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان،مؤسسة الرسالة ، بيروت،الطبعة الثانية،١٤١٥هـ ١٩٩٤م

٣٠- تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ،تحقيق/الدكتور عفيف عبدالرحمن،مؤسسة الرسالة،بيروت،الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٣١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي،تحقيق/الدكتور:حسن هنداوي،دار القلم،دمشق،الطبعة الأولى،١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

٣٢-ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي،إعداد/عادل محسن سالم العميري،جامعة أم القرى،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،الطبعة الأولى،١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٣٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق/ الدكتور:محمد عبدالرحمن المفدى،الطبعة الأولى،١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م

٣٤- التكملة لأبي علي الفارسي،تحقيق ودراسة/ كاظم بحر المرجان،الجمهورية العراقية،١٩٨١م

٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي،شرح وتحقيق/ الدكتور: عبدالرحمن علي سليمان،دار الفكر العربي،القاهرة،الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م

٣٦- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ،الطبعة الأولى،مطبعة مجلس إدارة المعارف النظامية بالهند،١٣٣٧هـ

٣٧- الجنى الداني في حروف المعاني،لأبي الحسن بن قاسم المرادي،تحقيق/ الدكتور:فخر الدين قباوة،والأستاذ:محمد نديم فاضل،دار الآفاق،الجديدة،بيروت،الطبعة الثانية،١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٣٨- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي،شرح وتحقيق/الدكتور:حامد أحمد نيل ،مكتبة النهضة المصرية،١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

٣٩- حاشية الخضري للشيخ محمد الدمياطي الخضري على شرح الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل ،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،مصر ، الطبعة الأخيرة،١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م

٤٠- حاشية الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مغني اللبيب ،مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة

٤١- حاشية الصبان للشيخ محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني الشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني على ألفية ابن مالك،دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

٤٢- حاشية الإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني على مغني ابن هشام،وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن المغني،المطبعة البهية ، مصر

٤٣- الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود الفجال،أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية،١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م

٤٤- حروف المعاني لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي،حققه وقدم له /الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة،بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٤هـ ١٩٨٤م

٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،تأليف /عبدالقادر بن عمر البغدادي،تحقيق وشرح/عبدا لسلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثانية،١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

٤٦- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني،تحقيق/محمد علي النجار،الهيئة المصرية العامة للكتاب،الطبعة الثالثة،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٤٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي،شرح وتحقيق/ الدكتور:عبدالعال سالم مكرم،عالم الكتب، القاهرة،١٤٢١هـ ٢٠٠١م

٤٨- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي،دار الكتاب العربي ،بيروت،الطبعة الثانية،١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٤٩- ديوان الأخطل برواية العسكري عن محمد بن حبيب،تحقيق/الدكتور:فخر الدين قباوة،دار الآفاق الجديدة،بيروت،الطبعة الثانية،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٥٠- ديوان الأعشى ميمون ،تحقيق/ الدكتور:محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة،١٤٠٣هـ - ١٩٨٣

٥١- ديوان امريء القيس برواية السجستاني عن الأصمعي، برواية الطوسي عن ابن الأعرابي عن المفضل،وبرواية الأصمعي عن أبي عبيدة ،تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة،الطبعة الرابعة،١٩٨٤م

٥٢- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تقديم/ مجيد طراد،دار الكتاب العربي،بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

٥٣- ديوان جران العود، مطبعة دار الكتب،١٣٥٠هـ

٥٤- ديوان جميل بن معمر ، تقديم /سيف الدين الكاتب،وأحمد عصام الكاتب،دار مكتبة الحياة، بيروت

٥٥- ديوان ذي الرمة ،تحقيق/ كارليل هنري هيس مكارتني، عالم الكتب،١٩١٨م

٥٦- ديوان رؤبة بن العجاج ،ضمن (أشعار العرب) اعتناء/ وليم ألورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٥٧- ديوان ضابئ بن الحارث البرجمي،ضمن (شعر بني تميم في العصر الجاهلي)، تحقيق/ الدكتور:عبدالحميد محمود المعيني، منشورات نادي القصيم الأدبي، بريدة،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٥٨- ديوان عبدالله بن الزبير الأسدي، تحقيق/ الدكتور: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٥٩- ديوان العجاج برواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق / الدكتور: عزة حسن، مكتبة دار الشروق ، بيروت

٦٠- ديوان علقمة بن عبدة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري، تقديم/ الدكتور : حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

٦١- ديوان عمر بن أبي ربيعة ،شرح / محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الأندلس،بيروت

٦٢- ديوان الفرزدق، تقديم/ كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

٦٣- ديوان القطامي، تحقيق/ ج. بارث، ١٩٠٢م

٦٤- ديوان ابن المعتز، تحقيق/ الدكتور: محمد شريف، القاهرة، ١٩٨٢م

٦٥- ديوان النابغة الذبياني ، برواية الأصمعي عن نسخة الأعلم رواية عن الطوسي ، وبرواية ابن السكيت، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،القاهرة، الطبعة الثالثة

٦٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق

٦٧- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق/ الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ

٦٨- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق/ الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٦٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي،المكتب التجاري، بيروت

٧٠- شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى كتاب الشعر) لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح / الدكتور : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م

٧١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية

٧٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة

٧٣- شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، برواية علي بن عيسى عن أبي بكر الحلواني عن السكري، تحقيق/ عبدالستار أحمد فراج ، مراجعة/ محمود محمد شاكر،دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٦٥٦م

٧٤- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق/ الدكتور: عبدالرحمن السيد ، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ ، ١٩٩٠

٧٥- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة

٧٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق/ الدكتور : صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة

٧٧- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف، تحقيق ودراسة / سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ

٧٨- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق/ الدكتور: علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٧٩- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، شرح وتحقيق / الدكتور: عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٨٠- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي،حققهما/محمد نور الحسن،ومحمد الزفزاف،ومحمد محيي الدين عبدالحميد،دار الفكر العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

٨١- شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الجياني، حققه/ الدكتور: عبدالمنعم احمد هريدي ، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٨٢- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، الجزء الأول، تحقيق / الدكتور: رمضان عبدالتواب ،والدكتور:محمود فهمي حجازي ،والدكتور: محمد هاشم عبدالدائم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢، والجزء الثاني ، تحقيق/ الدكتور: رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م

٨٣- شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب ، بيروت

٨٤- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ، تحقيق/ الدكتور : تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

٨٥- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبدالكريم، دار المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م

٨٦- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق/ أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة

٨٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٨٨- صحيح البخاري لأبي عبدالله البخاري، تقديم/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة.

٨٩- صحيح مسلم لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج بشرح النووي ، تحقيق/ الشيخ: خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م

٩٠- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م

٩١- طبقات الشعراء لابن سلام، دار المعارف، ١٩٥٢م

٩٢- العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق ، تحقيق/ مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٩٣- غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري، نشره/ ج. برجستر اسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م

٩٤- الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد مع مختصر شرحه بلوغ الأماني معجم الطبراني لأحمد عبدالرحمن البنا،تصوير دار الحديث، القاهرة.

٩٥- الفهرست لابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، تحقيق / رضا تجددا بن علي بن زين العابدين الحائري، دار المسيرة ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م

٩٦- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح /عبد السلام هارون، عالم الكتب.

٩٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٩٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله القسطنطني حاجي خليفة، المكتبة الفيصلية.

٩٩- اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق/ الدكتور : مازن المبارك، دار صادر، بيروت، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

١٠٠- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر ، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

١٠١- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث الإسلامي، ومؤسسة التاريخ العربي،بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

١٠٢- لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق/ دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١٠٣-اللمحة البدرية في علم العربية لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح:/ الدكتور: صلاح رواي، الطبعة الثانية ٩٨-

مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق/ عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة

١٠٤- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة.

١٠٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور: مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م

١٠٦- مراتب النحويين لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م

١٠٧- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة / الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد،مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١٠٨- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق/ الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٠٩- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ الدكتور: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١١٠- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي النحوي، دراسة وتحقيق/ صلاح الدين عبدالله السنكاوي،مكتبة العاني، بغداد

١١١- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق/الدكتور: محمد كامل بركات، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

١١٢- مسند الإمام أحمد، دار الفكر.

١١٣- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة ، دراسة وتحقيق/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١١٤- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق ومراجعة/ الأستاذ: محمد علي النجار، دار السرور

١١٥- معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس ، تحقيق/ الشيخ: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث ، مكة، الطبعة الأولى ،١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

١١٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق/ الدكتور: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

١١٧- معجم كتاب العين لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق/ الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي،وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م

١١٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، تحقيق/محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني ، القاهرة

١١٩- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٩٨٥م

١٢٠- المفصل في علم اللغة لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، قدم له وراجعه/الدكتور: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م

١٢١- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق/ الأستاذين: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، مطبعة دار المعارف، الطبعة الثانية

١٢٢- المقاصد النحوية لمحمود العيني، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى

١٢٣- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدا لقاهر الجرجاني ،تحقيق/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية،١٩٨٢م

١٢٤- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق/ الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة ،القاهرة، ١٣٩٩م

١٢٥- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق/ أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

١٢٦- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، حققه الدكتور: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جده، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١٢٧- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة الحلبي

١٢٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق/ الشيخ: علي محمد معوّض، والشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م

١٢٩- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ، القاهرة

١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

١٣١- النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين بن أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الفيصلية، مكة

١٣٢- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق/ الدكتور: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١٣٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، المكتبة الفيصلية ، مكة

١٣٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح/ الدكتور: عبدالعال سالم مكرم ،دار البحوث العلمية،الكويت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

١٣٥-وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق / الدكتور : إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

## (٦) فهرس المحتويات